جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع:

دور المجتمع المدني الجزائري في ترقية ثقافة المواطنة

–دراسة نموذجية لإحدى الجمعيات –

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية.

إعداد الطالبة:

هدى كاشر

إشراف الدكتور:

عبد السلام عبد اللاوي

لجنة المناقشة:

أ/د جميلة طيب	رئيسا
أ/د عبد السلام عبد اللاوي	مقررا
أ/ مستاك يحي محمد لمين	ممتحنا

السنة الجامعية:2018_2019

شكر وتقدير

الحمد الله الذي سدد خطايا لهذا العمل وأعانني علي إتمامه فله الحمد وله الشكر كما ينبغي لجلال وجه وعظيم سلطانه.

وانطلاقا من قوله تعالى: (وإن تأذن ربكم لأن شكرتم لأزيدنكم) سورة إبراهيم الأية 7 .

نتقدم بالشكر والعرفان للدكتور المحترم الذي تفضل بإشرافه على هذا العمل "عبد السلام عبد اللاوي" على الجهد المبذول منه ووقوفه معي ونصائحه القيمة وإرشاداته وانتقاداته.

كما أتقدم بالشكر لكل الأساتذة الذي تعلمنا على أيديهم منذ بداية مشوارنا الدراسي عامة وأساتذتي بقسم العلوم السياسية خاصة لما بذلوه من جهد في سبيل تبليغ رسالة العلم للطلبة.

كما أشكر لجنة المناقشة على تفضلهم للإشراف على مناقشة هذه المذكرة وإلى كل من ساعدني على إنجاز هذه المذكرة من بعيد أو من قريب

وأسمى التحيات إلى زملائي الذين درسوا معي وإلى عمال الإدارة و المكتبة وأعضاء جمعية كافل اليتيم بولاية عين الدفلى راجين من المولى عز وجل أن يعينهم على فعل الخير.

فشكرا لكم جميعا.

الإهداء

نطوي سهر الليالي وسعد الأيام وخلاصة مشوارنا بين دراستي

هذا العمل المتواضع ، إقتداء بقوله تعالى:(وقُل اعملُوا فَسيَرى اللَّهُ عملَكم و رسولُهُ و المؤمنُون ﷺ)

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم

لا تطيب اللحظات إلا بذكرها إلى من ربتني وأنارت دربي وأعانتني بالصلوات وكان دعائها سر نجاحي وبلسم جراحي أمي الحبيبة أطال الله في عمرها ورزقها الصحة والعافية.

إلى من سعى وشغف لأنعم بالراحة والهناء إلى سندي في هذه الحياة الذي سهر وعمل بكد في سبيل إنجاحي والدي العزيز حفظه الله لنا وأطال في عمره.

إلى شقيقتاي سندس، وحميدة وإخوتي لؤي عبد الرحمان، وعبد القادر،مراد.

إلى كل أفراد العائلة ، وإلى رمز الوفاء إلى القلوب المليئة حبا ونقاء إلى صديقاتي ورفقاء دربي: صبرينة، سعاد، فتيحة، نصيرة،فضة، حياة، لويزة، فوزية، صارة.

إلى جميع طلبة العلوم السياسية بجامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة دفعة 2019 .

وإلى جميع أساتذتي الذين رافقوني طيلة مشواري الدراسي

وإلى الذين لم يبخلوا عليا بتقديم المساعدة وأخص بالذكر الأخ منير، و الأخ أحمد، والأستاذ جاهد رابح.

أهدي هذا العمل المتواضع.

هدى

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة، اهتمام كبير لموضوع المجتمع المدني، والإشكاليات المرتبطة به، فقد أصبحت الإشارة إلى هذه التنظيمات في الخطاب السياسي والفكري من باب الحاجة للديمقراطية وحقوق الإنسان نتيجة لإسهامها في إرساء أسس الديمقراطية السياسية والاجتماعية.

فالمجتمع المدني على اختلاف تنظيماته أصبح من أهم الوسائل المستخدمة للنهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي كون الحكومة لم تعد لها القدرة على تلبية كافة احتياجات أفرادها، وذلك في ضوء التغيرات والتحولات الكبرى التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية.

فمفهوم المجتمع المدني ارتبط منذ القدم بنمو الحداثة في المجتمع الغربي، الذي مر بظروف تغير طويلة بداية من انهيار السلطة الدينية وتبلور الدولة الوطنية واستقلال الجماعات السياسية والاجتماعية على نحو يكشف قدر من التوازن بين سلطة الدولة من ناحية وتأثير الروابط الاجتماعية والجماعات الاجتماعية من ناحية أخرى، ونمو العقلانية وشيوع روح الفردية وتحلل الروابط الحرفية القديمة وظهور بناء مهني وبيروقراطي على درجة من التخصص والإنجاز والعمومية، كما اقترن مفهوم المجتمع المدني وتطوره كذلك بالتحولات الديمقراطية، إذ اعتبر لا تحول ديمقراطي من غير وجود مجتمع مدني متفاعل معه، فالفضاء الديمقراطي هو الواقع الموضوعي لولادة ونمو المجتمع المدني، فهو يعتبر المدرسة التي يتلقى الأفراد فيها القيم الديمقراطية ليصبحوا مواطنين لهم حقوق وواجبات.بحيث أن المواطن هومحور الاهتمام في كل مجالات وأنشطة الدولة، لذا تسعى إلى إشراكه بتقريبه من مراكز اتخاذ القرار، وذلك لتمكينه من ممارسة مواطنته وفق أسس دستورية وقانونية تعترف له بهذا الحق وتعطيه الضمانات اللازمة للمطالبة به والتمتع الفعلي به.

إن دائرة الاهتمام بموضوع المجتمع المدني في الجزائر بداية التسعينات من القرن العشرين نتيجة الانفتاح السياسي والاقتصادي وبروز دوره كسند يقدم خدمات وحلول لانشغالات المواطنين التي قد تقتصر الدولة على الإلمام بها ، كما أن هذا الدور للمجتمع المدني جعل منها أداة تكرس ما يسمى المواطنة لدى أفراد المجتمع الجزائري التيتعد مبدأ من المبادئ المهمة في تلاحم المجتمعات بين بعضها البعض،أوفيما بينها وبين الممثلين للسلطة فيها، ومحاولة تأصيل مفهوم المواطنة في المجتمع العربي عموما والجزائر خصوصا تقوم على إعادة الرؤية في الكثير من القضايا الفكرية والسياسية والإشكالات التي يطرحها مفهوم المواطنة .من هنا يصبح العمل الحقيقي هو في تبني مشروع كامل وطموح من قبل النخبة الفكرية و السياسية .ليس على مستوى التنظير فحسب بل على مستوى العمل التطبيقي الجاد في تحقيق المواطنة والوحدة الوطنية.و هذا ما أدى بالمجتمع

المدني باختلاف مؤسساته أحزاب ونقابات وجمعيات وهيئات للعمل على تحويل هذا المفهوم من مفهوم نظري إلى تجسيد واقعي يستند لحرية المواطن في التنظيم والدفاع عن مصالحه وانتماءاته، ولن تتم عملية التنظيم هذه إلا باحترام حقوق الإنسان والسعي نحو رعايتها بإنشاء المنظمات المجتمعية والاعتراف بوجود المجتمع مدني إنساني يعبر عنه باسم المجتمع الراقي.

ومن ابرز التنظيمات التي تنشط بكثرة وبشكل مستمر وبفاعلية الجمعيات التي تلعب دور الوسيط بين السلطة والمجتمع، وبهذا أصبح لهادورا هاما وفعالا في مختلف المجالات، فحق وحرية إنشاء الجمعيات يعد مبدأ دستوريا ومطلبا اجتماعيا باعتبارها شكلا من أشكال التفكير الاجتماعي لا ينحصر في مجرد اجتماع بين أفراد، بل يرمي بالطرق القانونية بأن يكون مجالا ينظمهم ويحميهم وضمن لهم حرية التعبير والاجتماع عن آرائهم ومواقفهم.

والحديث عن الجمعية يعد موضوعا بغاية الأهمية، وذلك لما تحمله هذه الجمعية من مميزات وخصائص وما تقوم به من نشاطات تساهم في خدمة الفرد والمجتمع، فهذا التنظيم بمثابة حلقة وصل بين أهداف ومبتغيات مؤسسة المجتمع المدني وبين حقوق وواجبات الأفراد.

وفي هذا الإطار تأتي هذه الدراسة التي تهدف إلى توضيح وتفسير علاقة المجتمع المدني الجزائري بمسألة المواطنة، ودوره في تعزيز قيمها ويهدف هذا التوضيح إلى كيفية جعل المواطن الجزائري فعال وايجابي ومهتم بقضايا وطنه، وذلك بالعمل المستمر من خلال تنظيمات المجتمع المدني في تجسيد فكرة المواطنة على أرض الواقع وإخراجها من مجرد فكرة إلى تطبيق، وكباحثة وجب عليا تبيان هذه العلاقة بدراسة جمعية من الجمعيات ألا وهي جمعية كافل اليتيم الوطنية في ولاية عين الدفلى.

أهمية الدراسة:

إن لكل دراسة علمية أهميتها التي تحث الباحث على إجرائها في محاولة منها للإجابة عن عدد التساؤلات التي تعتبر محور لدراسته وتكمن أهمية الدراسة في:

-طبيعة الموضوع التي تعالجه باعتبار أن المجتمع المدني قد لقي اهتماما كبيرا، إلا أن الاهتمام بقضايا المجتمع المدني في الجزائر والمواطنة مازال لم يلقي الاهتمام الكافي لذا جاءت هذه الدراسة لإثراء الرصيد المعرفي بالدراسات المهتمة بالجزائر.

-محاولة معرفة التجربة الجزائرية في تكريس مبدأ المواطنة من خلال المجتمع المدني الجزائري كون الباحثة مواطنة جزائرية.

-جلب انتباه القراء والطلبة والباحثين إلى ضرورة الانتباه للحفاظ على المقومات الأساسية لبناء المواطن الجزائري الواعي والمسؤول وهذا بالاعتماد على قيم المواطنة الفعالة والسلوكيات الحضارية وتاريخنا المجيد.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الكشف عن:

-مدى مساهمة المجتمع المدني بمختلف أشكاله في تعزيز قيمة المواطنة لدى الفرد الجزائري وذلك من خلال البرامج والأنشطة التي تجسدها على أرض الواقع.

- الكشف عن المشاكل التي تقف عقبة امام تحقيق رسائل المجتمع المدني.

- مدى فاعلية الجمعيات بولاية عين الدفلى والدور الذي ينبغي أن تتولاه لإنزال فكرة المواطنة إلى الواقع.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد ساهمت جملة من الأسباب والدوافع في اختيار هذا الموضوع كمشروع بحث ودراسة، ومن بينها مبررات ذاتية المتمثلة في:

-الاهتمام الشخصي بالموضوع من أجل إثراء الرصيد المعرفي حول كيفية تأثير المجتمع المدني على المواطنة نظرا لجديته وحيويته والذي شغل حيزا معرفيا ومهما في الآونة الأخيرة

-تلبية لميولي الخاص لجمعيات باعتبارها مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني وخاصة وهي تقوم بدور كبير في تعزيز حقوق الفرد الجزائري.

أما الأسباب الموضوعية فتمثلت في:

-نقص الدراسات في ما يخص إسهامات المجتمع المدني في المواطنة في التجربة الجزائرية.

-الاهتمام بدراسة موضوع المجتمع المدني والتنمية المحلية من قبل الباحثين دون التعرف إلى دوره في تعزيز المواطنة.

-تنامي الحديث عن دور المجتمع المدني وتزايد أدوارها على مختلف المستويات لذلك كان الإجماع على ضرورة دراسة تنظيمات المجتمع المدني الناشطة في تعزيز قيمة المواطنة.

مجالات وحدود الدراسة:

المجال المكاني: يتمثل المجال المكاني للبحث في الإطار الجغرافي الذي تغطيه الدراسة أو الذي يختار الباحث لإجراء دراسته، وفي هذا البحث فإن مجال الدراسة هو جمعية كافل اليتيم في ولاية عين الدفلى وذلك لأنه من الصعوبة تغطية الدراسة الميدانية لكافة التراب الوطني الشاسع فقد تم اختيار جزء منه كأنموذج والمتمثل في ولاية عين الدفلى،

المجال الزماني: في الواقع لا يمكن التحديد الدقيق لبداية الدراسة الميدانية، فمنذ تحديد موضوع البحث بدأ الاهتمام بملاحظة الميدان المتعلق به والاتصال ببعض المعنيين بالنشاط الجمعية، وكذا متابعة وحضور بعض الأنشطة التي تقوم بها الجمعية وذلك بغرض الملاحظة والاستطلاع والتعرف على بعض الفاعلين في هذا المجال ومختلف الحيثيات المرتبطة بالنشاط جمعية كافل اليتيم في المنطقة.

المجال البشري: يتمثل المجال البشري للدراسة في الأفراد الذين تشملهم الدراسة الميدانية وتمثلهم عينة الدراسة، وهم رئيس الجمعية وأعضائها. وقد فضلت الاتصال وجمع المعلومات من الرئيس مباشرة وذلك انطلاقا من كونه الأكثر دراية بظروف الجمعية ونشاطاتها ومختلف تعاملاتها، وأنه الأكثر تأهيلا لتمثيل الجمعية والحديث باسمها.

أما على مستوى تطبيق أدوات جمع البيانات فقد تم تطبيق الملاحظة وعدة مقابلات مابين شهري مارس ونهاية ماي2019،واستطلاع الآراء لبعض أفراد المجتمع المتواجدين في ولاية عين الدفلى من شباب وشيوخ وعاملين.

إضافة إلى الاستعانة بالأدوات المكتبية الأخرى كتب،مجلات،رسائل علمية، ندوات، جرائد،وثائق، مقالات...الخ والاستعانة ببعض المراجع باللغة الإنجليزية وشبكةالانترنيت، بهدف الإلمام بجميع جوانب الموضوع قيد الدراسة، في الجانب النظري أي المفاهيم وكذا الجانب التطبيقي.

باعتبار المجتمع المدني الجزائري إحدى الفواعل غير الرسمية في الدولة والذي له أدوار متكاملة مع مختلف مؤسساتها، جعل الدولة الجزائرية تسعى لتشجيع هذه التنظيمات على الممارسة الواقعية واستخدمته كأداة تمكنها من إحداث تغيرات سواء اجتماعيا أوسياسيا وهذا ما يتم تداوله في الكثير من الخطابات، ولكن رغم كل هذه الالتفاتة من طرف الدولة نجد أن الواقع يثبت أن كيان المجتمع المدني غامض من حيث طبيعة الأدوار التي يقوم بها وخاصة في ما يتمثل في قيمة رئيسية لدى المجتمع الجزائري ألا وهي المواطنة التي هي بدورها تعرف تداخل في مصطلحها، بالإضافة إلا أن القانون نص عليها فلا نجد لها أثار في الواقع، وعليه فتكريس المواطنة يستوجب تدخل تنظيمات المجتمع المدني لتوعية الأفراد وتحسيسهم ليكون لهم علم بمختلف حقوقهم وواجباتهم في الوطن وارتكازا على هذه الرؤية تم طرح الإشكال التالي:

كيف تساهم جمعية كافل اليتيم الوطنية في تعزيز قيم المواطنة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية تتمثل في:

- ماذا نعني بالمجتمع المدني والمواطنة؟
- ما هي طبيعة العلاقة التي تجمع بين المجتمع المدني والمواطنة؟
- ما هي عوامل نجاح أعمال الجمعية في الواقع الجزائري؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات اقترحنا الفرضيات التالية:

- يقصد بالمجتمع المدني تلك التنظيمات ذات الغاية التطوعية لفائدة أفراد المجتمع دون سعيها لتحقيق أرباح، أما المواطنة فتعني مجموعة الحقوق والواجبات المنصوص عليا قانونيا.
- تتمثل العلاقة التي تربط بين المواطنة والمجتمع المدني فأنها علاقة تكاملية كون مؤسسات المجتمع المدني تكفل الحقوق والواجبات للمواطنين والعكس كذلك إن قيمة المواطنة لما تكون متجسدة تزيد من عمل وفاعلية تنظيمات المجتمع المدني.

- من أبرز العوامل التي تساعد على نجاح العمل الجمعوي انخراط الشباب المثقف في هذا التنظيم بالإضافة إلى توفر الأرضية المناسبة لممارسة الجمعية نشاطها.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المجتمع المدني والمواطنة ومن بين هذه الدراسات نجد:

شاوشاخوان جهيدة:واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات ولايةبسكرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع المجتمع المدني في الجزائر وفهم خصوصياته وملامحه التي تشكلت إثر سلسلة من التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية التي مرت بها الجزائر في العقود الأخيرة.

مهدي قصير: مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية- بين التصور والممارسة-، أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه في علم الاجتماع السياسي، جامعة محمد بن أحمد، وهران، تهدف هذه الدراسة لتحليل مفهوم المواطنة وواقع تفاعلها بين النصوص والتصورات النظرية والقدرة على تحويل هذا المفهوم إلى سلوك اجتماعي واقعي بواسطة مؤسسة المدرسة.

علي ليلة: المجتمع المدني العربي (قضايا المواطنة وحقوق الإنسان)، حاول المؤلف من خلال هذا الكتاب لتأمل حالة المجتمع المدني في العالم العربي من جوانبه وزواياه المختلفة، كما سعى لإبراز آليات تقليص المظاهر السلبية في أداء هذه المؤسسة.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

المجتمع المدني: يقصد به الكيان الطوعي غير الحكومي الذي يتمثل في جمعيات خيرية، منظمات إنسانية والذي يتم تسجيلها وفقا لقانون العمل الطوعي لتنفيذ أهداف تنموية أواجتماعية أوثقافية أوعلمية ولا يستهدف المنفعة الذاتية.[1]

[1]- إبراهيم عبد الحليم: دراسة مشروع النظام الأساسي للهيئة العليا لمنظمات المجتمع المدني في الوطن العربي، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص124.

المواطنة: تعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والمجتمع والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن.[2]

الجمعيات: تعرف على أنها هيئات مستقلة وذات شخصيات اعتبارية تتيح لها الدخول في تعاقدية ملزمة، يسمح بها القانون ويكون لها في الغالب هياكل محددة وموارد مالية وبشرية تمكنها من تنفيذ برامج عمل لتحقيق أهداف.[3]

منهجية الدراسة:

تستوجب الدراسة توظيف العديد من المناهج العلمية وقد تم الاستعانة بالمنهج التاريخي من خلال مراجعة الأدبيات السابقة والتعرف على التطور التاريخي الذي مرت به تنظيمات المجتمع المدني وتتبع مختلف المراحل التي تشكلت على إثرها هذه التنظيمات في الماضي في العالم وفي الجزائر خاصة وكذلك معرفة السيرورة التاريخية للمواطنة. كذلك الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي الذي له الأهمية البالغة في دراسة وبحث ومعالجة الظواهر ذات الصلة بالسلوك والطبيعة الإنسانية، وعلى هذا الأساس فان المنهج الوصفي التحليلي اعتمدنا عليه في جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة محل البحث قمت باستخدامه في وصف المجتمع المدني والمواطنة عامة وفي الجزائر خاصة والقيام بتحليل عناصرها من خلال استعراض جوانبها المختلفة، وتم استعمال منهج دراسة الحالة، من خلال جمع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة البحث ،وتم استخدام هذا المنهج لتسليط الضوء على دراسة نموذج من الجمعيات في الجزائر ألا وهي الجمعية وخصوصا جمعية كافل اليتيم بولاية عين الدفلى.

صعوبات الدراسة: لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات ومن بين الصعوبات التي واجهتني نجد:

ندرة وانعدام كتب ومراجع محكمة تعنى بالعلاقة بين المجتمع المدني والمواطنة في التجربة الجزائرية وتباين المعلومات في بعض المراجع.

صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة لإثراء الجانب التطبيقي في الموضوع.

---

[2]– أحمد فرحات، عمار عون: (المجتمع المدني(الجمعيات) ودوره في تنمية روح المواطنة عند الشباب)، **مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع**، العدد السادس، جوان2018،الجزائر،ص68،PDF.

[3]–رحمة بامحمد:(الجمعيات الخيرية وسبيل تطويرها الموارد والأهداف)، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، العدد04، الجزائر، 27 سبتمبر2018، ص263، PDF.

هندسة الدراسة:

وبهدف ضبط إشكالية العلاقة بين المجتمع المدني والمواطنة، وتحليل أدوار المجتمع المدني في التدريب على ثقافة المواطنة ، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، الفصل الأول خصص لدراسة التأصيل النظري والمعرفي للمجتمع المدني والمواطنة الذي قسم إلى مبحثين حيث يتناول الأول الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني، والمبحث الثاني يتضمن الإطار النظري و المفاهيمي للمواطنة، أما الفصل الثاني تطرقت فيه الدراسة لمظاهر مساهمة المجتمع المدني الجزائري في تكريس المواطنة، وذلك بالتطرق إلى واقع المجتمع المدني والمواطنة في الجزائر(المبحث الأول)، والانتقال بعدها لمعرفة سبل عمل المجتمع المدني الجزائري في تعزيز المواطنة (المبحث الثاني)، أما المبحث الثالث فخصصناه للصعوبات التي تواجه المجتمع المدني الجزائر في تكريس المواطنة، وفي الفصل التطبيقي المعنون ب: دور جمعية كافل اليتيم الوطنية بولاية عين الدفلى في تعزيز قيم المواطنة، الذي تناولنا في مبحثه الأول التعريف بجمعية كافل اليتيم الوطنية، أما المبحث الثاني تناول نشاطات جمعية كافل اليتيم بولاية عين الدفلى.

الفصل الأول:

التأصيل النظري والمعرفي

للمجتمع المدني والمواطنة

أصبح المجتمع المدني من بين المفاهيم الأكثر شيوعا في العالم باعتباره مفهوم عولج من عدة زوايا، فقد ارتبط لفترات من الزمن بمفاهيم مثل الديمقراطية والدولة و الحوكمة الرشيد وغيرها...، وفي الآونة الأخيرة ارتبط بمفاهيم تهتم بالدرجة الأولى بالأفراد ومن أبرز هذه المفاهيم المواطنة باعتبار المجتمع المدني الإطار الذي يعمق لدى الشعوب هذا المفهوم، ولقد أكد العديد من المفكرين على العلاقة الترابطية و التكاملية بين المفهومين ،إذ يؤكدون أن المواطنة في غياب فاعلية مؤسسات المجتمع المدني لا وجود لها باعتبارها حاجة إنسانية شاملة لجميع مكونات المجتمع المدني، كما أنها تؤثر على الحياة البشرية بضمان المساواة والعدل بين المواطنين فهي القاعدة التي تعزز فيها مبادئ الديمقراطية، فمتى تجسدت المواطنة تدعمت مؤسسات المجتمع المدني ومتى انحسرت المواطنة تراجعت مؤسسات المجتمع المدني.

وفي هذا الصدد فإننا سنحاول في هذا الفصل من دراستنا معالجة موضوع المجتمع المدني والمواطنة، ولذلك ارتأينا لتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث،بحيث سنحاول التطرق في المبحث الأول إلى مختلف التعريفات التي منحت للمجتمع المدني سواء كان تنظيم أو جماعة أو مؤسسة وذلك لمروره بمراحل التي ساهمت بنشأة هذا المفهوم وتطوره، كما خصصنا جانب لإبراز أهم المكونات التي يتشكل منها المجتمع المدني ومختلف الوظائف التي يتميز بها، لنختم المبحث بتقديم الخصائص هذه التنظيمات.أما في المبحث الثاني فقد عالجنا مفهوم المواطنة كمفهوم قديم و معاصر والتعرف على التطورات التاريخية التي أسهمت في بروز المفهوم معا ذكر الخصائص التي يتميز بها ، كما خصصنا جانب لإبراز الأهمية التي تلعبها المواطنة في المجتمع،

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للمجتمع المدني.

إن المجتمع المدني عرف كغيره من مفاهيم العلوم الاجتماعية والإنسانية تغيرا وتطورا في دلالاته ومعانيه، فهذا المفهوم خضع منذ ظهوره إلى الحدود التاريخية لوعي المفكرين والفلاسفة في الفكر السياسي، فكل واحد كانت له زاوية نظر مختلفة عن غيره باختلاف تياراتهم الإيديولوجية.وعلى هذا خصصنا هذا المبحث لإعطاء التعريفات المختلفة لمفهوم المجتمع المدني ،كما تناولنا نشأة وتطور هذا المفهوم لننتقل بعد ذلك إلى ذكر أهم مكوناته ،بعدها حددنا الوظائف الأساسية للمجتمع المدني وخصائصه.

المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني ونشأته.

الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني.

أولا-التعريف اللغوي للمجتمع المدني:

فكلمة ''society'' لاتينية تعني مجتمع، أما ''civil'' فهي كلمة ذات أصل لاتيني مشتقة من لفظ"civis"وتعني المواطن، وليست مشتقة من كلمة "civilization" بمعنى المدينة كما هو شائع.[1]

و في معجم تاريخ الأفكار يظهر مصطلح "civil dis obédience" بمعنى العصيان المدني، وتطلق عليه هذه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني، فهو عبارة عن مقاومة حضارية ومتميزة وهو اشتقاق من عصيان المواطنين الناتج عن انعدام الحقوق المدنية.[2]فإن الاصطلاح"المدني" التي تم تناولها في معجم إكسفورد مرادف للتمدن والمواطنة .[3]

[1] – فيروز حنيش: إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر(1989-2005)،(مذكرة ماجستير)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خده،(2018/2017)،ص26PDF، .

[2] –غنية أبربر: دور المجتمع الصياغة السياسات البيئية (دراسة حالة الجزائر) ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،(2010/2009)،ص09،PDF .

[3] - Oxford English Dictionary (Oxford:Clarendon Press,1977),p445,PDF.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للمجتمع المدني.

من الناحية العلمية كانت هناك صعوبة في إيجاد تعريف شامل ودقيق ومتفق عليه، وذلك لتعدد تسميات المجتمع المدني في الكثير من الأدبيات العلمية والمحلية منها المنظمات غير الحكومية أو غير الربحية ،أو مؤسسات المجتمع المدني في القطاع التطوعي، ومن جملة التعريفات نجد:

1- **تعريف البنك الدولي**: لقد عرض البنك الدولي تعريفا مبسط لوصف منظمات المجتمع المدني، حيث يعتبرها مؤسسات وجماعات متنوعة الاهتمامات، إما مستقلة كليا أو جزئيا عن الحكومات، وتتسم بالعمل الإنساني والتعاون، وليس لديها أهداف تجارية.[1]

2- **تعريف أماني قنديل**: المجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة،وهي غير ربحية، تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل أو فئاته المهشمة، أو لتحقيق مصالح أفرادها،ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والإدارة السلمية للاختلافات والتسامح وقبول الأخر. [2]

3-**تعريف ألان ريتشاردAlain Richards** : المجتمع المدني هو شبكة التنظيمات أو الممارسات و الضوابط التي تنشأ بالإدارة الطوعية الحرة لأعضائها، خدمة لمصلحة أو قضية أو تعبير عن قيم ومشاعر يعتز بها هؤلاء الأفراد، مع الاستقلال النسبي عن سلطة الدولة أو الملتزمة في أنشطتها بالتسامح واحترام الآخرين.[3]

4- تعريف سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني ظهر مفهومه كإطار عام يربط مابين الديمقراطية والتنمية، والتسوية السلمية للصراعات على المستويين الداخلي والإقليمي، وسبله تتمحور حول تفسير المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين الأفراد والدولة، يتكون المجتمع المدني في صورته النمطية من عناصر أو تنظيمات غير حكومية، كالأحزاب السياسية، الاتحادات العمالية والنقابات المهنية وهيئات التنمية الاجتماعية وغيرها من جماعات الضغط، كما يتضمن مفهوم المجتمع المدني قيما وقوانين سلوكية تتعلق بالتسامح تجاه الأخر والالتزام بالإدارة السلمية للخلافات بين الأفراد والجماعات التي تتقاسم هذا المجال العام أي المجتمع السياسي.[4]

---

[1] – أحمد علي حجازي: منظمات المجتمع المدني والتنمية، القاهرة:مصر العربية للنشر والتوزيع، ط2، 2013، ص22.

[2] – أماني قنديل: الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008، ص07، PDF.

[3] – فيروز حنيش: المرجع السابق ،ص09.

[4] – سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993، ص12.

5- **تعريف ريم وند هين يبوش** "Raymond Hinnebush " : فقد عرف المجتمع المدني على أنه ":شبكة الاتحادات طوعية التكوين، التي تبدوا مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنها تعمل على ربطه بالدولة وسلطتها.[1]

6- **أما محمد عابد الجابري**: يعرف المجتمع المدني في مقال له تحت عنوان: "المجتمع المدني تساؤلات وآفاق"، على أنه المنظمات المستقلة التي تقوم بخدمة...، تفوق في فاعليتها واتساعها عمل الدولة وأجهزتها، إذا أين سنضع الجمعيات الأهلية كالنقابات والجمعيات الطلابية، حين تسيطر فيها بواسطة الانتخابات العناصر الإسلامية؟ وهي معارضة للدولة ومقاومة لهيمنتها على المجتمع.[2]

كما أن هناك تعريفات أخرى لمفهوم المجتمع المدني إلى أنه مختلف الأبنية السياسية والاجتماعية والثقافية والحقوقية، التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، التي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ طواعية وتعمل باستقلالية عن الدولة.[3]

إن المهتم لأهم التعريفات المقدمة لمفهوم المجتمع المدني يجد أن كل من هذه التعريفات متقاربة من زوايا وأبعاد مختلفة،بما يعطي المفهوم تنوع واختلاف باعتباره مصطلحا في تطور تاريخي مستمر إلا أن له عناصر مشتركة أهمها: أنها تنظيمات غير حكومية ، عدم الاهتمام بالوصول للسلطة وغيرها.

وعليه يعرف المجتمع المدني وفقا لهذه الدراسة على أنه: هو مجموعة التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية، التي تعمل باستقلالية عن سلطة الحكومة، وهي ذات طابع تطوعي غرضها تحقيق مصالح الأفراد في المجتمع بنوع من التراضي والاحترام بشكل غير ربحي.

ومن خلال هذه التعريفات المسبقة الذكر نوضع تعريف مبسط للمجتمع المدني من خلال المخطط التالي:

---

[1] – عبد السلام عبد الاوي : دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج، (مذكرة شهادة الماجستير)،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،(2011/2010)، ص19، PDF .

[2] – الجمعي النوي : (معوقات تشكل المجتمع الجزائري –مقاربة سيسو–سياسية–)، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص173 .

[3] – صفية سليماني، جمال عبد الكريم: (دور المجتمع المدني في العملية الانتخابية في الجزائر على ضوء تعديل 2016)،**مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد العاشر، الجلفة، جوان 2018، ص694،PDF.

الشكل (01): مخطط توضيحي لمفهوم المجتمع المدني.

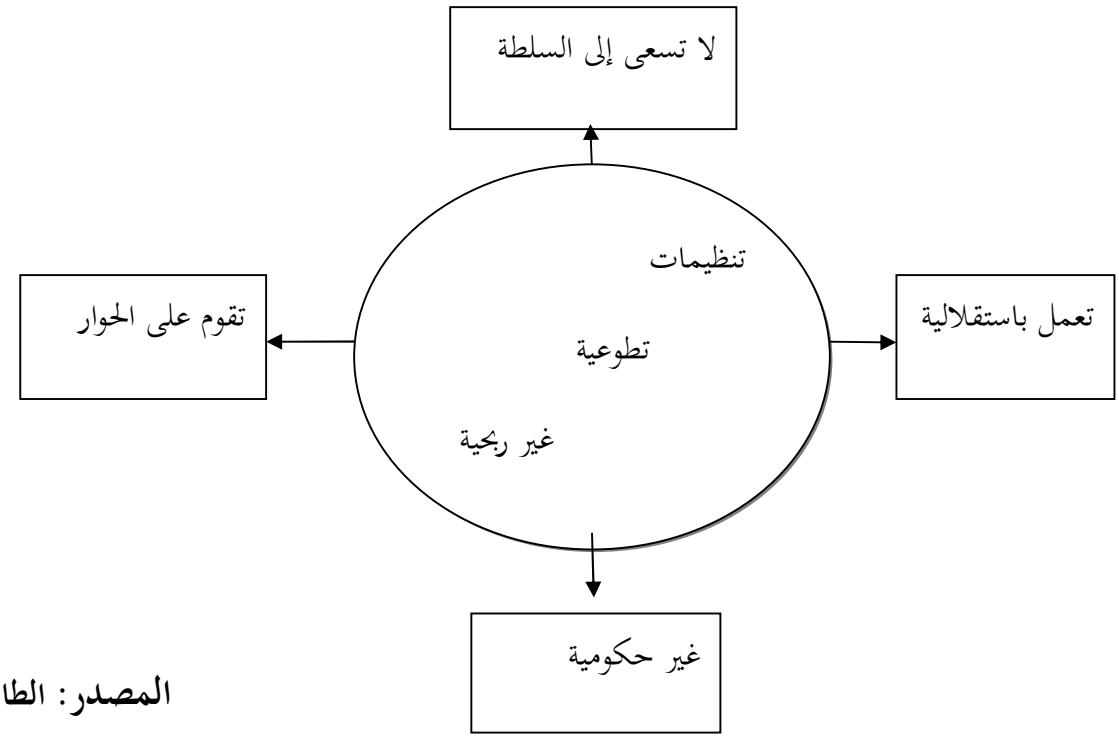

المصدر: الطالبة

الفرع الثاني: نشأة وتطور المجتمع المدني.

خضع المجتمع المدني في تطوره ونشأته إلى صيرورة تاريخية نتيجة التغيرات سواء عالمية أو محلية، وذلك من أجل إعطاء صيغة نهائية واضحة للمجتمع المدني،حيث تمتد جذور مفهوم المجتمع المدني إلى الفكر اليوناني وتحديدا إلى الفيلسوف أرسطو، إلا أن هذا المفهوم برز بدقة في القرنيين السابع عشر والثامن عشر.

وتعتبر إسهامات فلاسفة العقد الاجتماعي أول الأفكار التي عبرت عن إرادة الفكر الغربي آنذاك في إبعاد السيطرة الدينية عن المجتمع،[1] نجد أن المجتمع المدني لدى هوبز هو المجتمع القائم على التعاقد، وهذا يعني أن ميلاده عنده ارتبط بميلاد الدولة،على نقيض ''جون لوك'' الذي أكد على السلطة المطلقة للدولة ،فهو نظر إلى هذا المفهوم على اعتباره مصدر لشرعية الدولة ، وهو قادر على مراقبتها وعزلها، وهو يفضل العزل المنظم عن طريق الانتخابات الدورية بدلا من العصيان العنيف والحرب.[2]

[1]-فيروز حنيش: المرجع السابق، ص13.

[2]-علي ليلى: المجتمع المدني العربي (قضايا المواطنة وحقوق الإنسان)، القاهرة:مكتبة الانجلو مصرية للنشر والطباعة، ط2013،2،ص26.

ومنهم من يرى أن المجتمع المدني ظاهرة أوروبية المنشأ وافقت ظهور الطبقة البرجوازية كطبقة صاعدة على أنقاض الإقطاع، ثم شاع هذا المفهوم مع قيام الثورة الفرنسية وانتشار مبادئها في الإخاء والمساواة و الحرية.[1]

حيث يشير الكثير أن الظروف التاريخية التي مهدت للنظرية الليبرالية والكلاسيكية هي التي دفعت الفلاسفة والمفكرين إلى بلورة مفهوم المجتمع المدني في القرن التاسع عشر[2]، ومن بين المفكرين كارل ماكس، و**هيجل**، فهذا الأخير كان المجتمع المدني بالنسبة له ليس في تناقض مع الدولة ، بل هو سابق للدولة من الناحية المنطقية، ولاحق عليها من حيث تتابع الأحداث .[3]فهو يرى أن المجتمع المدني مجتمع السوق وإثبات المصلحة الفردية الأنانية العمياء التي تنتج تعارض وانشقاقات ميتة. فحين يرى المفكر كارل ماكس أن الدولة توأم سياسي للمجتمع المدني، وقاد هذا النمط من التفكير في النهاية إلى الاستخفاف بأفكار المجتمع المدني المستقل نسبيا عن الاقتصاد وعن الدولة، بل وتضائل المجتمع أمام الدولة كليا.[4]

أما المفكر **أليكسيس دي تو كفيل** فقد أشاد بأهمية الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في أي دولة ديمقراطية، ومجال تمرين لها فهو يمارس الرقابة على الإدارة السياسة فهو يملك دورا سياسيا ، ودور منتج للخدمات، فهو سلطة مستقلة عن الدولة ، ومنافسة لها .[5]

أما فيما يخص تطور مفهوم المجتمع المدني في القرن العشرين، فقد توصل المفكر **غرا مشي** إلى اختلاف جوهري بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي،ونظر للمجتمع على أساس مستويين :يمكن أن يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموعة التنظيمات التي غالبا ما تسمى تنظيمات، كما يمكن أن يدعى المجتمع السياسي أو الدولة.[6] وأصاف أن المجتمع المدني بحاجة إلى دعم سياسي يحرره من سيطرة المجتمع السياسي مباشرة،[7] وعلى

---

[1] – علي محمد ديهوم، فتحي بلعيد أبو رزيزة: المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية، منطقة الخمس،25 /27 ديسمبر،2017، ص2.

[2] محمد حفاف: دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية (مطلع الألفية)، (مذكرة شهادة الماجستير)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة-1-،(2017/2016)، ص2.

[3] – محمد أحمد نايف العكش: مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1، 2012، ص32.

[4] – علي ليلى: المرجع السابق، ص36.

[5] –سيدي محمد ولديب: الدولة و إشكالية المواطنة (قراءة في مفهوم المواطنة العربية) ، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، ط1، 2011، ص208.

[6]-ناظم عبد الواحد الجاسور: دور المجتمع المدني في تنمية الدولة،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر-واقع وتحديات-، أدرار: الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية،نوفمبر2005، ص4،PDF .

[7] – المرجع نفسه، ص209.

هذا الأساس، استقر التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني ، باعتباره يشكل مجتمعا جديدا متكاملا ، وله مجاله الذي يناظر مجال تنظيمات المجتمع الطبيعي، أو التي تناظر تنظيمات المجتمع السياسي، فالمجتمع المدني في نهاية القرن العشرين أصبحت تعتمد عليه الدولة، بل إننا نجده قد أصبح مستقلا وقويا في مواجهتها.[1]

المطلب الثاني: مكونات المجتمع المدني.

يتكون المجتمع المدني من المكونات التالية: الأحزاب السياسية، النقابات المهنية والعمالية، الجمعيات والمنظمات غير الحكومية.

أولا: الأحزاب السياسية.

تعتبر الأحزاب السياسية هي المكون الأول في بناء المجتمع المدني، حيث عرف ماجد راغب الحلو الحزب السياسي على أنه:(جماعة منظمة من المواطنين تسعى بالطرق الشرعية للوصول إلى مقاعد الحكم أو الدفاع عن من يتربعون عليها).[2]وبرغم من أن الأحزاب قامت لتعبر عن الإرادة الطوعية لأعضائها، وأنها تعمل على تحقيق أهدافهم، كما أنها تسعى لتحقيق بعض المصالح العامة، غير أنها وإن كانت تدخل استنادا إلى هذه الجوانب في نطاق المجتمع المدني، إلا أنها تخرج عن روحه لسببين:[3]الأول هو أن الأحزاب السياسية تسعى للوصول للسلطة، وفي حالة وصولها تفقد مبدأ الاستقلال عن الحكومة، الذي هو مبدأ يميز المجتمع المدني عن الأحزاب السياسية،[4] أما السبب الثاني: فالتنظيمات الحزبية تقتصر في أدائها على القيام بالجهود التي تتصل بإشباع وقضاء مصالح أعضائها، دون أن تتطرق لخدماتها للآخرين، فأهدافها محددة بنطاق معين وليست بالنطاق العام أو الهدف العام.[5]

ثانيا: النقابات المهنية والعمالية.

[1]-علي ليلى، المرجع السابق، ص51.

[2]- سيد أحمد فاضلي: نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،(2009/2008)،ص12،PDF.

[3] -المرجع نفسه،ص203.

[4]- علي محمد ديهوم ، فتحي بلعيد أبو رزيزة: المرجع السابق ، ص5.

[5]- عمر العابد: المجتمع المدني في الجزائر و دوره في التنمية السياسية (2012/1989)، (مذكرة شهادة ماستر)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،(2016/2015)، ص14،PDF.

تعتبر النقابات من مؤسسات المجتمع المدني وهي تلعب دور اجتماعي يتمثل في الحفاظ على حقوق الأفراد المنتمين لها، وهناك دور سياسي تلعبه كقوة ضاغطة على الدولة في رسم سياساتها العامة، فالقول أنها مؤسسات خاصة لا يعني أنه لا دور عام لها، بل إنها تستهدف دائما الاهتمام بالمصلحة العامة، بالإضافة إلى اهتمامها بمصلحة الفئة التي تمثلها.[1]

ثالثا: الجمعيات.

الجمعيات هي منظمات مستقلة مفتوحة أمام المواطنين للانضمام إليها، خدمة مصلحة أو تعبير عن رأي مشترك بوسائل سليمة تقوم على احترام حق الأفراد، فالتأسيس يقوم على الحرية والاستقلال، و الاختيار الإرادي للأفراد، والنشاط يقوم على التطوع والعمل العام، أما الأهداف هي مصالح أو قضايا أو حقوق مشتركة.[2]فالمفكر **الكسيس دي توكفيل** وصف الجمعيات على أنها فن للأهمية الكبيرة لها وذلك لأن تأسيسها يعبر عن ذوق اجتماعي عالي، وأنه لا يقوم بذلك إلا مجتمع متحضر.[3]

رابعا: المنظمات غير الحكومية.

ظهرت في السنوات الأخيرة المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسي وعنصر في تشكيلة المجتمع المدني بعد النمو غير المسبوق في العدد والحجم والمجال، الجدير بالذكر أنه رغم وجود المنظمات غير الحكومية منذ بدايات القرن التاسع عشر واهتمامها بقضايا مثل مناهضة العبودية، إلا أن السنوات الأخيرة هي التي شهدت تحول محوري ونقلة كمية وكيفية في واقع المنظمات غير الحكومية.

و قد عدَّد بعض الباحثين مزايا هذه المنظمات، ففضلا عن إنها تمتلك أساليب أكثر فعالية في الوصول إلى الفقراء، فإن طريقة عملها تتسم بالمرونة كما إنها تتمتع بمهارات أكثر إبداعاً في التعامل مع المشكلات.

[1] – محمد أحمد نايف العكش: المرجع السابق، ص47.

[2] – فاطمة بن يحي، عمر طعام: (واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري)، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد11، الوادي، جوان 2015، ص203 ،PDF.

[3] – سلاف سالمي: دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية – الجزائر دراسة حالة –، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير)،قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،(2010/2009)، ص19، PDF.

هذا فضلاً عن التكلفة المنخفضة لما تقدمه من خدمات، وأيضاً القدرة على جذب التمويل. وأخيراً تماسها مع الناس بطريقة مباشرة من خلال تبني منهج قائم على المشاركة القاعدية.[1]

المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني وخصائصه.

أولا: وظائف المجتمع المدني.

يقوم المجتمع المدني بعدة وظائف و أدوار تم تلخيصها كالتالي:

1-وظيفة تجميع المصالح:

تقوم منظمات المجتمع المدني ببلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشكلاتهم، وضمان مصالحهم، وهي الوظيفة التي تمارس بصفة عامة من قبل العديد من المنظمات الحقوقية الدفاعية.[2]

2- إفراز قيادات جديدة:

إعداد قيادات جديدة من الأجيال المتتالية، تبدأ بالمؤسسات مخزنا حيث تكتشف القدرات من خلال النشاط الجماعي، والتي تتولى مسؤوليات قيادية فيما بعد.[3]

3- تكريس الديمقراطية:

تأتي أولا تربية الأعضاء على ثقافة الحوار وتنشئتهم ثانيا على الحوض في محيط متنوع ومتعدد المرجعيات والقضايا والأهداف وأدوات العمل، إن بناء الديمقراطية في أي مجتمع معين يبدأ أساسا من إرسائها داخل مكوناتها و بنياتها، ولعل تشبع أعضاء المجتمع المدني بالسلوك الديمقراطي هو ما يجعل هؤلاء يكسبون

[1]-هويدا عدلي: فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثير على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، الإسكندرية: مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص5، PDF .

[2]- محمد حفاف: المرجع السابق، ص31.

[3]- سمية العجال، أم النون مسقم، آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال إصلاحات أفريل2011، (مذكرة شهادة الماستر)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة،(2017/2016)، ص9 ،PDF .

عطف المجتمع ، ويحققون بالتالي الفاعلية المرجوة من أنشطتها ، فتكريس الديمقراطية بهذا المعنى هي أداء للعمل وصيغة مثلى لممارسة المواطنة،[1]فالمجتمع المدني يعد الوعاء الأمثل لقيام القيم الديمقراطية في المجتمع.[2]

4- التنشئة الاجتماعية والسياسية والتنمية:

تعكس هذه الوظيفة قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد، وذلك من خلال غرس لمجموعة من القيم والمبادئ علي رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة بالعمل الإيجابي، والاهتمام بشؤون العامة والمشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع.

5- مواجهة الصراعات وحل المشكلات:

فالمجتمع المدني يقوم بوظيفة البحث الجماعي عن حلول توفيقية لمعالجة الصراعات الداخلية بين أعضائها، بوسائل سلمية وتجنب اللجوء إلى المؤسسات الحكومية المعينة، إضافة إلى توفير الوقت والتكاليف،[3]فالمجتمع المدني له وظيفة حل المشكلات على الأقل جزئيا، وذلك بطريقة علنية على مستوى المنظمات الصغيرة بعيدا عن الدولة.[4]

ثانيا: خصائص المجتمع المدني .

تختلف مؤسسات المجتمع المدني فيما بينها من حيث التقدم والتخلف ودرجة فعاليتها، ومن أهم المعايير المتبعة في قياس هذه الفاعلية ما يلي:

1/ القدرة على التكيف في مقابل الجمود:

بمعنى القدرة على مواكبة التطورات البيئية التي تعمل فيها والتكيف معها، فكلما كانت للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها أو اندثارها،ويقاس معيار التكيف بالمؤشرات التالية:

---

[1]- عبد اللطيف بن صفية: (وسائل الإعلام والمجتمع المدني في الفضاء العمومي –الحراك العربي بين ثقافة المواطنة والديمقراطية–) ، **مجلة الإذاعات العربية**، الرباط، د.س.ن، ص11،PDF.

[2]- محمد احمد علي مفتي: (مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية) ، **مجلة البيان**: مركز البحوث والدراسات، ، الرياض، 1435،ص42، PDF.

[3]- سعد الدين إبراهيم: المرجع السابق، ص7.

[4]- توماس ماير، أودو فور هولت: المجتمع المدني والعدالة، (تر:رندا النشار وآخرون) ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010،ص99،PDF.

أ/**التكيف الزمني**: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة زمنية طويلة محتفظة بتوازنها.[1]

ب/**التكيف الجيلي**: ويقصد به قدرة المؤسسة على التكيف عند تسليم المؤسسة للأجيال المتعاقبة بصفة سلمية.

ج/ **التغير الوظيفي**: ويقصد به القدرة على إجراء تعديلات في أنشطة المؤسسة للتكيف مع الظروف المستجدة دون الإخلال بالتوجهات العامة.[2]

2/ **الاستقلالية**:

السلطة تضع العديد من القيود على مؤسسات المجتمع المدني، لذلك لابد أن تكون هناك آليات محددة لتنظيمها، تتمثل في حيادية الدولة واكتفائها بأن تكون إطار سياسي لهذه المؤسسة.[3]

3/ التجانس:

بمعني عدم وجود نزاعات وصراعات داخل المؤسسة، التي تؤثر سلبا على أدائها لنشاطاتها، فكلما كانت طريقة حل الصراع سليمة كان تطور المؤسسة أكبر والعكس صحيح.[4]

4/ التعقيد:

ويقصد به تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات ترابية داخلية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها من خلاله.[5]

---

[1]- سلاف سالمي : المرجع السابق، ص26.

[2]- غنية شليغم : (المجتمع المدني والمواطنة في الجزائر –الواقع والمعوقات–) ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، العدد الثامن (8) ، جانفي، 2016، ص164،PDF.

[3]- علي خليفة الكواري، وآخرون: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص6،PDF.

[4]- مداخلة الأستاذ أحمد لدرم : منظمات المجتمع المدني فالجزائر ودورها فالتنمية، جامعة شلف، د.س.ن، ص7، PDF.

[5]- بسمة بن مشري: المجتمع المدني كأداة لمكافحة الفقر في الجزائر، (مذكرة شهادة الماستر) ، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي،(2015/2014)، ص11، PDF.

المبحث الثاني: الإطار النظري و المفاهيمي للمواطنة.

مفهوم المواطنة مفهوم أساسي في تشكيل وحدة وطنية متكاملة، فهي ليست مجرد حقوق وواجبات مدونة، بل هي تفاعل بين مكوناتها بشكل مستمر بما فيها العنصر البشري الذي يعتبر المنطلق والمستهدف في المواطنة، وكيفية بلورة أهدافها،

وهذا ما يدفعنا إلى تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب،نتناول في أولها تعريفات المختلفة للمواطنة، أما الثاني فخصصناه لتتبع المسار التاريخي لهذا المفهوم، لننتقل بعدها إلى الخصائص التي يتميز بها المفهوم، وفي الأخير نشيد بأهميتها في الحياة البشرية.

المطلب الأول: تعريف المواطنة وتطورها التاريخي.

الفرع الأول: تعريف المواطنة.

أولا/تعريف المواطنة لغويا:

تعرف المواطنة في معجم لسان العرب لابن منظور"المواطنة، والمواطن مأخوذة في العربية من الوطن ، المنزل الذي نقيم فيه، وهو موطن الإنسان ومحله، ووطن يطن وطنا أقام به، وطن البلد: اتخذه وطنا، وجمع الوطن: أوطان منزل إقامة الإنسان ولد فيه أم لم يولد".[1]

فلفظة Citizen الانجليزية ولفظة Citoyen الفرنسية اشتقتا من الأصل اللاتيني Civitas الذي يشير إلى المواطن ساكن المدينة عند اليونان والرومان قديما.[2]

ثانيا/ تعرف المواطنة اصطلاحا.

تنوعت وتعددت تعريفات المواطنة، فنجد أن دائرة المعارف البريطانية قد عرفت المواطنة على أنها:" علاقة بين شخص ودولة، كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه هذه العلاقة من واجبات وحقوق فيها".

---

[1]- جمال الدين ابن منظور: لسان العرب، بيروت: دار الكتاب العلمية، ط1، ج7، ص1031.

[2]- حمدي مهران: المواطنة والمواطن في الفكر السياسي (دراسة تحليلية نقدية)، الإسكندرية: دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، ط1، 2012، ص63.

وعرفها مارشال TH Marshall في كتابه "المواطنة والطبقة الاجتماعية" على أنها[1]: المكانة الممنوحة لأعضاء المجتمع، وهم متساوون فيما يتعلق بالحقوق والواجبات التي تمنحها الدولة، ولا يوجد مبدأ يخل بما يجب أن تكون عليه هذه الحقوق والواجبات، ولكن المجتمعات ذات المواطنة الضعيفة هي مؤسسة نامية تخلق صورة عادية للمواطنة".[2]

وعرفها بدوي 1987بأنها:صفة المواطنة التي تحدد حقوقه وواجباته، وتتميز المواطنة بنوع من الولاء للبلاد ووحدتها في أوقات السلم والحرب والتعاون معا المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية.[3]

ويقصد بالمواطنة كذلك على أنها العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليه من حقوق وواجبات، التي تركز على أربع قيم محورية.[4] وتتمثل هذه القيم في :

1/قيمة المساواة: تتمثل في الحق فالتعليم، العمل، الجنسية، التساوي أمام القانون القضائي، الإلمام بتاريخ الوطن ومشاكله.

2/قيمة الحرية: تتمثل في حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، حرية التنقل داخل الوطن، حرية التعبير، حرية الاحتجاج حرية المشاركة في المؤتمرات.

3/قيمة المشاركة: تتضمن الحق في ممارسة كل أشكال الاحتجاج السلمي المنظم، حق التصويت، حق تأسيس أو الاشتراك في الأحزاب السياسية أو الجمعيات أو التنظيمات.

4/قيمة المسؤولية الاجتماعية: تتضمن الواجبات التالية: واجب دفع الضرائب، تأدية الخدمة العسكرية، احترام القانون.[5]

[1]- منير مباركية: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص8.

[2]-The syndics of the Cambridge press,1950,p28,PDF. TH Marshall: Citizen ship and social class, Ed, New York:

[3]- مركز الدراسات والبحوث: دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010، ص243.

[4]- حمدي مهران: المرجع السابق، ص67.

[5]-نسرين عبد الحميد نبيه: مبدأ المواطنة(بين الجدل والتطبيق)، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008، ص15/14.

والشكل التالي يوضح معني المواطنة بالإجمال: الشكل (02) توضيحي بمعنى المواطنة.

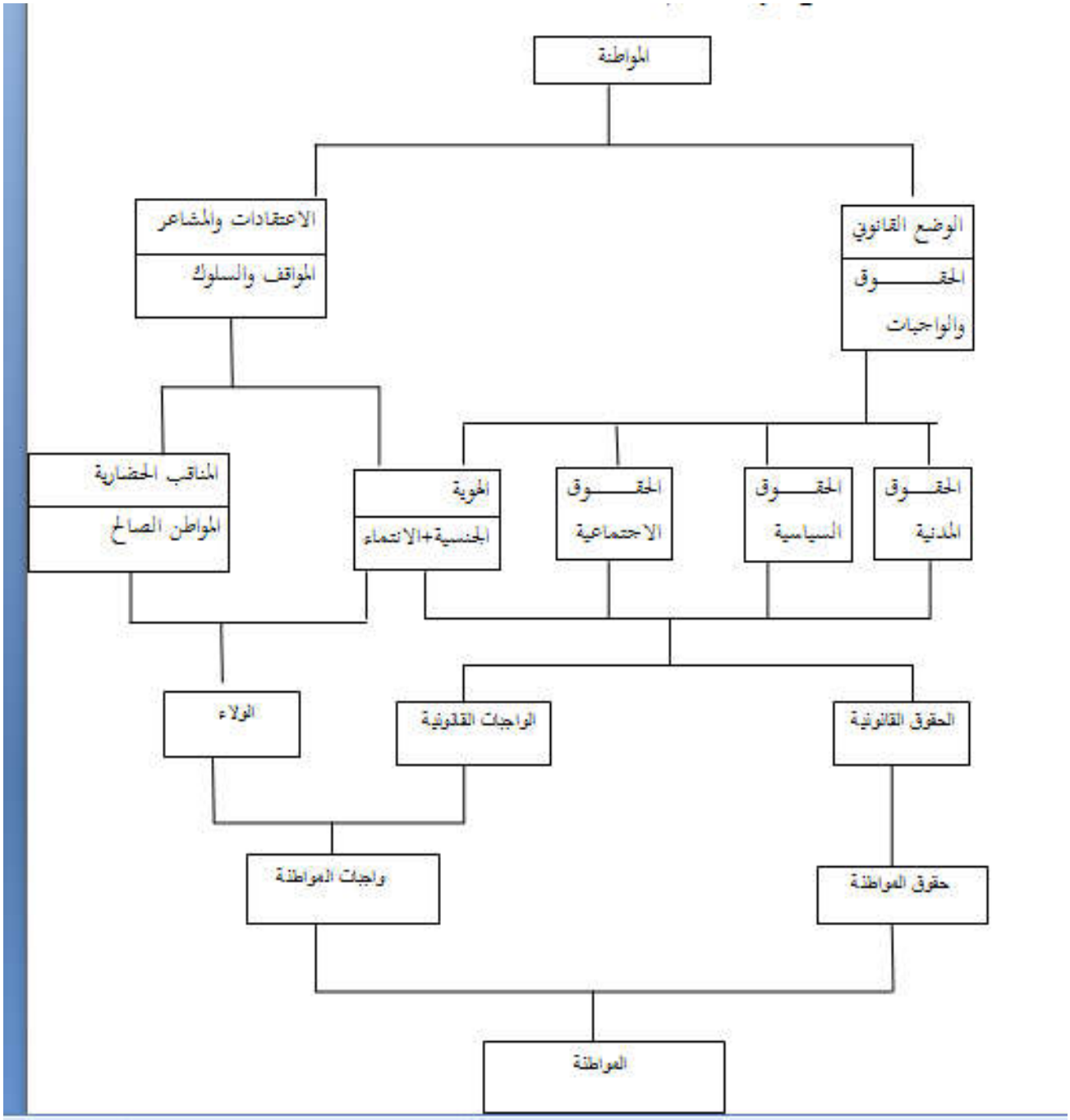

المصـدر:أحمد كمال قنون، التنشئة السياسية والمواطنة في الحركة الكشفية،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية،جامعة وهران،(2014/2013)، ص46،PDF.

أما عن تعريف الدكتور صابر أحمد عبد الباقي: "فالمواطنة كلمة تدل على طبيعة العلاقة العضوية، التي تربط مابين الفرد والوطن الذي يكتسب جنسيته، وما تفرضه هذه العلاقة أو الجنسية من حقوق وما يترتب عليها من واجبات تنص عليها القوانين والأعراف، وتتحقق بها مقاصد حياة مشتركة يتقاسم خيراتها الجميع.[1]

وقد ارتبطت المواطنة بعدة مجالات ما جعل تعريفها يرتبط بهذه المجالات والتخصصات، المواطنة من الناحية السياسية تقوم علي قاعدتين أساسيتين: ما تتضمنه من محتوى قانوني من ناحية، وما يتعلق بالجنسية من ناحية أخرى.[2]

فبالنسبة للوضع القانوني أبسط معاني المواطنة هي أن تكون عضوا في مجتمع سياسي معين أو دولة بعينها، فالقانون يؤسس الدولة ويخلق المساواة بين مواطنيها، ويترتب على المواطنة القانونية أنماط من الحقوق والواجبات: السياسية، المدنية، الاقتصادية والاجتماعية، أما فيما يخص الجنسية فهي معيار أسلوبيا لتحديد من هو المواطن، وتضع كل دولة القواعد القانونية التي تنظم منح جنسيتها للأفراد.[3]

ومنه فإن المواطنة علاقة والتزام له صبغة قانونية وسياسية وصبغة اجتماعية ونفسية، وهي صفة ينالها الفرد ليتمتع بالمشاركة الفاعلة في المجتمع الذي يعيش فيه، وللمواطنة مكونات أساسية منها: الانتماء الواجبات الحقوق المشاركة الاجتماعية والقيم العامة.[4]

ومن بين التعريفات المتباينة للمواطنة نجد تعريف السويدي 2001م على أنها "صفة الفرد الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات، التي يفرضها عليه انتماؤه إلى مجتمع معين في مكان محدد، وأهمها الخدمة العسكرية، وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة، وهو شعور الفرد بحبه لمجتمعه ووطنه واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من أجله، وإقباله طواعية على المشاركة في أنشطة وإجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة".[5]

---

[1]–أحمد لكحل: دور الجامعة في تطوير قيم المواطنة،**مجلة المفكر**، العدد الثاني عشر، المدية، د.س.ن، ص227،PDF.

[2]– غنية شليغم، المرجع السابق، ص161.

[3]– فوزي سامح: المواطنة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2007، ص10/9، PDF.

[4]– فوزي ميهوبي، سعد الدين طبال:(اتجاهات الشباب الجامعي نحو المواطنة في الجزائر)، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 14، الجزائر، مارس2014، ص72،PDF.

[5]– مركز الدراسات والبحوث: المرجع السابق، ص242.

كما اقترح محمد عثمان الخشت تعريفا معتبرا أن المواطنة في شكلها الأكثر اكتمالا في الفلسفة السياسية المعاصرة هي:" الانتماء إلى الوطن ...انتماء يتمتع المواطن فيه بالعضوية الكاملة الأهلية على نحو يتساوى فيه مع الآخرين الذين يعيشون في الوطن نفسه مساواة كاملة في الحقوق و الواجبات، وأمام القانون، دون تمييز بينهم على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الفكر أو الموقف المالي أو الانتماء السياسي، ويحترم كل مواطن المواطن الآخر كما يتسامح الجميع معا بعضهم البعض رغم الاختلاف والتنوع بينهم".[1]

كما أن الفكر الإسلامي تضمن قيم ومفاهيم تبني مفهوم المواطنة وتؤسس من خلال نصوص تشريعية لمواطنة تأخذ أبعاد أخلاقية وعقائدية تلزم الرعية بواجبات تجاه الحاكم والعكس صحيح، كما تضمن الفكر الإسلامي تشريعات تنظم العلاقات الاجتماعية في شكلها الراقي تستند إلى الكثير من الآيات القرآنية،[2] قول الله تعالى(: ﴿ **وإذ قَال إبراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا وارزق أهله من الثمرات من آمن بالله واليوم الآخر ومن كفر فأمتعه قليلا ثم أضطره إلى عذاب النار وبيس المصير..**﴾)[3].

في انتقاء التعريف الإجرائي الملائم لهذه الدراسة راعينا أن يتضمن هذا التعريف مختلف جوانب وأبعاد المفهوم المعاصر للمواطنة وقيمها فهي : مجموعة وجملة الحقوق والواجبات الممنوحة للأفراد التي تؤهله ليكون مواطن قادر على العيش بأمان وسلام وتسامح مع بني جنسه، القائم على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص التي توفره هذه الحقوق والواجبات، ويكون الفرد عنصرا فاعلا ومشاركا ومساهما في بناء وطنه.

الفرع الثاني: التطور التاريخي لمفهوم المواطنة.

إن مفهوم المواطنة شهد تطورا عبر العصور فقد مر بالعديد من التطورات وتبلورت حوله اتجاهات متباينة، فأصول هذه الفكرة قديمة غير أن الحداثة السياسية التي نشأة تدريجيا في الغرب المسيحي، والتي فرضت نفسها بشكل مثير إبان الثورات السياسية التي اندلعت في القرنيين السابع عشر والثامن عشر في انجلترا

[1]- منير مباركية: المرجع السابق، ص09.

[2]- مهدي قصير: مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية- بين التصور والممارسة-، (أطروحة للحصول على الدكتوراه)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2-محمد بن أحمد-،(2016/2015)،ص13،PDF.

[3]- سورة البقرة الأية 26.

والولايات الأمريكية، وفرنسا قد أحدثت فصما أساسيا، فالمواطنة الحديثة مختلفة عن تلك التي عرفتها العصور القديمة.[1]

فمفهومها في القديم اقترن بحركة النضال الإنساني عبر التاريخ، بهدف إقرار المشاركة بكافة أبعادها سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، في كافة شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية، واتخاذ القرارات الملزمة للجماعة إضافة لتولي المناصب العامة على أسس العدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة القانون.

فالحضارات الإنسانية المتعاقبة على مر التاريخ كحضارة سومر، آشور وبابل وحضارات الصين وفارس وغيرها، قد أسهمت بما انبثقت عنها من إيديولوجيات سياسية في وضع أسس الحرية و المساواة تجاوزت إرادة الحكام، فاتحة بذلك آفاقا رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته، وإثبات ذاته وحقه في المشاركة الفعالة في جميع مجالات الحياة.[2]

هذا لا يمنع من أن الإرث اليوناني و الإغريقي ساهمتا في نشأة مفهوم المواطنة حيث أبدع الفكر السياسي الإغريقي ومن بعده الفكر الروماني القانوني على وجه الخصوص في وضع أسس المفهوم في العصر القديم، ترتكز على النظر للفرد على أنه مواطن له حقوق كحق الملكية والمشاركة في الحكومة، وعليه واجبات تتمثل في التصويت والحضور للاجتماعات الحكومية وشغل الوظائف وحق التقاضي والوصاية.[3]

فالمواطنة عند اليونان كانت تعني: " القدرة على أن يكون المواطن حاكما ومحكوما، وأنها قدمت فكرة المساواة أمام القانون، والمشاركة السياسية الفعالة" إلا أنها عمقت عدم المساواة بين أبناء أثينا حين استبعدت النساء والأطفال والعبيد ممن لهم الحق في الحصول على صفة المواطن، وبالتالي فلا يشملهم كل ما جاء عن المساواة أو المشاركة في الحكم أو العدالة، و إنما يقصد بذلك فقط رجال أثينا الأحرار.[4]

ولقد ساهمت العديد من التحولات بعد ذلك في انتقال مفهوم المواطنة من المفهوم التقليدي الذي استمد جذوره من الفكر السياسي الإغريقي والروماني إلى المفهوم المعاصر الذي يستند إلى فكر عصر النهضة

[1]- دومينيك شنابرو كريستيان باشوليه: ما المواطنة، (تر: سونيا محمود نجا) ، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2016، ص12، PDF.

[2]- إيمان عز الدين عبد اللطيف: القيم المرتبطة بمفهوم المواطنة في منهاج المواد الاجتماعية للصف التاسع الأساسي ومدى اكتساب الطلبة لها، (مذكرة شهادة الماجستير)، قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة ، (2013)، ص49، PDF.

[3]- زريق نفيسة: (المواطنة في الجزائر قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر) ، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد الحادي عشر11، الجلفة، 2017، ص278،PDF.

[4]- حمدي مهران: المرجع السابق، ص152.

والتنوير و أطروحات حقوق الإنسان والمواطن والدعوة لأن يكون الشعب مصدر السلطات،[1] فكان فلاسفة الأنوار أمثال هوبز، ولوك وروسو ومونتسكيو وغيرهم، قد طرحوا مفهوم آخر للمواطنة يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع والدولة أو الحكم وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم بالاستناد إلى القانون الذي يتساوى عنده الجميع، وأن يكون للفرد كينونة ومستقلة.[2]

الدكتور علي خليفة الكواري يبرز أن هناك ثلاث تحولات كبرى متكاملة حدثت ساهمت في بلورة مبادئ المواطنة في الدولة القومية المعاصرة وهي:

أولا/بروز الدولة القومية نتيجة صراع الملوك مع الكنيسة الذي انتهى بتبعية كل رعية لملكهم ومذهبه الذي اتبعه في إطار المجتمع الذي تقوم فيه دولته بقوميتها وتاريخها وثقافتها المتميزة.

ثانيا/المشاركة السياسية التي كانت نتيجة الحاجة المتبادلة بين دولها وشعبها .

ثالثا/حكم القانون حيث تم صياغة القوانين التي تنظم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتلبية حاجات المواطنين.[3]

وتم ترسيخ مجمل الحقوق والواجبات من خلال الثورة الفرنسية والأمريكية وتساوي بين المواطنين دون تمييز في امتلاك حق المشاركة وانتقال السلطة إلى الشعب.

فيعد الحدثين "الإعلان لاستقلال الولايات الأمريكية " والمبادئ التي أتت بها الثورة أهم منعرج تاريخي في مفهوم المواطنة، وهكذا بقي مفهوم المواطنة في تطور مستمر منذ نهاية القرن الثامن عشر إلى وقتنا الحاضر مع تعدد أبعاد هذا المفهوم لتشمل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والقانونية.[4]

المطلب الثالث: خصائص المواطنة.

تميزت المواطنة بمفهومها المعاصر بجملة من الخصائص التي تمثلت فيما يلي:

---

[1]- زريق نفيسة: المرجع السابق، ص279.

[2]-شروق بنت عبد العزيز و الخليف محمد بن خليفة إسماعيل: المواطنة وتعزيز العمل التطوعي، الرياض: مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 1434،ص18،PDF .

[3]-طاهر محسن هاني الجبوري: (مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة)، دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل، **مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية**، المجلد 18، العدد 1، د.م.ن، 2010، ص4،PDF.

[4]-شروق بنت عبد العزيز، الخليف محمد بن خليفة إسماعيل: المرجع السابق، ص21/20.

أولا–خصائص معرفية: تشمل الوعي بحقوق الإنسان ومسؤولياتها، الوقوف على مشكلات المجتمع، المعرفية الجغرافية والتاريخية للوطن الذي نشأ فيه.

ثانيا–خصائص وجدانية: تشمل تقدير القيم السياسية مثل الحرية والديمقراطية والمساواة والسلام والتعاون المستمر بين الشعوب، والانتماء والولاء للوطن وتقدير دور الشعوب والحكومات في تحقيق الرفاهية والعدل.

ثالثا–خصائص المهارة: تشمل امتلاك أساليب المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والاجتماعية، وإتباع قواعد السلوك الصحيح المساير للقانون والمراعي لحقوق الإنسان.[1]

كما تم ذكر خصائص أخرى للمواطنة تختلف عن التي سبق ذكرها ومن بين هذه الخصائص نذكر:

أولا–المواطنة حاجة إنسانية ملحة (فردي أو جماعية).

ثانيا– المواطنة عالمية إنسانية لكل البشر.

ثالثا– المواطنة شاملة لجميع مكونات المجتمع المدني.[2]

رابعا–المواطنة هي القيم والاتجاهات التي تجعل الفرد يتصف بالشعور بالمسؤولية والولاء للوطن، وممارسة السلوك الديمقراطي.

خامسا– المواطنة مهارات تؤدي إلى اكتساب الفرد متابعة الأحداث الجارية واتخاذ القرار، والعمل بروح الفريق.[3]

المطلب الرابع: أهمية المواطنة في الحياة الإنسانية.

بما أن المواطنة تتناول المواطن بالدرجة الأولى باعتبارها العنصر المستهدف في الإصلاح لتحقيق الوحدة الوطنية، والمواطنة كمبدأ يقود إلى الديمقراطية وضمان الحقوق والواجبات ومن هنا تبرز أهمية المواطنة:

أولا: تضمن المساواة والعدل والإنصاف بين المواطنين أمام القانون وأمام الوظائف العامة والمناصب في الدولة.

[1]– يحي إبراهيم المدهوم: دور الصحافة الالكترونية الفلسطينية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظة غزة، (رسالة ماجستير)، كلية التربية ، جامعة الأزهر، غزة،(2012)، ص75،PDF.

[2]– إيمان عز الدين إبراهيم عبد اللطيف: المرجع السابق،ص72.

[3]–أماني غازي جرار: المواطنة العالمية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2010، ص43.

ثانيا: تمكن من تدبير الشأن العام من خلال النظام الانتخابي ناخبا ومنتخبا للمؤسسات المنتخبة التي تعبر عن دولة القانون والمؤسسات، ومن خلال العضوية في منظمات وهيئات المجتمع المدني.[1]

ثالثا: تعزيز تماسك المجتمع حيث تقوم المواطنة بتعزيز التفاهم بين الجماعات فضلا عن تشجيع الأنشطة المجتمعية، وتلبية احتياجات المواطنين لتعزيز تماسك المجتمع.

رابعا: المواطنة تكمل قيم وأهداف المجتمع وتعزز تلك الأهداف والقيم بالإضافة لذلك يمكن أن يكون لها تأثير على الأفراد وتغير أفكارهم ونظرتهم لبعض الموضوعات المجتمعية.[2]

خامسا: المواطنة هي القاعدة التي ينطلق منها أي تطور ديمقراطي من جهة ومواجهة تحديات الخارج من جهة أخرى (المواطنون هم العناصر الفاعلة والحية)، والمواطنة بذلك تمثل شرطا أساسيا للديمقراطية ولاستكمال مسيرة المواطنة لابد من ممارسين مواطنين،[3] فالمواطنة لا تتحقق إلا في نظام سياسي ديمقراطي تعددي يقر حرية العقيدة في إطار دستوري مدني يقره الشعب.[4]

سادسا: تعمل المواطنة على رفع الخلافات والاختلافات بين مكونات المجتمع والدولة في سياق التدافع الحضاري، وذلك من خلال تفعيل قيم المواطنة لأنها آلية ناجحة للحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية في أي مجتمع.[5]

سابعا:تعبر عن حركة الإنسان اليومية مشاركا ومناضلا من أجل حقوقه بأبعادها المدنية و الاجتماعية والثقافية، على قاعدة المساواة مع الآخرين من دون تمييز لأي سبب، واندماج هذا المواطن في العملية الإنتاجية بما يتيح له اقتسام الموارد في إطار الوطن الواحد الذي يعيش فيه الآخرين.[6]

---

[1]-علاء الدين عبد الرزاق جينكو: المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، كردستان العراق، د.س.ن، ص40،PDF.

[2]-شروق بنت عبد العزيز الخليف، محمد بن خليفة إسماعيل: المرجع السابق، ص72.

[3]-سمير مرقس: الآخر، الحوار، المواطنة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2005، ص65.

[4]-محمد احمد علي مفتي: مفهوم المجتمع المدني والدولة المدينة (دراسة تحليلية نقدية) ، الرياض: مجلة البيان،1435،ص60،PDF.

[5]-أميمة كير، خديجة كشيدة: دور مادة التربية البدنية في تعزيز قيم المواطنة في بعديها الاجتماعي والقيمي لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير،قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم السياسية والإنسانية)، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،(2015/2014)، ص76،PDF.

[6]-سمير مرقس: المواطنة والتغيير (دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة) ، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006، ص13.

لقد تبين من خلال التطرق إلى التأصيل النظري والمعرفي لكلا من المجتمع المدني والمواطنة، على أن المجتمع المدني مر بالعديد من التحولات والتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذلك الفكرية، فهو منذ ظهوره في القرن السابع عشر إلى غاية يومنا هذا جسد مفاهيم مختلفة باختلاف زوايا نظر المفكرين والفلاسفة، ليصل في النتيجة إلى ما هو عليه حاليا كتنظيم متجسد في شكل مؤسسات أو تنظيمات سواء سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، كالجمعيات والأحزاب والنقابات وغيرها بحيث تسعى كل منها إلى تحقيق أهداف في المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه، بالاستناد إلى مبادئ وخصائص معينة كالاستقلالية وقدرته على التكيف مع مختلف الأحداث والوقائع.

كما تم التطرق إلى المواطنة وذلك في محاولة تحديد هذا المفهوم بالرغم من الصعوبات التي واجهته كمدلول علمي وعملي، فقد تعددت وتنوعت التعريفات بشأنها، فهي ليست مفهوم معاصر بل مرت بمسار تاريخي حدثت فيه تحولات، حيث ساهمت هذه الأخيرة بشكل كبير فانتقال المفهوم من التقليدي –الفكر السياسي الإغريقي والروماني– إلى المفهوم المعاصر–فكر عصر النهضة والتنوير–، ولازال في تطور مستمر،وتم تبيان الخصائص والأهمية التي تلعبها المواطنة في الحياة البشرية باعتبارها القاعدة التي يستند إليها الفرد لتعزيز قيمه، حقوقه وواجباته.

الفصل الثاني:

مظاهر مساهمة المجتمع المدني الجزائري في تكريس المواطنة

يعتبر المجتمع المدني الجزائري المجال الأمثل للأفراد لممارسة حقوقهم وحرياتهم المنصوص عليها في قانون الدولة، فهذه المؤسسة تمنح للمواطنين ممارسة صفة المواطنة باعتبارها مصدر الحقوق ومناط الواجبات دون تفرقة، بصفة قانونية ومنظمة وتمكنه من التمتع الأمثل بهذه الحقوق والحريات دون اللجوء إلى وسائل العنف أو الوسائل غير المشروعة.

فالمجتمع المدني الجزائري يعد أداة فعالة للممارسة الأفراد صفة المواطنة والمشاركة الحرة والطوعية التي تكون إيجابية في تكريس هذه الحقوق والواجبات ودعمها، فهذا يعبر عن الدور الأساسي لهذا التنظيم الذي يسعى دوما لدعم ثقافة المواطنة باستعمال الوسائل والآليات القانونية وفي إطار العمل التطوعي والسلمي .

وهو ما سنقوم بتفصيله من خلال هذا الفصل وذلك بالتطرق أولا إلى واقع المجتمع المدني الجزائري والمواطنة في الجزائر، لننتقل بعدها في المبحث الثاني لمعرفة سبل عمل مؤسسات المجتمع المدني الجزائري من أجل تعزيز قيم المواطنة وذلك بالتفصيل في مجمل الآليات المتفق عليها ومجمل الأدوار التي يعمل من أجلها هذا التنظيم لننهي الفصل بأهم الصعوبات والعراقيل التي تؤثر على منظمات المجتمع المدني الجزائري والمواطنة.

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني و المواطنة في الجزائر.

يعتبر المجتمع المدني الجزائري أحد أهم الأطراف الفاعلة في المؤسسات الدستورية في الجزائر، إذ يلعب دورا هاما في المشاركة في تسيير شؤون الحكم، ويتخذ أشكال مختلفة من جمعيات ونقابات،فمر بمراحل مختلفة عبر الدساتير الجزائرية،وبما أن المواطنة مفهوم يتوسط بين المجتمع المدني والدولة فهي لها نصيب فالدساتير الجزائرية، ولمعرفة ذلك قمنا بتقسيم المبحث إلى مطلبين أولها يتضمن ظهور وتطور المجتمع المدني الجزائري لننتقل بعدا إلى معرفة أهم مؤسسات التي يتشكل منها المجتمع المدني الجزائري.أما في المبحث الثاني فنتناول المواطنة في الجزائر بذكر اهم المحطات التي مرت بها فكرة المواطنة في الدساتير الجزائرية.

المطلب الأول: المجتمع المدني الجزائري.

الفرع الأول: ظهور وتطور المجتمع المدني في الجزائر.

يختلف مفهوم المجتمع المدني المتداول في الغرب عن ما هو في الجزائر لاختلاف خصوصياتها عن الدول الغربية، فالجزائر مازالت في طور تأسيس المجتمع المدني،[1]نظرا لنمط الوعي المتشكل والذي يميل إلى الاحتكام إلى التقاليد وغير القادر على ولوج الحداثة وقد أنعكس ذلك على تمظهرات المواطنة وأشكالها الحديثة والتقليدية.[2]فهذه الدولة لم تبقى ساكنة أمام موجة التغيير التي اجتاحت دول المعسكر الاشتراكي في نهاية ثمانينيات القرن الماضي؛ فبعد ثلاثة عقود من الأحادية الحزبية الذي كان يتميز فيها المجتمع المدني بالضعف نظرا لهيمنة حزب جبهة التحرير الوطني على مختلف القوى الحية للأمة عن طريق توجيه نشاطات هذه القوى بما يدعم مرحلة ما بعد الاستعمار،[3] وهيمنة الدولة على الحقل الاقتصادي، جاءت أحداث 5أكتوبر 1988لتمثّل نقطة انطلاق سلسلةمن "الإصلاحات" في المجالين السياسي والاقتصادي. في خضم ذلك،جاء دستور فبراير 1989الذي وضع حدا للأحادية الحزبية والاشتراكية الاقتصادية، بإقرار التعددية السياسية

[1]–منصور مرقوص، سميحة طري: معوقات التنمية السياسية في الجزائر بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي،تم الإطلاع عليه عبر الموقع الإلكتروني https://www.univ.chlef.dz، يوم 03ماي2019، على الساعة 20:30.

[2]– محمد حيرش بغداد، المجتمع المدني والمواطنة،دفاتير إنسانية، العدد 3، 20012،ص9،PDF.

[3]– سعد الدين ابراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مصر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000،ص30.

والإعلامية وحرية المبادرة الاقتصادية. وفي جو هذه الإصلاحات، بدأ مفهوم "المجتمع المدني" يروج في الخطاب الرسمي للدولة.[1]

فشكلت المادة '39'من هذا الدستور قاعدة عامة في إقرار حق المواطن في الاجتماع مع من يريد من الأفراد وكذلك الحق في تكوين وإنشاء الجمعيات ذات الأغراض المختلفة،[2] حيث نصت على أن حرية إنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن، وتمسك بها أيضا دستور 1996بالمادة 41 منه التي حافظت على نفس عبارات سابقتها.[3]

فقد عرف العربي ولد خليفة في سياق حديثه عن المجتمع المدني الجزائري على أنه:شبكة منظمة أو شبه منظمة من النخب والقيادات السياسية والثقافية والاجتماعية تتمتع بالقدرة على الحركة والرد السريع والتأثير على مراكز القرار والإعلام بوجه خاص، وتضم الأطباء والمحاميين والمهندسين والمناضلين والنقابيين أو الصحافيين والضباط والأساتذة والمفكرين والطلاب والمعلمين ...إلخ.[4]

وبحديثنا عن تجربة المجتمع المدني في الجزائر نلاحظ أن رغم هشاشة هذه التنظيمات في الجزائر إلا أن هناك مؤشرات لحيويته السياسية، فتعدد الصحافة وتوسيع قاعدة العمل الجمعوي واستمرار التنافس حول بعض الملفات الهامة بين التيارين العلماني والوطني الإسلامي توحي بأن المسار الديمقراطي يتدرج نحو الأفضل.[5]

الفرع الثاني: مكونات المجتمع المدني الجزائري.

تقوم فكرة المجتمع المدني على انتظام الأفراد في مؤسسات أو هيئات فاعلة ومؤثرة مستقلة عن الإشراف المباشر للدولة،[6] و أشارت بعض الدراسات أن الجزائر تتوفر على أكثر من 53743 منظمة مدنية منها 823 جمعية تنشط على مستوى الوطن.[7] و من بين أهم مؤسسات المجتمع المدني الجزائري نجد:

---

[1]- دريس نوري:المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة، مجلة سياسات عربية، العدد19، الجزائر، مارس 2016،ص69،PDF.

[2]- عبد الجليل مفتاح:دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي، مجلة الفكر، العدد الخامس، بسكرة، د.س.ن، ص14،PDF.

[3]-محمد بوضياف:الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، سطيف : دار المجده للنشر والتوزيع، د.س.ن، ص49.

[4]-محمد حيرش بغداد: المرجع السابق، ص12.

[5]- محمد بوضياف: المرجع السابق، ص10.

[6]- أماني غازي جرار: المرجع السابق، ص44.

[7]- عبد النور ناجي: المدخل إلى علم السياسة، عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع،2007،ص170.

أولا/ النقابات:

تشكل التنظيمات النقابية أحد أقوى التنظيمات المدنية في المجتمع المدني، فجميع الدساتير الصادرة في الجزائر منذ الاستقلال تضمن ممارسة الحق النقابي.فهي تعتبر بمثابة العمود الفقري له و ذلك لاعتبارات عديدة منها :موقعها المركزي في العملية الإنتاجية و الخدمية ، فضلا عن طبيعة العضوية فيها ؛ حيث تضم أكثر الشرائحتعليما في المجتمع ،كما أن لها بعدها الداخلي /القومي /العالمي ما يمنحها المزيد من القوة و الدعم.[1]وفي الجزائر تشكل التنظيمات النقابية أحد أهم مكونات المجتمع المدني وتتمتع بإطار قانوني يحكمها وينظمها، فجميع الدساتير الصادرة في الجزائر منذ الاستقلال تضمن ممارسة الحق النقابي، وارتبطت هذه الحركة النقابية في الدستورين (1963-1976)بالعمل السياسي، إلا أن دستور 1989حررها من أي وصاية أو سيطرة حزبية استنادا على قانون ،01-88المؤرخ في جانفي1988.[2]ومن أبرز هذه النقابات نجدالاتحاد العام للعمال الجزائريين UGTAوالذي تأسس سنة1954،النقابة الإسلامية للعملSIF التي تأسست بموجب القانون 90-14في 30 جوان 1992و التابعة "للجبهة الإسلامية للإنقاذ"،اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائري التي أسسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 1992،[3]الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريينUNPAتأسس عام 1953[4]والنقابات المهنية التي نص عليها دستور1996 لكن الاعتراف بها وبشرعيتها تجسد سنة2001.[5]

ثانيا/الجمعيات:

تعتبر المشاركة الجماعية والتعاون والتضامن من العوامل التي تحقق التوازن بين كافة التنظيمات الرسمية التي تشمل مجموعة المؤسسات الممثلة للدولة وبين واقع المواطن،[6] فالشعب الجزائري عامة والنخبة خاصة كان لابد عليها

---

[1]-هشام عبد الكريم:المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1999/1989،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،ص90،PDF.

[2]- خيرة بن عبد العزيز:دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد أنموذج المنطقة العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر-بن يوسف بن خدة،2007/2006،ص68، PDF.

[3]- فيروز حنيش: المرجع السابق،ص75-58.

[4]- هشام عبد الكريم: المرجع السابق، ص94.

[5]- صلاح عبد العاطي:دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات،تم الاطلاع عبر الموقع الإلكترونيwww.m.alhewar.org، يوم 18 مارس2019، على الساعة 14:20.

[6]-سفيان ريميلاوي:دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كليه العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر-3-،2010،ص99.

أن تستغل ما وفره النظام الاستعماري بعيوبه من أجل تكوين جمعيات فكونت أول جمعيات في الجزائر في مطلع القرن العشرين،[1] ويعتبر القانون رقم 31/90 المؤرخ في 4 ديسمبر سنة 1990 الذي حدد كيفية إنشاء و تسيير الجمعيات خطوة كبيرة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجمعوي إلى درجة أن وصف البعض هذا التطور السريع بالانفجار في المجال الجمعوي،[2] وتعرف الجمعية طبقاً لهذا القانون وفي المادة 02 منه بأنها: "اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح، كما يشتركون فيتسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أو غير محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص."

حيث حصلت الجمعيات الجزائرية في إطار قانون 1901 الذي منح الحق للأفراد بالمجتمع في تشكيل جمعية، هذا القانون كان بمثابة منظم وموضح لمبدأحريةالجمعيات وتم استغلاله بشكل فعال لهدفين أساسيين هما:العمل على إنشاء عدد معتبر من الجمعيات لخدمة أهداف معينة و اكتساب الشرعية القانونية لعمل هذه الجمعيات.[3]

لقد تطورت هذه الجمعيات عدديا بسرعة مباشرةبعد المصادقة على قانون الجمعيات رغم ما عرفه تطورها من خمول خلال النصف الثاني من التسعينيات ،[4] نتيجة تأثرها بالوضع الأمني الذي عاشته خلال سنوات الجمر،[5] وهذا ما جعل المواطنين يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لاسيما في المجال المهني، الاجتماعي، العلمي، الديني، الثقافي، الرياضي، البيئي، الخيري والإنساني.حسب ما نصت عليه المادة02 من القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات : (تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محدد أو غير

[1] –ليندا لطاد بن محرز:المجتمع المدني في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كليه العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر–3–، 2013/2012، ص159.

[2] – نادية خلفة: المرجع السابق،ص128.

[3] – احمد لدرم، المرجع السابق، ص2.

[4] – عبد الناصر جابي: العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر–واقع وأفاق–، نوفمبر2006،ص9، PDF.

[5] – بوحنية قوي:المجتمع المدني الجزائري: بين إيديولوجية السلطة والتغيير السياسي(1)، د.م.ن : مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص6،PDF.

محدد).[1] ووصلت عدد الجمعيات المعتمدة لدى وزارة الداخلية والجماعات المحلية إلى 120 ألف جمعية بين وطنية ومحلية.

ثالثا/ الأحزاب السياسية:

يوجد الكثير من المفكرين الذين يستبعدون الأحزاب السياسية من مجموع القوى والعناصر التي يتشكل منها المجتمع المدني، لكن واقعيا يمكننا أن ندخل الأحزاب السياسية ضمن عناصر المجتمع المدني،ونعتبرها أحد أهم روافد المجتمع المدني لما تلعبه من أدوار حاسمة في صنع القرار السياسي،كما تعد الأحزاب السياسية في الجزائر جزء من التكاثر السريع للتنظيمات المدنية .

إذ أنه بمجرد إقرار التعددية السياسية منذ سنة 1989و بموجب المادة 40 تمكنت بعض الأحزاب السياسية القديمة و التي كانت تنشط في السرية و خارج البلاد من العمل بشكل علني إلى جانب ظهور أحزاب جديدة و هي الأكثر عددا حتى أنه وصل عدد هذه الأحزاب إلى 70حزبا خلال سنوات قليلة من إتباع النظام التعددية.[2]

ففي الجزائر كان تأثير الأحزاب السياسية في باقي قوى ومؤسسات المجتمع المدني من حيث قدرتها على بلورة أفكاره، ولما لها من أهمية في عملية التحول الديمقراطي لتمكنها من تأهيل قدراتها، وبغض النظر عن الإرهاصات والأزمة الأمنية التي رافقت تجربة التعددية الحزبية، وإختلافاتها وأخطائها، إلا أنها قد أفلحت في كشف نقائص النظام وتجاوزاته ودفعه لتصحيحها من قبل الأحزاب المعارضة.[3]

رابعا/ الإعلام:

أن مرحلة ما بعد الاستقلال من 1962-1988كان الإعلام جزءا لا يتجزأ من تصور السلطة ، إلى أن جاءت أحداث أكتوبر 1988التي عجلت من صدور قانون الإعلام1990الذي أقر التعددية الإعلامية على غرار التعددية السياسية،[4] المنظومة الإعلامية في الجزائر و في المرحلة السابقة على إقرار التعددية السياسية التي تعتبر منعطفا حاسما في تاريخ الجزائر السياسي كانت مرتبطة بطبيعة النظام السياسي السائد آنذاك مما أضفى

---

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06/12، المؤرخ في 20 رجب عام1432 الموافق ل 22 يناير2012، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02، الصادر15 يناير2012، ص34،PDF.

[2]- نادية خلفة: المرجع السابق،ص124.

[3]-سفيان ريميلاوي: المرجع السابق، ص100.

[4]-هشام عبد الكريم: المرجع السابق، ص103.

على هذه الوظيفة الطابع السياسي و أثر على مختلف أبعاد تطورها كما و نوعا.لكن و بمجرد صدور دستور 1989الذي سمح بتأسيس الجمعيات السياسية وحرية الصحافة وتنوعها (المادة 39منه) تدعم الإعلام العمومي و الجهوي بإصدارات جديدة و متنوعة بتنوع الجمعيات السياسية الناشئة و أصبح بالتالي مؤسسة ذو صبغة إعلامية ثقافية.خاصة مع صدور قانونالإعلام رقم 1990/7/9.[1]

المطلب الثاني:المواطنة في الجزائر.

تعد المواطنة بوصفها شعورا وجدانيا واحدا من أهم ثلاث ركائز التي تقوم عليها الديمقراطية فضلا عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني وعلاقة المواطنة بالهوية،[2] فدراستنا لواقع المواطنة في الجزائر لا يعد كما هو في الدول الديمقراطية ولا كما هو في الدول الاستبدادية ، بل إنه أقرب إلى واقع المواطنة في الدول العربية المتنقلة نحو الديمقراطية بخطوات متثاقلة والمحملة، فمفهوم الرسمي لها في الجزائر شبيه إلى حد بعيد بنظيره الفرنسي.[3]

المواطنة في الجزائر ظلت مستبعدة بعد الاستقلال لتبني الجزائر نظام الحزب الواحد وذلك باختزال دور المواطن في الاستفتاء بدل الانتخاب الحر، وهذا ما جعلها فكرة المواطنة فكرة قانونية ولكنها ليست فكرة اجتماعية،وظل ذلك حتى بعد تحول النظام السياسي الجزائري وإقراره التعددية السياسية وما ترتب عنها من تعددية حزبية ويرتبط بها من حرية رأي وتعبير وتجمع بموجب دستور 23 فيفري 1989،[4]فنص الفصل الرابع من هذا الدستور المتعلق بالحقوق والحريات بالإضافة إلى الدستور المعدل في سنة 2008 في مادته 32 على أن الحق في الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية.[5]

فبصفة عامة فإن الجزائر عملت منذ نيلها الاستقلال يعني الفترة التي تلت1962عملت على بناء ورسم معالم المواطنة،[6]على وضع نصوص دستورية تأكيدا منها على اعترافها بحقوق الإنسان ورسم سبل حمايتها، إذ طرحت الجزائر أربعة دساتير جاء الأول في سنة 1963كأول دستور جزائري بعد عام واحد من

---

[1]- نادية خلفة: المرجع السابق، ص132.

[2]- ثائر رحيم كاظم: العولمة والمواطنة والهوية، مجلة القادسية في الأدب والعلوم التربوية، العدد 1، 2009،د.م.ن، ص254،PDF.

[3]-منير مباركية: المرجع السابق،ص25.

[4]- رزيق نفيسة: المرجع السابق،ص282.

[5]- غنية شليغم: المرجع السابق، ص166.

[6]- حسن رمعون:سؤال المواطنة في الجزائر، تم الإطلاع عليها عبر الموقع الإلكتروني: https://journal.openedition.org ، يوم 2019/03/12، الساعة18:30.

الاستقلال، تلاه دستور سنة 1976 و الذي جاء استجابة لطموحات الشعب الاشتراكية الجزائري في بناء الدولة(حسب الخطاب الرسمي) مروراً بدستور سنة 1989الذي جاء على خلفية أحداث أكتوبر1988وصولا إلى دستور 1996بالإضافة إلى التعديل الدستوري الجديد لسنة2016،[1]وبصيغة أخرى فإن الدستور الجزائر استخدم كلمتي المواطنين والمواطنات في معظم مواده مثلا:المادة 31التي نصت"تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات...".[2]

المبحث الثاني:سبل عمل المجتمع المدني الجزائري في تعزيز المواطنة.

يعتبر المجتمع المدني الجزائري التنظيم الذي يتجه إليه المواطن لأنه يمثله ويمكنه من الحصول على بعض متطلباته وحقوقه المهضومة وعلى هذا الأساس ركزت في هذا المبحث على سبل عمل هذا التنظيم الجزائري في تعزيز المواطنة بتقسيمه إلى مطلبين حيث تناولت في المطلب الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية الانتخابية والمطلب الثاني: آليات عمل المجتمع المدني الجزائري في تعزيز المواطنة.

المطلب الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية الانتخابية.

تعد الانتخابات أحد أهم مقومات و أسس نظام الحكم باعتبار وسيلة يستطيع المواطنين من خلالها حماية حقوقهم وحرياتهم، كما أنها تزيد من تعزيز مبدأ مشاركة الأفراد في صنع القرار، ومن بين أهم القنوات التي من خلالها يمكن للمواطن أن يشارك مشاركة فعالة نجد المجتمع المدنيوذلك لتمكينه من ممارسة مواطنته وفق أسس دستورية وقانونية تعترف له بهذا الحق وتعطيه الضمانات اللازمة للمطالبة بها، ويبرز دور هذه التنظيمات كالتالي:

الفرع الأول: الحث على المشاركة في الحياة السياسية.

إن المشاركة في الحياة السياسية حق من حقوق المواطن الأساسية المعترف بها في العديد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان بدء من الذي ينصص على المشاركة في الحكومة والانتخابات الحرة،[3]فالمشاركة السياسية تعرف

---

[1]– سمية بوجمعة:المواطنة بين الحقوق والواجبات في الجزائر،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون عام معمق،كلية الحقوق العلوم القانونية والإدارية،2016/2015،ص36،PDF.

[2]– محمد خالدي:تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع، كليه العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، ص117،PDF.

[3]–قويدر شعشوع:آليات تعزيز المواطنة ودورها في احترام حقوق الإنسان،مداخلة نشرت في كتاب أعمال ملتقى التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ص129،PDF.

على أنها تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي،[1] كما يعرفها البعض على أنها عملية تطوعية يبادر بها المواطنين من أجل توجيه عمل الحكومة أو أجهزة الحكم المحلي بهدف صنع السياسات ووضع الخطط، سواء على المستوى المحلي أو القومي،[2]وتعتبر من بين الوظائف السياسية للمجتمع المدني.[3]

والجدير بالذكر أن المشاركة السياسية تعتمد أساسا على جهود المجتمع المدني باعتباره شكل متقدم من أشكال التنظيم والتعبير عن المواطنين وتنظيم العلاقة بينهم وبين السلطة السياسية[4] وتسعى هذه التنظيمات كذلك في زيادة ودعم المواطنين ودفعهم للمشاركة في إحداث التغيير المطلوب،[5] ولها في الجزائر وسائل عديدة منها المشاركة في العمل الحزبي، والمشاركة في مؤسسات المجتمع المدني ذات الأهداف السياسية ،وإن من أبرز وسائل المشاركة تنبع من حق المواطنة، وهي حق المواطن في الإدلاء بصوته في الانتخابات والاستفتاءات العامة،باعتبارها فعل طوعي واختياري يقوم به المواطن للتعبير عن إرادته في المشاركة في الشأن العام،[6]ويبرز دور المواطن في الانتخابات بحرصه الفعال على ممارسة حقه الانتخابي وتشجيع غيره على ذلك فهذا ما يبرز لنا التزام القانون وممارسة للحريات والحقوق.[7]

فنجد أن المجتمع المدني شكل متقدم من أشكال التنظيم والتعبير عن المواطنين ومجال فعله، فهو يعمل على إطلاع المواطنين الناخبين بحقوقهم وواجباتهم الانتخابية، وكذاإعلامهم بالمواعيد الانتخابية وإجراءاتها، وإطلاعهم على مختلف البرامج المطروحة والمرشحين المعروضين.... وفي هذا يدعم المجتمع المدني ويراكم جهوده

---

[1]– عبد النور ناجي: مدخل إلى علم السياسة ، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007،ص119.

[2]–السيد عليوة، منى محمود:المشاركة السياسية، د.م.ن: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، د.س.ن، ص15.

[3] – عادل رشيد:دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة، 2015/2014،PDF.

[4]– عبد الجليل مفتاح: المرجع السابق،ص13،.

[5]– خير الدين عبادي:المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 2010/1990،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، 2011،ص97،PDF.

[6]– نعيم درغام: تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كليه العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، 2017/2016،ص106،PDF.

[7]– شريف الدين: المواطنة في الجزائر، تم الإطلاع عليها عبر الموقع الالكتروني: www.philo-ethique.alafdal.com ، يوم 07 مارس 2019، على الساعة 12:50.

مع تلك التي تبذلها الجهات الرسمية، وتتم عملية الحث على المشاركة السياسية بطريقة حيادية، ولا تكون موجهة للدعاية لصالح مرشح محدد.[1]

فما هو متداول عبر الأجيال أن الجزائر خاضت أول تجربة سياسية في ظل التعددية الحزبية بإجراء الانتخابات سواء منها المحلية بتاريخ 12جوان1990، أو تشريعية بتاريخ 29 ديسمبر1991.وهذه الانتخابات سمحت للمواطنين الناخبين بالتمتع لأول مرة بحقوقه الأساسية وممارسته الفعلية للحرية الأساسية من خلال اختيار ممثليه، وهذا ما حقق صيغة المشاركة في الحياة السياسية التي لا تتحقق إلا من خلال الانتخاب.[2]

فدول المغرب العربي بما فيها الجزائر اهتمت بالمجتمع المدني وبكافة أطره وتشكيلاته خلال السنوات الأخيرة التي شهدت الانفتاح الديمقراطي.فجعلت من المشاركة السياسية هي الوسيلة التي يتخذها المواطنون ذريعة بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي كما ينظر إليها كمطلب لأفراد المجتمع بمختلف فئاته، ومن ثم لا بد من خلق قنوات مناسبة للمشاركة والتعبير عن المطالب والتطلعات بما يخلق قناعات لدى المواطنين، يشعرون من خلالها بأنهم أعضاء في النظام السياسي. ولا يأتي هذا إلا من خلال مؤسسات وتنظيمات المجتمع المدني، إذ يساهمون من خلالها في صناعة القرار الرشيد وهو ما يجعل الأفراد يشعرون بحق المواطنة، ومن ثم يشتركون في تماسك البلاد لشعور بواجب المساهمة في عملية التنمية والدفاع عنها.[3]

الفرع الثاني: تنمية الإحساس بالمسؤولية وزيادة الوعي بالانتماء الوطني.

تسعى مؤسسات المجتمع المدني الجزائري جاهدة للتربية على المواطنة التي في جوهرها تربية على المسؤولية ، إذ يقع على عاتقها تربية المواطن لكي يصبح مسؤول كامل المسؤولية،[4] فتنمية روح المسؤولية والولاء للوطن والتشبع بقيم الوطنية هي جملة من المبادئ والقيمالتي لابد أن تُرسخ في وجدان الفرد،وتنعكس على سلوكياته تجاه وطنه،فهي حالة شعورية وجدانية"شعور داخلي يستقر في ذات الفرد تجاه وطنه، ويظهر هذا

[1]–منير مباركية: علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011، ص419، PDF.

[2]– ماجدة بوخزنة: آليات الإشراف والرقابة على العملية الانتخابية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخظر بالوادي، 2015/2014، ص3،PDF.

[3]– سلاف سالمي: المرجع السابق، ص76.

[4]– حورية علي شريف، سعاد بن قفة: الثقافة المدرسية وترسيخ قيم المواطنة لدى الناشئة، د.م.ن، دفاتر مخبر المسألة التربوية في ظل التحديات الراهنة،د.س.ن، ص75،PDF.

الشعور على شكل ممارسات،مثلحب الوطن والعمل على إعلاء شأنه والدفاع عنه،والتضحية بالغالي والنفيس دفاعاً عن

حياضه وممتلكاته وعزته واستقلاله وسلامة أراضيه،ومصالحه ومنجزاته وسمعتهومواطنيه[1]

فالمواطنون يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والأهداف،[2]حيث نجد أنها قيمة ترتكز عليها المواطنة،[3]والتي نعني بها إحساس الفرد بفرديته والميل إلى الاجتماع بالآخرين، والحياة معهم كواحد منهم فهي تأكد على مجموعة من القيم الفرعية كقيمة التعاون والتكافل والتوازن بين المصالح الذاتية والمصالح العامة وقيمة الشعور بالآخرين، وهذا خير دليل على جعل الفرد الجزائري يشعر بالمسؤولية،[4]فنشر ثقافة العمل التطوعي في المجتمع يساهم في تفاعل هذا المجتمع مع عمل هذهالمنظمات،فيصبح التطوع مسؤولية يشعر من خلالها كل فرد بدوره المسؤول نحومجتمعه و وطنه.[5]

حين انخراط الأفراد في تنظيمات المجتمع المدني يكسبون من هذه الخبرة بعدا أخلاقيا مفيدا لحياتهم وهذه من خلال غرسها لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد المنضمين إلى مختلف الجمعيات والمنظمات ومن أمثلة هذه القيم الاستعداد لتحمل المسؤولية[6]فمنظمات المجتمع المدني تنمي الشعور بالمسؤولية لدى الأفراد منخلال تقييم نتائج السلوك ومكافأته على السلوك الإيجابي.[7]

---

[1]- إبراهيم هياق: المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2016/2015،ص241،PDF.

[2]- ناجي عبد النور: المرجع السابق، ص126.

[3]- نسرين عبد الحميد نبيه: المرجع السابق، ص14.

[4]-فتيحة بالعسلة:دور المدرسة الجزائرية في تنشئة الفرد على قيم المواطنة، أماراباك، مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، العدد 25،الجزائر، 2017، ص24،PDF.

[5]-جمعية الهيئات الأهلية للعمل المدني:دليل حول تأثير ودور منظمات المجتمع المدني في محيطها المحلي والوطني، لبنان، د.س.ن، ص23،PDF.

[6]- المسؤولية الاجتماعية ودورها في بناء واستقرار المجتمع ، تم الاطلاع عليه على الموقع الالكترونيmogadishucenter.com www.يوم23أفريل 2019، على الساعة 13:30.

[7]-فارح مسرحي:المواطنة من الفكرة إلى الفعل،باتنة، د.س.ن،ص11،PDF.

أما في ما يخص كيف تقوم منظمات المجتمع المدني الجزائري بزيادة الوعي بالانتماء الوطني سواء سياسيا أو دينيا أو ثقافيا أو ما يطلق عليه البعض الهوية الوطنية، التي تعتبر كما ذكرها ألبرت من بين عناصر المواطنة،[1] فسوف نبين ذلك نظرا لما يتطلبه الوقت والحاجة الماسة لزيادة الروح الوطنية.

الولاء والانتماء يقصد بهمغرس مشاعر ووجدان انتماء الأفراد لوطنهم ولثقافاتهم ولمجتمعهم.ويعرف الانتماء بأنه "النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار وبنصرته والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى،[2] فالإحساس بالانتماء من أهم المعتقدات السياسية، ذلك أن شعور الفرد بالولاء للنظام السياسي يساعد على إضفاء الشرعية على النظام،[3] فشعور الفرد بانتمائه إلى المجتمع وقيمه ونظامه وبيئته وثقافته بشكل يرقى إلى حد تمثل هذا الشعور في سلوكه وفي دفاعه عن قيم وطنه.[4]

فالمواطنة بحد ذاتها هي الشعور بالانتماء والولاء للوطن،[5] فهي تشير إلى العلاقة مع الأرض والبلد فتؤمن شعورا بالانتماء وتحدد للفرد أصوله وجذوره وتاريخه ومستقبله.[6]

ولدعم الإحساس بالانتماء لأرض الوطن نجد أن وسائل الإعلام يتم التركيز عليها بدرجة كبيرة لأنها تشكل عاملا مهما ومساعدا في تفعيل هذا الإحساس والمواطنة كذلك وتفعل الرغبة في المشاركة في بناء الوطن والإسهام في الاعتزاز بالهوية .[7]

فإن المجتمع المدني باعتباره مؤسسة غير رسمية في الحكم وبالنظر إلى أن أحد وظائفه تقوية الأفراد وتوعيتهم لتولي الدفاع عن مصالحهم يعمل على توجيه مختلف شرائح المجتمع بإشراكهم بتقرير مصيرهم وتحديد أداة حكمهم وذلك لا يتحقق إلا في وجود انتخابات تسودها النزاهة والشفافية.[8] حيث أن المشاركة في الانتخابات

---

[1] -فيصل قريشي:التدين وعلاقته بسلوك المواطنة لدى الطالب الجامعي الجزائري، مجلة تنمية الموارد البشرية، العدد الحادي عشر، ديسمبر2015،ص73،PDF.

[2] - فوزي ميهوبي ، سعد الدين بوطبال: المرجع السابق،ص74.

[3] - عبد النور ناجي: المرجع السابق، ص11.

[4] - حورية علي شريف، سعاد بن فقه: المرجع السابق، ص70.

[5] -سمير مرقس:الآخر، الحوار، المواطنة،المرجع السابق، ص13.

[6] - آسيا بالخير: المجتمع المدني وسؤال المواطنة، مجلة العلوم الانسانية، العدد الثامن، ج1، ديسمبر2017، الجزائر، ص16،PDF.

[7] - فاطمة الزهراء تنيو:أي دور للإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة، قسنطينة: جامعة صالح بوبنيدر، د.س.ن،ص56،PDF .

[8] -صلاح عبد العاطي، المرجع السابق، ص11.

والترغيب في من المواطنة من واجبات وحقوق تقدم لمختلف أفراد المجتمع مساعي جديدة لخدمة الوطن،[1]الذي يسخر لهم مجموعة الحقوق والوجبات المطلوبة منهم.[2]

المطلب الثاني: آليات عمل المجتمع المدني الجزائري في تعزيز المواطنة.

تعمل منظمات المجتمع المدني الجزائري بجد لتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وتلجأ لتحقيق ذلك لآليات المتمثلة في تنظيم التجمعات الجماهيرية واللقاءات وتوعية مختلف شرائح المجتمع بواسطة وسائل الإعلام وسنحاول تبيان هذه الآليات كما يلي:

الفرع الأول:تنظيم التجمعات الجماهيرية واللقاءات.

إن تكريس المواطنة لا يرتكز فقط على الدستور والقوانين والتشريعات المختلفة ولكن فضلا عن ذلك نجد أن تنظيمات المجتمع المدني بمثابة البذرة الأولى لبناء قيمها وتجسيد ممارساتهاداخل المجتمع،[3]فالمجتمع المدني الجزائري باختلاف تنظيماته يقوم بتعزيز قيمة المواطنة من خلال آليات و من أبرز هذه الآليات تنظيم الندوات والمحاضرات العامة وإصدار النشرات والمطبوعات الدورية لعرض وجهات النظر المختلفة تمهيداً للتقريب بينها، والبحث عن حل وسيط بين المصالح الخاصة للأفرادوالجماعات والمصلحة العامة للمجتمع،[4]فالتجمعات على اختلاف صورها ملتقيات، ندوات، ورشات للحوار والنقاش تحتل حيزا مهما في أنشطة التنظيمات المدنية سعيا منها لتحقيق أهدافها و إيصال رسائلها والتعبير عن مواقفها اتجاه القضايا والمسائل التي تدخل ضمن اهتمامات مجال نشاطها، وتقتضي حرية الاجتماع تمكين المواطنين من عقد الاجتماعات السلمية فيما بينهم وضمن الأطر القانونية المحددة لذلك،[5]فحرية الاجتماع مكفولا في الدستور الجزائري الصادر في 28 نوفمبر

[1] – شريف الدين: المرجع السابق،تم الاطلاع عليه يوم يوم 01 مارس2019،على الساعة 19:45.

[2] – أحمد منيغد، الشباب الجامعي الجزائري بين تحديات المواطنة وهشاشة المنظومة القيمة، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية،د.م.ن، العدد السادس، جوان 2018، ص154،PDF.

[3] –فيروز حنيش: المرجع السابق، ص101.

[4] – جهيدة شاوش إخوان:واقع المجتمع المدني الجزائري، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر–بسكرة–، 2015/2014،ص81،PDF.

[5] –أمال يعيش تمام، حنان مناصرية:دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال التحسيس ونشر القيم البيئية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد الرابع، نوفمبر2017، د.م.ن،ص68، PDF.

1996، والذي نصت المادة 41 في محتواها على أن الاجتماع مضمون للمواطن.[1]فتختلف تنظيمات المجتمع المدني في توعية الأفراد بتنظيمها للتجمعات الجماهيرية واللقاءات حسب اختلاف مجال تخصصها نجد الأحزاب السياسية تقوم بتنظيم الندوات والأيام الدراسية والمحاضرات بلفت إنتباه الأفراد والرأي العام إلى أهمية ممارستهم لحقوقهم وحرياتهم السياسية، كما تقوم التنظيمات العمالية والنقابية في إطار الدفاع عن حقوق العمال والمهنيين بتنظيم التجمعات والندوات التحسيسية، بغرض تعبئة الفئة العمالية والمهنية للدفاع عن حقوقهم وحرياتهم وضمان عدم انتهاكها[2]فهذه المنظمات من خلال هذه الوسيلة تستطيع أن تبلغ رسائلها وانشغالات المواطنين وكذلك توعيتهم بمصالحهم ومشاكلهم التي يعيشونها.[3]فبعض الولايات والبلديات احتضنت فكرة قيام الجمعيات التي هي تنظيم كن المجتمع المدني فسمحت بتجمعات وبانعقاد ندوات وملتقيات لتوعية وتحسيس المواطنين التي يتم تنظيمها على مستوى مراكز المقرات هي بالأساس مرافق عامة.[4]

على سبيل المثال نجد أن المجتمع المدني الجزائري بمختلف تنظيماته يتأكد من سلامة العمليات الانتخابية بواسطة حضور اللقاءات والتجمعات الانتخابية ومعاينة المطبوعات والملصقات الدعائية،[5]فنلاحظ أن الأحزاب باعتبارها مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني تأثر على الرأي العام عن طريق استخدامها لوسائل الإتصال المباشر كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات التي ينظمها الحزب من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير،[6]كما تعمل منظمات المجتمع المدني الجزائري بمختلف أنواعها على تكثيف المؤتمرات والندوات لتوعية الشباب ودمجهم في المجتمع وإشراكهم في هذه اللقاءات لمساعدته في فهم الصراع التاريخي للحضارات.[7]

---

[1]- كريم بركات:مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، 2005/2004،ص59،PDF.

[2]- المرجع نفسه، ص60-61.

[3]-صالح ياسر: المجتمع المدني والديمقراطية، مقالة منشورة على موقعالأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك. www.ao-academy.org، تم الإطلاع عليه يوم 05 أفريل 2019،على الساعة 12:15.

[4]-صدام هاشمي، عبد الصمد خالدي:دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة-، 2016/2015، ص92،PDF.

[5]- صفية سليماني، جمال عبد الكريم: المرجع السابق، ص659.

[6]- السيد عليوة:منى محمود، المرجع السابق، ص22.

[7]-جهاد الغرام:جهود المجتمع المدني في تدعيم دور الشباب العربي من خلال خلفيات الحضارات، مجلة العلوم الإنسانية، العدد السادس، ديسمبر2016، ص31،PDF.

الفرع الثاني:التوعية عبر وسائل الإعلام.

وسائل الإعلام تشكل عاملا مهما ومساعدا في تفعيل قيم المواطنة من خلال دعم الإحساس بها و الانتماء والرغبة في المشاركة في بناء الوطن والإسهام في الاعتزاز بالهوية، فلا بد أن ينطلق مفهوم المواطنة من وسائل الإعلام بمعرفة أفراد المجتمع بهذه الوسائل وتأثيرها في حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية حتى يصبح المواطنون أكثر نشاطا وتعبيرا.[1]فالجزائر عرفت الإعلام مع بداية الاحتلال الفرنسي وعلى يده وتجدر الإشارة إلى أن كل الصحف الصادرة حتى نهاية القرن 19 كانت فرنسية ، ولكن بعد الحرب العالمية الأولى حدثت نقلة نوعية تمثلت في إصدار صحف جزائرية بأسلوب جديد،[2]كما سبق وأن ذكرنا أن وسائل الإعلام في الجزائر تنوعت بتنوع الجمعيات السياسية الناشئة و أصبح بالتالي مؤسسة ذو صبغة إعلامية ثقافية.خاصة مع صدور قانون الإعلام رقم 1990/7/9.[3]

ولهذا نجد أن المجتمع المدني يعتمد بشكل كبير في أنشطته وتحقيق أهدافه على وسائل الإعلام للوصول إلى السلطة والفعاليات السياسية في المجتمع، وطرح القضايا والمشكلات التي يواجهها، فهناك علاقة جدلية بين المجتمع المدني ووسائل الإعلام وكلما كان المجتمع المدني قويا وفعالا ومشاركا في قضايا وانشغالات المجتمع كلما فتح المجال واسعا أمام وسائل الإعلام لتغطية هذه الفعاليات والأحداث،[4]بالإضافة إلى ذلك فإننا نجد أن اهتمام مختلف وسائل الإعلام بمنظمات المجتمع المدني بأشكالها المتنوعة يركز على تغطية الأنشطة التي تقوم بها تلك المنظمات بصورة آنية وسطحية،[5]

فإذا كانت الوسائل ملتزمة ببرامج راشدة وغايات نبيلة، وأساليب واعية وقادرة على توصيل الرسالة،استطاعت أن تسهم إلى حد بعيد في تكوين الإنسان الصالح في فكره وسلوكه وتوجهاته، ولذلك

---

[1]- فاطمة الزهراء تينيو: المرجع السابق، ص56.

[2]- إسماعيل قيرة، وآخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2009، ص192.

[3]- نادية خلفة: المرجع السابق، ص132.

[4]- محمد قيراط، جدلية الإعلام والمجتمع المدني،صحيفة البيان، يوم 31يناير 2014، تم الإطلاع عليها عبر الموقع الإلكتروني:https://www.alpayan.com، يوم 21 ماي 2019، الساعة 19:04.

[5]-خالد الكيلاني:دور الإعلام في دعم المجتمع المدني، الحوار المتمدن، العدد 3164، تم الإطلاع عليها عبر الموقع الإلكتروني:https://www.alhewar.org، يوم 05 أفريل 2019، على الساعة 20:00.

فالإعلام مطالب أن يعي ما يكتنف المجتمع من أخطار تهدد عقيدته وقيمه ووحدته وأمنه، ويكشف دوافعها و غاياتها ويبصر المجتمع بعواقبها الوخيمة.[1]

ومن ثمة فدور الإعلام ليس نقل الأخبار فقط بل له دور هام وأساسيا في مجال التوعية والتعبئة الشعبية بضرورة معرفة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم والتجند للدفاع عنها، إلا أن هذا الدور يتوقف أساسا على مدى استقلالية وسائل الإعلام المختلفة في ممارسة مهامها في تكريس حق المجتمع في الإعلام،[2]

المبحث الثالث: الصعوبات التي توجه المجتمع المدني الجزائري في تكريس المواطنة

على الرغم من المؤشرات الإيجابية التي الملحوظة في تطور المجتمع المدني الجزائري التي من شأنها أن تكسبه مكانة مرموقة عربيا من حيث النشاطات التي تقدمها خدمة للمواطنين الجزائريين، فإن هذه التنظيمات تواجه عراقيل تحول دون تحقيق هدفها لتكريس قيم المواطنة.

ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على أبرز العراقيل التي من شأنها الحد من نشاط منظمات المجتمع المدني وكذلك أهم التحديات التي تواجه مفهوم المواطنة في الجزائر.

المطلب الأول: العراقيل التي تواجه المجتمع المدني الجزائري.

المتمعن في عمل المجتمع المدني الجزائري يجد أن الطابع الجمعوي هو الطابع المسيطر على نشاط هذه المؤسسة، فالجمعيات هي التي تنشط بكثرة ولذلك فرغم أهميتها في توعية المواطن الجزائري بحقوقه وواجباته إلا أننا نلقى عراقيل تواجه المجتمع المدني بصفة عامة والجمعيات بصفة خاصة تشل من حركيتها ومن أبرز هذه المشكلات نجد:

[1] – أحمد إبراهيم مصطفى: دور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الشراكة المجتمعية من أجل تصدي للجريمة، د.م.ن: مركز الإعلام الأمني، د.س.ن،PDF.

[2] –كريم بركات:المرجع السابق، ص68.

أولا:المجتمع المدني الجزائري يتسم بعد الثبات شأنه شأن المجتمع المدني العربي وله ميزة التقلب السريع وغياب المقومات الذاتية و الاتساق الداخلي،[1]وعدم قدرتها على إيجاد إستراتيجية جديدة في التعامل معا السلطات العمومية،[2] فنجد أن العديد من أجهزة السلطة وكذا الأحزاب السياسية احتواء وتوجيه نشاط الجمعيات.[3]

ثانيا:افتقار مؤسسات المجتمع المدني في شمال إفريقيا عامة وفي الجزائر خاصة إلى قاعدة مالية ومادية تسمح لها بالنشاط الحر والفعال، وهذا الأمر الذي يجعلها عرضة للاستغلال إما من قبل الدولة نفسها أو من قبل أطراف خارجية،[4]فإننا نجد العديد من الجمعيات قد توقف نشاطها نظرا للصعوبات المالية التي تعاني منها، ففي حين توجد جمعيات تملك مقرات وأجهزة عمل وأخرى لا تملك إلا الاسم.[5]

ثالثا:إن الدساتير الجزائرية جميعها لم تعتبر أن المجتمع المدني يمكن أن يكون بديلا للدولة أو معارضاأو قوة موازية لها و إنما تحاول أن تضفي عليه صبغة التابع و الخادم، وهذا عكس ما نجده فيالمجتمعات الغربية التي تمنح المجتمع المدني وظيفة أساسية تتمثل في القيام بالدور الأساسي في الحياة العامة وخاصة الحياة السياسية إذ يمكن أن يكون موازيا ومتوازنا مع الدولة ويمكن أن يكون معارضا عندما تستدعي الضرورة ذل ،كما يمكن أن يكون مساندا لها.[6]

رابعا: فقدان ثقافة الديمقراطية التي تتناسب وتتلاءم معا التنوع الثقافي والتعايش بين البنى التقليدية والحديثة في المجتمع الجزائري وهذه المقومات تحول دون استنبات المجتمع المدني الجزائري.[7]بما أن الجمعيات هي التي تعتبر المؤسسة النشطة بكثرة في المجتمع المدني الجزائري فإننا نجد أن علاقة المواطن بهذه الجمعيات ضعيفة جدا فالمواطن الجزائري بعيد كل البعد عن هذا التنظيم وهناك من لا يحيط بها علما وعن ما تقوم به أساسا[8]

---

[1]–يوسف زدام: المرجع السابق، ص8.

[2]–ليندة لطاد بن محرز: المرجع السابق، ص317.

[3]–محمد خالدي:المرجع السابق، ص135.

[4]–خير الدين عبادي: المرجع السابق، ص120.

[5]– أحمد لدرم: المرجع السابق، ص8.

[6]–نادية خلفة: المرجع السابق، 148.

[7]– الجمعي النوي: المرجع السابق، 184.

[8]–عمر دراس:العمل الجمعوي بالجزائر، مجلة إنسانيات، العدد الثامن، الجزائر، 1999، ص133،PDF.

خامسا:ظهور ظاهرة اللامبالاة وذلك في الأوساط المجتمعية بحيث أصبح الفرد الجزائري غير مكترث بالقضايا السياسية ولا حتى بالمشاركة فيها والتجاهل السياسي العام والعزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي[1]، وهذا ما نتج عنه انعدام الثقة لكل ما يرمز إلى الدولة بالأخص الجمعيات والأحزاب السياسية التي لا تظهر إلا في المناسبات، لترمي بوعودها وشعاراتها المعتادة،شعورهم بالإحباط نتيجة الحرمان الاجتماعي والاقتصادي مما يولد الشعور بالاستياء والنفور واليأس الذي يتحول إلى مواجهات قد تكون عنيفة مع جميع أشكال النظام السياسي القائم.[2]

المطلب الثاني:التحديات التي تواجه المواطنة في الجزائر.

إن تكريس وتجسيد مبدأ المواطنة في الجزائر واجه عدة مشكلات عرقلت مسار تفعيل هذه القيم ومن بين أبرز هذه التحديات نذكر:

أولا:غياب المشاركة الشعبية في المجتمع فنجد أن أفراد المجتمع تنحصر مشاركتهم في مجالات معينة كالأعمال التطوعية لبناء المساجد، التويزة كعمل خيري جماعي و القضايا التضامنية بين المواطنين تبعا للتقاليد و الأعراف الجزائرية، ومما يبين انفصام بين الدولة بمؤسساتها و المواطن في تفكيرهم وتوجهاته فبعض المشاريع التنموية و القرارات الإدارية لا تسمو إلى تطلعات المواطنين كونها تتعارض و ترتيب أولوياتهم الاجتماعية و الاقتصادية إقامة مشاريع ضخمة في قطاعات خدماتية، بينما المواطنون يشتكون من العناء في الحصول على الضروريات الأساسية من خدمات صحية و نقل ومدارس، وهذا ما ينعكس سلبا على واقع المواطنة في الجزائر.[3]

ثانيا: الاستعمار الاستيطاني فقد كان للاستعمار الفرنسي تأثير مدمر على المواطنة الجزائرية،[4]فهذه الحملة استعمارية أفقدت الجزائر ما كانت تملك أوكادت ومنعتها من الاستفادة من مكتسبات الثقافة الحديثة التي زعمت فرنسأأنها جاءت تبشر بها. لم تكتف فرنسا بمصادرة الأراضي الخصبة لصالحها،والقضاء على الشخصية،وإنما اجتهدت في إفساد العواطف والعقول. و تمظهر مسعاها هذا في غلق المساجد والمدارس وفي هدم الزوايا التي لم تدن لهابالولاء فانقطعت دلالات تغذية الثقافة الأصلية من جهة أخرى لم تكن فرنسا تريد

[1]-سلاف سالمي: المرجع السابق، ص157.

[2]-خير الدين عبادي: المرجع السابق، ص137.

[3]- سمية بوجمعة: المرجع السابق، ص56.

[4]- منير مباركية: المرجع السابق، ص31.

أبدا أن تعمم ثقافتها لجميع الأهالي، فقامت بتشكيل نخبة مزيفة من المثقفين الجدد لا صلة لهم بالأهالي،بحيث يشعرون بأنهم غرباء بين ذويهم فيتنكرون للتقاليد ويتشبهون بالمستعمر. وكما أدلى به فرحات عباس عن المواطنة قائلا:"بحثت عن شيء اسمه الجنسية الجزائرية في كل مكان، فلم أعثرلها على أثر".زيادة على ذلك فإن فرنسا لم تكتف بتعليمهم لغتها وثقافتها، وإنما أوهمتهم أن الثقافة تنحصر في الثقافة الفرنسية.[1]

ثالثا: غياب البيئة الداعمة للتربية على المواطنة، نظرا لفقدان العناصر الأساسية، فالمواطنة هي سلوك وثقافة ومعارف، تتكرس ضمن سياق اجتماعي وثقافي مبني على قيّم راسخة كالحرية والعدالة والديمقراطية وحقوق الإنسان[2]، فرغم أن المواطنة في الجزائر منصوص عليها قانونيا إلا أننا نجد أن قيمتها لاتتجسد إلا نظريا وأن هناك فجوة فراغ بين النص والممارسة.

فالمشكلة الكبيرة التي تعرقل قيمة المواطنة تبقى في الممارسة وليس في القوانين حيث أن الممارسة غالبا ما تفرغ القوانين من محتواها وتفشل غالبية السياسات[3].

رابعا: طبيعة الدولة الوطنية الحديثة ونوعية النظام الحاكم كان له دخل في صعوبة ترسيخ مبدأ المواطنة في المجال السياسي الجزائر[4]، حيث ظلت دولة مابعد الاستقلال منشدة إلى إرثها التاريخي ذي الطبيعة السلطانية على الرغم من التحديث والعصرنة التي طالت مجمل تشريعاتها وقوانينها، فاستمرت علاقة الدولة بالمجتمع موسومة بقدر كبير من التحكم، ما حال دون ميلاد المتطلبات اللازمة للمواطنة.[5]

خامسا: فيعتبر البعد الاقتصادي جزء مهم في بناء مفهوم المواطنة، وذلك لارتباط الحقوق الاقتصادية بنوعية النظام الاقتصادي، فخصائص الاقتصاد الريعي دائما تجعل الأفراد تابعين له وينتظرون منه وهذا ما يجعل الفرد لا يبادر بل دائما ينظر إلى من ينفق عليه، فحتى وإن كان لديه المال فإنه لا يعرف كيف يسيرها، وكل هذا يكرس مايسمى بالمواطنة المادية والسلبية.[6]

---

[1]–سليمان سليماني:إشكالية المواطنة في الجزائر بين تعالي المدني وشمولية الدين، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس–سيدي بلعباس،2018/2017، ص189، PDF.

[2]– مهدي قصير: المرجع السابق، ص149.

[3]– محمد خالدي: المرجع السابق، ص117.

[4]– جلول بلهادي: المواطنة الفعالة كآلية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة–، 2018/2017، ص81، .PDF

[5]– زريق نفيسة: المرجع السابق، ص7.

[6]– دريس نوري: المرجع السابق، ص23.

سادسا: الإرهاب والمصالحة كان له أثر بالغ في المواطنة في الجزائر، فالإرهاب كان نتيجة تغييب روح المواطنة، وما تقتضيه من تسامح ووطنية وتغليب الصالح العام على التعطش للسلطة، وفي الوقت ذاته أصبح سبب في تراجع قيمها و اختلال معادلة حقوقها وواجباتها في أغلب الدول المعنية بالحرب على الإرهاب، كما أن المصالحة التي تعكس الحس الوطني لم تخلوا من تداعيات سلبية على مبدأ المساواة.[1]

ونستنتج من خلال ماتقدم في هذا المبحث أنمرت منظمات المجتمع المدني في الجزائر والمواطنة بحالة عدم الوضوح في رؤيتها ومضامين عملها والأنشطة التي تقدمها نتيجة الظروف التي مر بها الوطن الجزائري التي انعكست بالجانب السلبي على هذه الأنشطة وقفت كحاجز لإتمام دور هذه التنظيمات في تعزيز قيمة المواطنة، فمؤسسات المجتمع المدني الجزائري تتسم بعد الثبات والاستقرار بالإضافة إلا عدم وجود ثقافة سياسية في أوساط المجتمعات الجزائرية مما رسخ فكرة المواطنة والمجتمع المدني على إنها حبر على ورق لا تعرف صفة التطبيق.

[1]- منير مباركية: المرجع السابق، ص34.

من خلال دراستنا التي تناولناها في هذا الفصل نستنتج أن المجتمع المدني الجزائري الذي مر بفترات تاريخية في الجزائر ليصبح ما هو عليه اليوم بتنظيماته المختلفة من جمعيات ونقابات ومنظمات وطنية وأندية ثقافية وغيرها أسهم في غرس قيم المواطنة التي كانت لها نصيب فالدساتير الجزائرية، فتعزيز هذهالأخيرة يتطلب مجموعة من الوسائل والآليات الضرورية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني الجزائري بكافة مؤسساته وهياكلها كالتوعية عبر الوسائل الإعلامية وعبر الندوات والاجتماعات التي تقوم بتنظيمها الجمعيات والأحزاب والنقابات، وكل هذه الآليات مفادها تنمية الإحساس بالمسؤولية وتعزيز الانتماء بالوطن، وإطلاع المواطنين بجملة الحقوق والواجبات المنصوص عليها في القانون الجزائري.

بعد كل ما تقدمنا به في دراستنا لدور الذي يلعبه المجتمع المدني في الجزائر من أجل تكريس وتعزيز المواطنة وجدنا أن رغم كل المجهودات المبذولة من طرف منظمات المجتمع المدني إلا أننا نجد أن المواطنة تعاني من مشكلات تحد من محتواها للحقوق والواجبات، كعدم تطبيقها على أرض الواقع و إبقائها فكرة مجسدة نظريا فقط، وهذا ماصعبة المهمة على المجتمع المدني الذي عانى هو كذلك من نقص ثقافة الديمقراطية وبقائها تحت سيطرة السلطة.

الفصل التطبيقي:

دور جمعية كافل اليتيم الوطنية بولاية عين الدفلى في تعزيز قيم المواطنة

بعد الانتهاء من الجانب النظري للدراسة، والذي حاولنا فيه جمع بعض المعلومات المتعلقة بالموضوع المدروس، وذلك من أجل أن نستند عليه في الدراسة الميدانية التي قمنا بها والتي لها علاقة بالموضوع،فهذه الخطوة تعد أهم الخطوات البحثية التي يجب أن يوليها الباحث نصيب نتيجة بحثه في موضوع دراسته , فتم تسليط الضوء في دراستي الميدانية على تنظيم ينشط بكثرة في الجزائر ألا وهو جمعية كافل اليتيم التي أعطت أهمية لشريحة جد مهمة في المجتمع الجزائري وهم الأيتام والأرامل، وذلك من خلال الدفاع عن حقوقهم المهضومة وحمايتها،وتعتبر جسر تواصل بين الأيتام والأرامل ومحطة لفعل الخير وإعادة السعادة لوجوه غابت عنها البسمة.

في هذا الفصل سيتم التعرض إلى تحليل النتائج التي تمكنت من جمعها من خلال هذه الدراسة الميدانية التي استهدفت جمعية كافل اليتيم بولاية عين الدفلى حيت قمت بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين نتكلم في الأول عن الجمعية الوطنية كافل اليتيم الوطنية أما المبحث الثاني نعرج على النشاطات التي قامت بهم جمعية كافل اليتيم بولاية عين الدفلى في هذه السنوات الأخيرة من أجل ترقية عملها وزيادة فاعليتها سواء وطنيا أو محليا، الذي ينعكس بطريقة غير مباشرة على الأفراد الجزائريين.

المبحث الأول: التعريف بجمعية كافل اليتيم الوطنية.

تعتبر جمعية كافل اليتيم الوطنية من التنظيمات التي تهتم بواقع اليتيم وتنمية المجتمع عن طريق العمل الخيري والتطوعي الموجه لفائدة الأيتام والأرامل، فهي تخطوا خطوة مستقبلية بالعمل لفائدة اليتامى ولإنماء روح التعاون والتآزر في نفوس الأفراد من أجل إرساء مبادئ التطوع، ومن أجل معرفة ذلك ومن خلال البيانات التي تم الحصول عليها في دراستنا الميدانية لهذه الجمعية، قمنا في هذا المبحث بإبراز الإطار القانوني لجمعية كافل اليتيم الوطنية، بالإضافة إلا الهيكل الإداري التي تعمل على إثره هذه الجمعية.

المطلب الأول:الإطار القانوني لجمعية كافل اليتيم الوطنية.

لا يمكن لأي هيئة أو مؤسسة في الجزائر أن تخرج عن الإطار التنظيمي سواء كان هذا التنظيم إداريا أو قانونيا، وباعتبار الجمعيات تنظيم من بين تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، فهي كذلك لها إطار قانوني وهذا ما نجده في المادة 27من المرسوم 06/12 المتعلق بالجمعيات التي تضمنت ونصت على أن الجمعية لابد أن يكون لها تسمية ومقر وهدف.[1]و طبقا للقانون الأساسي للجمعية تسمى الجمعية: الجمعية الخيرية "كافل اليتيم" الوطنية و تدعى في صلب النص الجمعية. ووفقا للمادة الثالثة من نفس القانون فهي جمعية ذات طابع اجتماعي خيري إنساني.[2]فكان تأسيس هذه الجمعية منذ 25 سنة في 02جانفي 1989 حيث كانت هذه الجمعية ولائية في بادئ الأمر ومنذ 2013 أصبحت وطنية يرأسها السيد رابح عرباوي.[3]فنشأتها في إطار القانون 90/11 كانت بتاريخ 1990/12/14 المتعلق بالجمعيات واعتمدت من وزارة الداخلية والجماعات المحلية تحت رقم:034، يوم 2011/12/17 وتمت مطابقتها مع القانون 06/12 الصادر في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات تحت رقم 72/14 بتاريخ 16 أكتوبر 2014.[4]

---

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: مرسوم 12-06 المؤرخ في 12 يناير2012 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرجع السابق، ص35.

[2]- المادة 02و03 من القانون الأساسي للجمعية.

[3]- مقابلة مع عضو جمعية كافل اليتيم، يوم 07 ماي 2019 على الساعة 10:30بمقر جمعية كافل اليتيم بولاية عين الدفلى.

[4]- التقرير المقدم من قبل اللجنة القانونية للجمعية الخيرية كافل اليتيم الوطنية.

المطلب الثاني:الهيكل الإداري لجمعية كافل اليتيم الوطنية.

تعد الإدارة أهمية بالغة في حياة الجمعية فبمقتضاها تتجسد حرية الأعضاء في غدارة هذه الجمعية،فالجمعية تنشط وفق هيكل تنظيمي حديث ومرن يساعد على تأدية مهامها الميدانية ويمكنها من إقامة علاقات وطيدة مع المحيط العام الذي تنشط فيه انطلاقا من قانونها الأساسي ونظامها الداخلي، والشكل التالى يوضح الإطار الهيكلي للجمعية الذي تم الحصول عليه من رئيس جمعية كافل اليتيم رابح جهيد بالنيابة:

الشكل (03): هيكل تنظيمي لجمعية كافل اليتيم الوطنية بولاية عين الدفلى.

هيكل الجمعية

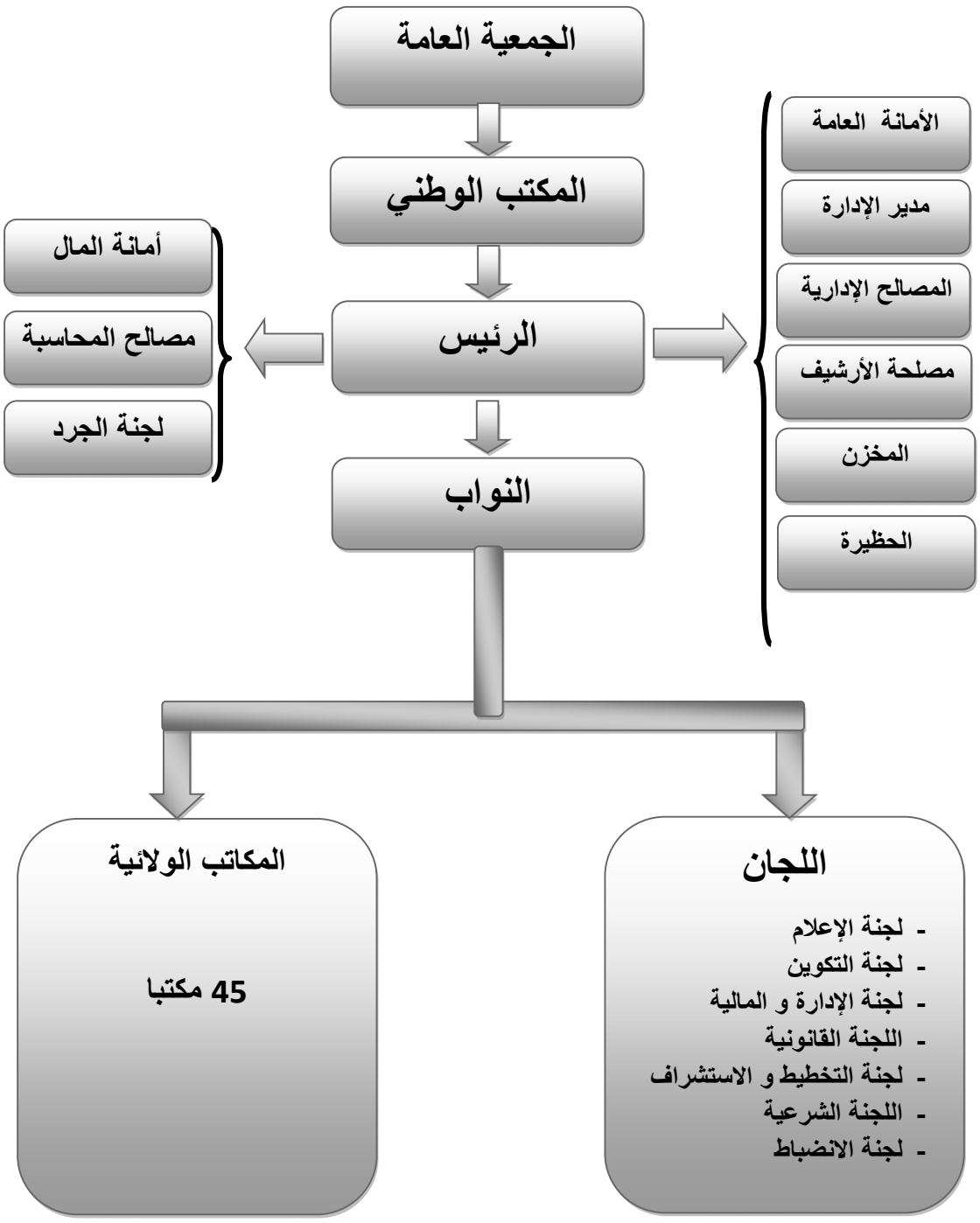

لجمعية كافل اليتيم جهاز تتشكل منه وهو يتكون من الجمعية العامة التي تضم كل الأعضاء المنخرطين وتنعقد بحضور ممثلين عن المكاتب الولائية والفروع البلدية بحسب التمثيل النسبي الذي يحدده النظام الداخلي بالإضافة إلى أعضاء الهيئة التنفيذية الوطنية، [1]وهذا وفقا لما جاء في المادة 25 من المرسوم 06/12 المتعلق بالجمعيات التي جاء في مضمونها "تتوفر الجمعية على جمعية عامة وهي الهيئة العليا، وعلى هيئة تنفيذية تقوم بإدارة الجمعية وتسييرها".[2]

وجهاز تنفيذ الجمعية هو المكتب الوطني الذي يتابع النشاط اليومي ويشرف على تنظيم ومتابعة نشاط المكاتب الولائية واللجان المتخصصة التي تساعد الجمعية في وضع برامجها وتصوراتها المستقبلية.[3]

و يتشكل المكتب التنفيذي الوطني للجمعية حسب ما نصت عليه المادة 23 من القانون الأساسي من:

- الرئيس.
- خمسة (05) نواب للرئيس.
- الكاتب العام.
- الكاتب العام المساعد.
- أمين المال.
- أمين المال المساعد.
- ثلاثة (03) أعضاء.

فيما يخص لجان الجمعية فنجد:

[1]–التقرير المقدم من قبل اللجنة القانونية للجمعية الخيرية كافل اليتيم الوطنية.
[2]– المادة 25 من المرسوم 06/12،ص37.
[3]–التقرير، المرجع السابق.

1/ **اللجنة الشرعية**: هي لجنة متخصصة تتمثل مهمتها في السهر على تطبيق نصوص الشريعة الإسلامية المتعلقة بتسيير أموال اليتامى والوقوف إلى جانب العاملين في الميدان بالإجابة على الأسئلة التي تواجههم وتتطلب الفتوى الشرعية السريعة. تجتمع اللجنة بانتظام وتقدم نتائج انشغالها واستطلاعاتها الميدانية إلى المكتب الوطني للمصادقة عليها ووضعها محل لتنفيذ.

2/ لجنة التربية والتكوين:لجنة متخصصة تسمى لجنة التربية والتكوين. تتمثل مهمتها في التخطيط لعمليات التكوين و التربية الخاصة بالعاملين في خدمة الأرامل واليتامى ووضع البرامج التربوية المناسبة لكل اليتامى وفق ما تقتضيه حالاتهم النفسية والبدنية، تضع اللجنة بالتعاون مع بقية اللجان برنامجا تكوينيا سنويا يشمل مختلف جوانب النشاط التي تدخل في مجال تخصص الجمعية . تجتمع اللجنة بانتظام وتقدم نتائج أشغالها إلى المكتب الوطني للمصادقة عليها ووضعها محل لتنفيذ.

3/ لجنة الشؤون الاجتماعية و الصحة والرياضة:تتولى اللجنة برمجة وتخطيط وتنظيم العمل الموجه للأرامل واليتامى وتبحث عن السبل المثلى لإيصال المساعدات لمن يستحقها في أحسن الظروف والأحوال التي تحمى كرامة اليتيم والأرملة وتعيد لهم ألأمل في الحياة العادية ضمن مكونات المجتمع . تجتمع اللجنة بانتظام وتوضع برنامجا سنويا تحدد فيه رزنامة اجتماعاتها الدوريةو مقترحات نشاطها على المكتب الوطني للبث فيه ووضعه محل التنفيذ.

4/ **لجنة الإعلام والثقافة**:تشكل على مستوى المكتب الوطني لجنة متخصصة تسمى لجنة الإعلام والاتصال والثقافة تتولى مهمة التعريف بالجمعية ونشاطاتها وأهدافها لدى الرأي العام الوطني وتسعى من خلال استغلال المحيط الاتصالي العام بكل وسائله وتقنياته إلى تبليغ الرسالة لكل الهيئات الوطنية والدولية وإلى كل المحسنين والخيرين لمساندة الجمعية في أداء مهمتها الإنسانية النبيلة خدمة لفئة الأرامل واليتامى التي تحتاج إلى من يقف بجانبها ويوفر لها جو النمو السليم والحياة المطمئنة. كما تهتم اللجنة بتوحيد طرق التبليغ على المستوى الوطني وتسهر من خلال بوابة الجمعية الالكترونية بتجميع كل الأنشطة الميدانية التي تقوم بها المكاتب الولائية بهدف توحيد الرسالة واختيار ما يصلح للنشر والتعميم .

تجتمع اللجنة بانتظام وتتقدم نتائج إشغالها واستطلاعاتها الميدانية إلى المكتب الوطني للمصادقة عليها ووضعها محل لتنفيذ .

5/ **لجنة الإدارة والمالية:** تتكفل لجنة الإدارة والمالية بمتابعة تسيير وتطوير العمل الإداري والمالي في الجمعية بما يتماشى وقوانين الجمهورية السارية في الميدان وخاصة قانون الجمعيات، القانون الأساسي والنظام الداخلي للجمعية ووضع مخططات العمل المستقبلية للتطوير بالتنسيق مع بقية اللجان والمكاتب الولائية وتسهر على تحسين أداء أعوان الجمعية على المستوى الوطني والولائي بالتنسيق الدائم مع اللجنة المكلفة بالتكوين وفق تخصصات كل وظيفة.

6/ **لجنة الشؤون القانونية:**تتمثل مهمة لجنة الشؤون القانونية في السهر على تطبيق النصوص القانونية المتعلقة بتسيير شؤون الجمعية وفق نصوص قانونها ألأساسي ونظامها الداخلي والقانون الوطني المتعلق بالجمعيات. توجيه الجمعية في حالة وجود نقص قانوني في التسيير وتتولى إجراء التعديلات اللازمة على القانون ألأساسي والنظام الداخلي كلما اقتضت الضرورة ذلك.تجتمع اللجنة بانتظام وتقدم نتائج أشغالها واقتراحاتها إلى المكتب الوطني للمصادقة عليها ووضعها محل لتنفيذ.

7/ **لجنة الانضباط:**لجنة متخصصة تتمثل مهمتها في السهر على تطبيق نصوص القانون الأساسي و النظام الداخلي المتعلقة بسلوك و تصرفات كل الأعضاء أثناء أدائهم لمهامهم الخيرية حفاظا على الجمعية و مكانتها في المجتمع

8/ **لجنة التخطيط والاستشراف:** تشكل على مستوى المكتب الوطني لجنة متخصصة تسمى لجنة التخطيط الاستراتيجي والاستشراف تتكفل بالاستشراف ومتابعة تنفيذ مشاريع الجمعية وتجهيزها ووضع مخططات العمل المستقبلي بالتنسيق مع بقية اللجان والمكاتب الولائية.[1]

هذا فيما يخص جمعية كافل اليتيم الوطنية أما فيما يتعلق بجمعية كافل اليتيم بولاية عين الدفلى التي قمت بدراستي التطبيقية علي مستواها فهي فرع من الوطنية تنشط في ولاية عين الدفلى تقع أمام الملعب

[1]–مطوية تعريفية لجمعية كافل اليتيم الوطنية.

البلدي في الطابق الأول مقابل ثانوية أحمد عليلي، بمحاذاة الرابطة الوطنية للرياضة، وهي حديثة التأسيس، وهي كغيرها من الهياكل المنظمة التي تسير وفق إطار قانوني يسمح لها بممارسة نشاطها، تظم مجموعة من المنخرطين الدائمين الذين بلغ عددهم 7 أعضاء،[1] تحت رئاسة السيد عبد الله زعطوط وهذا وفق مانصت عليه المادة38 من القانون الأساسي للجمعية كان محتواها: يتكون كل مكتب ولائي مما يلي :رئيس المكتب الولائي، نائب الرئيس،أمين المال،أمين المال مساعد،كاتب عام،كاتب عام مساعد،عضو.

وعدد المتطوعين في الجمعية هو في كل سنة يتزايد ويتناقص حسب قدرة المتطوعين ودرجة إقبالهم على الجمعية.وهذه الجمعية هي مستقلة إداريا وتقريريا وماليا ولا تتدخل في السياسة وخلافاتها، وهي دقيقة في تعاملها المالي، وتحرص على تثمين جميع مواردها للخير والصالح العام لشريحة الأيتام، كما أنها حريصة على تطوير خدماتها وفق نهج ابتكاري متجدد معبر عن تطلعات فئة الأيتام والأرامل.

فحسب تقرير الأدبي للجمعية فقد أحصت الجمعية في بعض فروعها المتواجدة في بعض البلديات نسب متفاوتة لعدد الأيتام المتكفل بهم حيث نجد أن حسب الجنس بلغ عدد الذكور الأيتام 875 يتيم اما الإناث فقد بلغ عددهم 329 يتيمةفالجدول التالي يحصي عدد الأيتام في بعض بلديات المتواجدة في ولاية عين الدفلى:

الجدول 01: يوضح عدد الأيتام المتكفل بهم من طرف الجمعية في بعض بلديات عين الدفلى.

البلديات	عين الدفلى	خميس مليانة	العطاف	الروينة	تاشتة	عبادية	عين السلطان	الحسينية	المجموع
عدد الأيتام	90	397	250	185	39	245	48	91	1345

المصدر: جمعية كافل اليتيم ولاية عين الدفلى.

من خلال الجدول يتضح لنا أن عدد الأيتام المتكفل بهم في جمعية كافل اليتيم لولاية عين الدفلى حسب بعض البلديات تاشتة و العطاف وخميس مليانة و الروينة و العبادية وعين السلطان والحسينية بلغ

[1]- المقابلة مع عضو في جمعية كافل اليتيم، يوم 07 ماي 2019، على الساعة 11 صباحا، في مقر جمعية كافل اليتيم بولاية عين الدفلى.

1345 يتيم حيث سجلت بلدية عين السلطان نسبة قليلة من الأيتام المتكفل بهم في الجمعية فبلغ عددهم48 يتيم، بعكس بلدية خميس مليانة التي سجلت نسبة مرتفعة من عدد الايتام فبلغ عددهم 397 يتيم.

المطلب الثالث: أهداف جمعية كافل اليتيم الوطنية بولاية عين الدفلى.

وبالاعتماد على التقرير المقدم من قبل اللجنة القانونية للجمعية الخيرية كافل اليتيم الوطنية وبناءا على المقابلة التي أجريتها معا بعض أعضاء في جمعية كافل اليتيم بولاية عين الدفلوبالاعتماد على بعض الوثائق التي حصلت عليها من رئيس الجمعية جهيد رابح الذين صرحواأن غاية الجمعية تكمل في تحقيق مجموعة من الأهداف والمهام في مختلف المجلات من أجل توفير التكفل الأفضل باليتامى والأرامل، وكما أكد السيد رابح عرباوي رئيس الجمعية في رسالته التي ألقاها يوم 19 ماي 2019بأن الجمعية منذ الوهلة الأولى كانت مبنية على هدف جوهري ألا وهو مد يد المساعدة والعون للأرامل واليتامى الذين هم في أمس الحاجة إليها، وباعتبارهم من ذوي الظروف الخاصة دون أن يكون هدفها الحصول على الربح المادي، وتقوم الجمعية بالتنسيق والتعاون مع الجهات الحكومية والخاصة، واتخاذ الوسائل والإجراءات اللازمة لذلك ومن بين أبرز هذه الأهداف نجد:

– المساهمة في رعاية وكفالة الأيتام بما في ذلك كفالتهم داخل أسرهم وتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية لهم.

– غرس مبادئ الدين الحنيف والعقيدة السليمة في عقل اليتيم ووجدانه حتى ينشأ قوي العقيدة، راسخ الإيمان، سليم الفكر.

– التربية ،التعليم والتكوين فهي تسعى لضمان تكوين خاص للأيتام حسب الرغبة وللأرامل تكوينات تمكنهم من كسب قوتهم كالخياطة وصناعة الحلويات وغيرها من التكوينات الأخرى، أما فيما يخص التعليم والتربية فالجمعية تسعى جاهدة لمساعدة الأيتام ومرافقتهم في مشوارهم الدراسي عن طريق دعمهم ماليا ومعنويا.

– النشاط الثقافي و الرياضي وهو يعتبر من الأهداف الأساسية للجمعية.

–التسلية و الترفيه ويكون ذلك عن طريق المخيمات الصيفية والرحلات التي تنظمها الجمعية لفائدة اليتامى والأرامل.

-حماية المصالح المدنية للأيتام وذلك عن طريق الحفاظ على حقوقهم وتوفير لهم ظروف العيش المناسبة من خلال تقديم المساعدات المالية والعينية والسكنية للمحتاجين من الأيتام وأسرهم، والعمل على حل جميع مشاكلهم الإدارية و المدنية.

-إعداد وتطوير الأبحاث و الدراسات والمشاريع التي تسهم في سد حاجة اليتيم وتحقيق أهداف المؤسسة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

كما تتعهد الجمعية بعدم السعي إلى تحقيق هدف آخر أو أهداف أخرى غير ما صرحت به وأنه ليس لها أي علاقة بالأحزاب السياسية و أنشطتها.

المبحث الثاني:نشاطات جمعية كافل اليتيم الوطنية بولاية عين الدفلى.

تختلف جمعية كافل اليتيم الوطنية في مجال نشاطها عن الجمعيات المدنية الوطنية المتخصصة، فنشاطاتها تشمل كل مناحي الحياة التي تعتني باليتيم والأرملة (الاجتماعية،الصحية-النفسية ، البدنية والثقافية والترفيهية وغيرها...)، سواء كان نشاطها وطنيا أو محليا.

ولمعرفة مختلف هذه الأنشطة سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب نفصل في الأولالنشاطات الاجتماعية لجمعية كافل اليتيم، أما الثاني فخصصناه للنشاطات للجمعية، لنختم المبحث بأهم المشاكل التي تواجه الجمعية وما هي مختلف اقتراحات لتطوير الجمعية.

المطلب الأول:النشاطات الاجتماعية.

في بادئ الأمر نشاط الجمعية يكون من خلال التقرب إلى الأسرة اليتيمة ومعرفة حالتها العامة والخاصة لتصنيفها بين الأسر المستهدفة بالخدمة والتعرف عن قرب عن طبيعة المساعدات العاجلة التي هي في حاجة إليها، وهذا ما أكد عليه الله سبحانه وتعالى في محكم تنزيله حيث قال عز وجل:"ويسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فإخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شاء الله لأعنتكم إن الله عزيز حكيم-218-" سورة البقرة.

فإن هذه الجمعية تنشط في العمل الخيري لإدراكها واهتمامها بفئة الأرامل والأيتام التي تحتاج دائما إلى يد تعينهم وبكافل يتكفل بهم وتعتبر من أهم الجمعيات التي تنشط بكثرة في ولاية عين الدفلى بشكل دائم

وهي ليست كغيرها من الجمعيات الموسمية-نشاطها موسمي ويتوقف-، بل نشاطها يشمل كافة أرجاء الولاية،تسعى كل عام إلى تغطية احتياجات هذه الفئة وخاصة في المناسبات والمواسم الدينية كشهر رمضان وعيد الفطر والدخول المدرسي، ونظرا للعد الكبير الذي تتكفل به هذه الجمعية نجد صداها منتشر في كل بلديات ولاية عين الدفلى.

وتستمر الجمعية في رعاية اليتيم حتى سن البلوغ ومع اليتيمة حتى الزواج أو دخول مجال الحياة المهنية.ويكون تدخل الجمعية من خلال مكاتبها الولائية والبلدية المنتشرة عبر ربوع الوطن ، في مرافقة اليتامى ومساعدتهم طيلة السنة و في الأعياد والمناسبات وفي كل الأحوال من خلال حملات مناسبة لكل فترة تقدم فيها إعانات مختلفة للأسر المحتاجة، فلقد أكد رئيس الجمعية رابح جهيد في مقابلتي معه أن عدد المتكفل بهم في الجمعية هو 1000 عائلة و ما فوق ذلك الذين كانوا يعيشون حالة مزرية واحتياج شديد،

تقوم الجمعية بمختلف فروعها بالرعاية الاجتماعية لفئة الأرامل واليتامى فتخصص لها قسم يتم فيه عرض المشكلات الاجتماعية والنفسية من قبل الأسر المسجلة على المختصين الذين يمتلكون المؤهلات الداعمة لحل القضايا الاجتماعية التي يصعب على الأسر حلها، لتوجيه الحالات الاجتماعية والنفسية المستعصية إلى الجهات المختصة كلجنة إصلاح ذات البين والمستشفيات النفسية، والجهات ذات العلاقة العائلية، فالجمعية تقوم بحملات تطوعية في مختلف المناسبات منها المساعدة في عملية توزيع قفة رمضان، لباس العيد للأيتام في عيد الفطر،توزيع اللحم والقيام بحملات لجمع أضحيات عيد الأضحى وهذه أبرز النقاط التي لابد للجمعية التركيز عليها لخلق البسمة على أوجه اليتامى فالنظام المتبع للتكفل بالأرملة شهريا حسب التوزيع التالي:

1/ أرملة بيتيم واحد أو يتيمين 8000دج.

2/ أرملة بثلاثة أيتام أو أربعة 10000دج.

3/ أرملة بخمسة أيتام أو ستة 12000دج.

4/ أرملة بأكثر من ستة أيتام 15000دج.

فالجمعية تقوم بتوفير بعض الأجهزة الكهربائية وغيرها التي تنقص الأسرة والتي لا غنى لأي منزل عنها من مستلزمات المنزل الأساسية كالسكن والمساعدة في ترميم بعض المنازل المتضررة للأرامل، كما نظمت الجمعية مشروع تحت عنوان كفالة أرملة بقفة شهرية يتم بموجبه حصول الأرملة على قفة من المواد الغذائية شهريا، يقدمها الكافل إلى المكتب الولائي للجمعية على أن تتولى الجمعية تسليمها إلى الأرملة.[1]كما تم تبني مشروع الأسرة المنتجة الذي يقلل من مصاريف الجمعية ويظهر جليا في تدعيم الأرامل بالآلات الخاصة بالخياطة والطرز لتصبح الأرملة تعمل على تلك الآلة وتقوم بتسويق منتجاتها وبالتالي يكون لها مصدر دخل تسترزق منه.

المطلب الثاني: النشاطات التعليمية والتربوية والثقافية.

الفرع الأول: النشاط التعليمي والتربوي:

فالجمعية أعطت اهتمام للعلم والمعرفة فهي تقف بجانب الأيتام وتساعدهم ليواصلوا دراستهم عن طريق دعمهم، وتعمل على إيصال الأيتام إلى مستوى الجامعة وما بعد الجامعة عن طريق تزويدهم بكل ما يحتاجونه، فالجمعية تتولى مجموعة من البرامج التربوية الموسمية مثل برنامج الحقيبة المدرسية وذلك بتوفير حقيبة متكاملة بها جميع اللوازم المدرسية التي تغطي عاما دراسيا كاملا، توزع على الأيتام في حفل بهيج قبل الدخول المدرسي، كما تتولى الجمعية بتعين أخصائي في علم النفس التربوي ليقوم بمهمة ولي الأمر البديل.إضافة إلى أنها تشجع الأطفال الأيتام المتمدرسين المتفوقين عن طريق منحهم شهادات ومكافآت .فجمعية كافل اليتيم خصصت منحة قدرها 3000دج تمنح للطلبة الجامعيين كل سداسي،[2] وحسب الإحصائيات الجزئية لموسم 2019/2018 لبعض فروع الجمعية في بلديات عين الدفلى توزع حسب المستوى الدراسي التالي:

المستوى الدراسي	التحضيري	الابتدائي	المتوسط	الثانوي	الجامعي	المجموع

[1]- مطوية كفالة أرملة للجمعية الخيرية كافل اليتيم الوطنية .

[2]-مطوية- معا لعمل خيري متكامل الصادرة عن جمعية كافل اليتيم الوطنية، ص21.

عدد الأيتام	40	181	259	95	56	631

جدول02 : يوضح عدد الأيتام حسب المستوى الدراسي.

المصدر: جمعية كافل اليتيم لولاية عين الدفلى.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن عدد الأيتام في المستوى الدراسي بلغ عددهم 631 يتيم حيث شاهدنا أن المستوى المتوسط يعرف نسبة كبيرة بحيث بلغ عدد الأيتام المتكفل بهم في الجمعية في هذا المستوى 259 يتيم مقارنة معا المستويات الأخرى، أما التحضيري فقد عرف نسبة متدنية حيث وصل عدد الأطفال الأيتام في المستوى التحضيري 40 يتيم.

الفرع الثاني: النشاط الثقافية:

نشاطات الجمعية فيما يخص الجانب الثقافي الترفيهي سطرت له عدة مشاريع منها مشروع بناء مخيم خاص بالأيتام يحتوي على جميع المرافق الضرورية لراحة اليتيم ومنبع للمعرفة من خلال النشاطات التي توجه له، فالمخيمات التي تنظمها الجمعية تهدف إلى التوعية والتثقيف.

وفي إطار النشاطات التي تقدمها الجمعية نظمت الجمعية المخيم الوطني تحت شعار من الارتقاء إلى الأحسن الذي كان في حجوط – تيبازة – في عام 2016، الذي حضره ممثلي 38 ولاية في لقاء للرقي بالعمل الخيري بمجموع 150 مشارك إلى جانب السلطات المحلية لدائرة حجوط فكان في هذا المخيم مداخلات تناولت مختلف المواضيع كتفعيل الجانب التنظيمي والإداري داخل الجمعية كما أشارت المداخلات إلى أن أفضل الكفالة هي مساعدة الأرملة على أن تكون منتجة تعتمد على نفسها بدل انتظار المساعدة من الغير.[1]

أما المخيم الثاني تحت شعار تقنيات الاتصال، اليقظة الخيرية وتجارب ميدانية، الذي كان في 31 جويلية 2017، وكانت هناك مداخلتين في هذا المخيم تمثلت الأولى في التعرض لتقنيات الاتصال التي بالتعرض للنقص الفادح للاتصال على المستوى الأسري والمؤسساتي باعتبار الاتصال هو الحل الأمثل للعديد

[1]– مطوية المخيم الوطني الأول لإطارات الجمعية ، نشرية المخيم العدد 1، أعدت من قبل الجمعية الخيرية لكافل اليتيم الوطنية في سنة 2016.

من المشاكل، أما المداخلة الثانية فتناولت اليقظة الخيرية وذلك بالحث بإطلاق منظومة داخل الجمعية تتكفل بإحصاء المعلومات المتعلقة باليتامى وذلك بإنشاء خلايا داخل كل ولاية.[1]

كما نظمت الجمعية رحلات متنوعة لمختلف المناطق كمثال عن هذه الرحلات الرحلة التي قامت بها الجمعية لسد عريب في 28 مارس 2019 التي استهدفت 400 يتيم من مختلف بلديات عين الدفلى، ورافق هذا الوفد من الجمعية مهرجين وإعلاميين وطباخين وأمن الغابات والحماية وبعض المحسنين و المأطرين وأعضاء من الجمعية.

في 09 أفريل 2019 الثاني من نوعه لفائدة الأيتام المسجلين بالجمعية وذلك تحت شعار (جيل التكافل) وتحت إشراف الشباب المتطوع وبقيادة رئيس الجمعية، فهذا النشاط من نوعه كان من أبرز أهدافه الجانب التربوي المبني على غرس قيم المواطنة والعطاء والتكافل بالإضافة إلى الجانب الترفيهي، وقد بلغ عدد المشاركين في هذا المخيم 50 طفلا و50 بنت بالإضافة إلا 20 مؤطر.

وكخلاصة لمجموعة الأنشطة التي تقوم بهم الجمعية الخيرية كافل اليتيم الوطنية بولاية عين الدفلى نذكر:

- التدخل بمساعدات قضائية مع هيئات المحكمة للأرامل والأيتام.

- وضع مجموعة من السلال في دكاكين لجمع المواد الغذائية من طرف المحسنين.

- تقوم الجمعية بعملية التنسيق مع المحسنين للتكفل بعائلات على مدار السنة.

- تنقل أعضاء الجمعية بسياراتهم الخاصة للعائلات المعوزة في بيوتهم للتأكد من الحالة الاجتماعية أي ظروف معيشة المحتاجين ودرجة معاناتهم اليومية وأحوالهم المزرية.

- تعاون الجمعية مع بعض العيادات الطبية والصيدليات حتى لا يدفع اليتيم أو الأرملة ثمن الفحوصات أو التحاليل وكذا الأدوية.

[1]-مطوية المخيم الوطني الأول لإطارات الجمعية، نشرية المخيم العدد 2، أعدت من قبل الجمعية الخيرية لكافل اليتيم الوطنية في سنة 2017.

– جمع الملابس من المحسنين منها الجديدة وكذا المستعملة التي لازالت صالحة للاستعمال وتقديمها للأيتام والأرامل.

– تقوم الجمعية بتسديد فواتير الكهرباء والغاز والماء لعائلات اليتامى.

– تقوم الجمعية يترميم المنازل الأكثر تضررا وتوفر النوافذ والأبواب وكذا الخزائن المدافئ والثلاجات للمحتاجين من خلال مساعدات المحسنين والعمليات التطوعية للشباب المحب لفعل الخير وتقديم يد العون لمن يحتاج المساعدة والأرامل بالدرجة الأولى.

– تعمل الجمعية على توفير الحافظات للأطفال اليتامى وكذا المرضي والعاجزين.

– تقديم الأجهزة الطبية لمرضى السكري وهذا من مساعدات المحسنين.

–تقسيم مبالغ الزكاة مائة وثمانية ملايين على 350 يتيم.

– تقديم مساعدات مالية لإجراء العمليات الجراحية للمحتاجين وهذا حسب إمكانيات الجمعية أو توجيههم لجمعيات أخرى.[1]

وما لاحظته في أنشطة جمعية كافل اليتيم أنها ترتكز على تنمية القيم الأساسية للأخلاق النبيلة والتي أساسها تنمية روح الانتماء والارتباط بالوطن وكذلك الروح الجماعية التي هي معيار بناء المواطنة والعمل التطوعي من خلال الأنشطة المتعددة والمتنوعة للجمعية فهي تحول معنى المواطنة إلى ممارسة فعلية تطبق عن طريق إنجازات وبرامج الجمعية.

فالشباب يقومون بالمساعدة وتقديم العون عند الحاجة وخاصة في مواقع التواصل الاجتماعي وهذا بنشر الحالة وإطلاع أكبر عدد من المحسنين في مختلف المناطق لتسهيل عملية التواصل بين المحتاج والمحسن، أو الجمعية والقائم بالمساعدة لوجه الله.

المطلب الثالث:المشاكل التي تعاني منها الجمعية ومشاريعها المستقبلية.

[1]– فضيلة زعيتر: ورقة بحثية عن الجمعية الخيرية كافل اليتيم فرع بلدية عين الدفلى،2015.

الفرع الأول : المشاكل التي تواجه جمعية كافل اليتيم بولاية عين الدفلى.

إن الجمعيات الجزائرية بما فيها جمعية كافل اليتيم الوطنية بولاية عين الدفلى رغم التنوع في اهتماماتها وانتشارها عبر مختلف البلديات إلا أنها تعاني من مشاكل التي تأثر سلبا عن العمل الخيري الذي تصبوا الجمعية لتحقيقه والتي تقف كحاجز لتبليغ رسالتها الخيرية ومن بين المشاكل نذكر:

أولا: عدم وجود مقر مهيأ للجمعية فهو ذو مساحة ضيقة وفقدانه للتجهيزات وكذلك احتياجه للترميم.

ثانيا: مشكلة التمويل التي تعاني منها أغلبية الجمعيات فحسب تصريح عضو في الجمعية أنه بالرغم من أن الجمعية فرع من الوطنية فهي لا تمول من طرف الدولة.

ثالثا: عدم وجود وسائل نقل خاصة بالجمعية لنقل المساعدات للقرى والأرياف النائية البعيدة عن مقر الجمعية أوبالأحرى عن مقر الولاية.

رابعا: التغيير المستمر لقوانين الجمعيات كل فترة وهذا ما شكل عائقا لعدم مواكبتها بشكل سريع لهذا التغيير.

خامسا: صعوبة الحصول على المرافق العامة لتنظيم نشاطاتها.

سادسا:عدم وجود تغطية إعلامية لنشاطات التي تقوم بها الجمعية حيث أن معظم وسائل الإعلام تجهل أهمية العمل الخيري، فالإعلام عند تغطيته لهذه الأعمال يزيد من توعية الأفراد وخاصة الشباب وحثهم على تقديم يد المساعدة لهذه الجمعية كالتبرعات مثلا.

الفرع الثاني: المشاريع المستقبلية لجمعية كافل اليتيم بولاية عين الدفلى.

حرصت جمعية كافل اليتيم منذ تأسيسها على تحقيق أهداف نبيلة لفائدة الأيتام والأرامل ووضعت في مقررها مشاريع تأمل أن تتحقق ليكون اليتيم المستفيد الأول والأخير ومن جملة هذه المشاريع نجد:

-إيجاد مشاريع استثمارية مدرة لدخل الجمعية، أو تخصيص ميزانية محددة لها من أجل تسهيل عمل الجمعية والقيام بنشاطاتها بأريحية.

-تجهيز وتأثيث مقر الجمعية الذي يسمح لها بأداء أدوارها دون مشقة.

-فجمعية كافل اليتيم المتواجدة بولاية عين الدفلى تطمح لتكوين جميع الأيتام غير المؤهلين الذين تتراوح أعمارهم مابين 16 و 25 سنة بتكوين خاص من الجمعية بالإضافة إلى تكوين مسيرين في الجمعية لضمان إدارة الجمعية بشكل أحسن.

- العمل على إيجاد ممولين ثابتين يمولون الجمعية بصفة دائمة.

- تعمل الجمعية جاهدة من أجل تجسيد مشروع "نادي اليتيم المبدع" المتعدد التخصصات لفائدة اليتامى، وكذلك العمل من أجل إنجاز مراكز متعددة الخدمات لليتيم أو ما تسمى "دار الأيتام" في الولاية.

- مشروع الأرملة المنتجة تطمح الجمعية بإنجاز ورشات كبيرة للتكوين في مجال الخياطة و صنع الحلويات في مختلف البلديات لخلق مناصب شغل للأرامل وجعلهن يتكلن على أنفسهن في إعالة أفراد عائلتهن وهذا مايعود على الجمعية بالنفع من خلال توفير الدخل لها .

من خلال هذه الدراسة الميدانية وعلى أساس ما جمعته من بيانات حول الجمعية ونشاطاتها فأن الجمعية بإسهاماتها ترسخ المسؤولية الاجتماعية، إذ تعتبر أن الجمعية الفكرة الأساسية لنشأتها وتأسيسها هو راجع لشعور مؤسسيها تجاه هذه الشريحة من المجتمع وهي تخدم الأيتام وتدافع عنه وتلبي احتياجاته، ولقد صرح بعض المواطنين في ولاية عين الدفلى من مختلف الشرائح أساتذة وطلبة وعمال و غير العاملين كذلك الذين قمت باستطلاع رأيهم حول هذه الجمعية أن جمعية كافل اليتيم هي حقيقة تقوم بمجهدات واسعة وجبارة، فهي دائما متفاعلة مع العمل التضامني وهي تعمل طوال السنة وتسعى بكل ما لديها من إمكانيات لمسح دمعة اليتيم والتكفل به وبالأرامل كذلك.

خاتمة

وفي الأخير جاءت هذه الدراسة كمحاولة لمعالجة إحدى المواضيع الحديثة إذ تناولنا من خلال دراستنا هذه دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق قيمة المواطنة، فالمجتمع المدني أصبح مؤشر مهم لترسيخ هذه القيمة في السنوات الأخيرة، ولهذا فإن هذه الدراسة تناولت الإشكالية المتضمنة لمدى إسهام تنظيمات المجتمع المدني الجزائري في تعزيز قيمة المواطنة.

وعلى هذا الأساس فقد سعت الدراسة في إطارها النظري أولا، إلى تتبع التأصيل المعرفي و النظري لكلا من المفهومين المجتمع المدني و المواطنة، ففي البداية طرحنا مختلف التعريفات التي تداولها المؤرخون والباحثين،كما تطرقنا للمجال التاريخي الذي نشأت على إثره هذه المفاهيم بحيث يعبر المفهوم الأول عن مجموعة المؤسسات والتنظيمات التي ينظم إليها المواطنين بشكل تطوعي فهو يهدف لتحقيق مصلحة أو هدف عام ومن أهم تنظيماته الأحزاب السياسية، النقابات المهنية والعمالية، الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وله خصائص تتمثل في التعقيد، الاستقلالية، التكيف و التجانس أما المفهوم الثاني فيشير إلى أن المواطنة من القضايا التي تفرض نفسها بقوة عند معالجة الحقوق والواجبات، فالمواطنة بمفهومها الواسع تعني الصلة بين المواطن والدولة التي يقيم فيها بشكل ثابت، ويرتبط بهاَ جغرافي وتاريخيا وثقافيا.

هناك جملة من التحولات الكبرى المتداخلة مرت بها التغييرات السياسية التي أرست لمبادئ المواطنة: أولها بروز الدولة القومية، وثانيها تنامي المشاركة السياسية وتداول السلطة، وثالثها إرساء حكم القانون وإقامة دولة المؤسسات. فالمسار التاريخي الذي تمخض عنه مفهوم المواطنة هو نفس المحطات التاريخية التي انبثق عنها مفهوم المجتمع المدني، وهذه التحولات سمحت بنشأة بيئة مناسبة لنمو المجتمع المدني وتطوره.

أما فما يخص علاقة المجتمع المدني بالمواطنة التي افترضنا أنها علاقة تكاملية فمن خلال هذه الدراسة أثبتت صحتها فلقد وجدنا أن مشاركة المجتمع المدني في الحياة التي تهتم بشأن المجتمع أصبحت في وقتنا الحاضر ضرورة حتمية وذلك أن الدولة الجزائرية وهيئاتها الرسمية لم تعد تستطيع أن تشتغل بكل ما يهم المواطن في حياته اليومية، وتخليها كذلك عن مسؤولياتها في بعض المجالات. وعليه ومن خلال فإن التكفل بكثير من مظاهر الحياة الاجتماعية هو مسؤولية المواطنين كل واحد حسب مواقعه واهتماماته وتخصصه فظهور الجمعيات العديدة و المتخصصة في شتى المجالات الثقافية ،الاقتصادية، الاجتماعية وزيادة أهميتها يوما بعد يوم في المجتمع الجزائري إنما يدل دلالة قصوى على مشاركة المجتمع المدني في تحسين حياة المواطنين. ولهذا نجد أن

المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة لعبت دورا في تعزيز المواطنة في المجتمع الجزائري من خلال تقديم الأنشطة والبرامج المختلفة كخلق قيم الانتماء والولاء والتعاون والتضامن والقدرة على تحمل المسؤولية وتنقل هذه القيم لبقية أفراد المجتمع بوسائل متعددة،كتنظيم الملتقيات والندوات لتوعية المواطن الجزائري بأهم حقوقه وكيفية تأدية واجباته، ونجد كذلك الإعلام الذي يدعم هذه التنظيمات في نشاطاته بالترويج لأفكارها الخيرية والتطوعية ، وتسعى هذه المنظمات إلى تعزيز روح المبادرة بين الأفراد؛ ما يقود إلى طرح وابتكار مقترحات خلاقة تعزز بناء قدرات أفراد المجتمع.

كما خلصت دراستنا إلى أن من أبرز أسباب نجاح عمل الجمعية في الواقع الجزائري و بالإعتماد على نتائج الدراسة التطبيقية التي أجريناها على جمعية كافل اليتيم الوطنية بولاية عين الدفلى كنموذج للجمعيات في الجزائر وجدنا أن توفير مقر للجمعية من أهم عوامل نجاح أعمال الجمعيات، وكذلك الدعم المادي والمعنوي لهذه الجمعية يحفزها على التقدم والزيادة في النشاط، كما أن انخراط الطبقات المثقفة والشباب الواعي بالعمل الجمعوي في هذا التنظيم يعتبر عامل ترتكز عليه بالدرجة الأولى ويساعدها على زيادة كفاءتها وفاعليتها في الميدان.

و في الأخير وبناءا على ما تقدم في هذه الدراسة يمكن إجمال بعض التوصيات والنتائج التالية:

إن تنظيمات المجتمع المدني بحاجة إلى أنشطة ديمقراطية ترعاها، وبالتالي هي بحاجة إلى تعديل القوانين التي تحد من عملها وإلى تطوير هذه القوانين بحيث تصبح قادرة على حماية المواطن وحفظ حقوقه فيستطيع أن يوظف طاقته في خدمة مجتمعه وتطور هذا المجتمع، فعل الإصلاحات الدستورية والقانونية تثمين دور المجتمع المدني وذلك لما تحمله من قيم التآزر والتسامح والاحترام التي ساهمت في الحفاظ على مقومات الهوية الوطنية.

عند الرجوع إلى مشكل الهوية التي أحدثت انقساما بين أوساط المجتمع نجد أن هذه الإشكالية لازال يعاني منها المجتمع الجزائري اليوم وعليه نجد المجتمع المدني يسعى للتكريس الفعلي لمبدأ التداول على المراكز القيادية لأن هذا ما يسمح للمواطن أن يستعيد مواطنته.

لابد من تنظيم العلاقة بين المجتمع المدني والدولة وذلك قصد منح استقلالية لهذا المجتمع ودعمه وتمويله حتى يتمكن من لعب دوره الأساسي في معالجة قضايا الهوية، فبقدر ما تكون مستقلة عن الدولة بقدر ما تكون أقرب تعبيرا عن رغبة وطموح المواطن.

لم تتمكن بعض تنظيمات المجتمع المدني من مواكبة التكنولوجيا الحديثة ولم تتمكن من إدخال التخصص في وظائفها وهذا بسبب نقص الخبرة والإمكانيات، وهذا ما ستوجب تكوين الكفاءات والخبراء بمعايير عصرية ومستحدثة من أجل الإدراك السليم للمشاكل الحقيقية التي يعاني منها المواطن في كل منطقة بما يناسب مع خصوصيات كل منطقة.

ولقد أثبت الواقع الميداني أن رغم كل المجهودات التي تبذلها تنظيمات المجتمع المدني عامة والجمعيات خاصة إلا أن قيمة المواطنة لازلت تعاني من بعض الإشكال وهذه العوائق التي تحول دون ذلك ترتبط بالنظام السياسي والاقتصادي الذي يحد من إمكانية تمتع الأفراد بالمواطنة الكاملة وذلك أن خدمات هذه التنظيمات محدودة نظرا للصعوبات البيروقراطية والمالية والتنظيمية التي تواجهها و الظروف السياسية التي تمر بها البلاد هذه الآونة الأخيرة أدت إلى عدم الاستقرار الأمني الذي أصبح يشكل تهديدا للعمل الجمعوي،

تنشأة الفرد على أهمية العمل الجمعوي وضرورة الاندماج فيه لتحقيق مختلف الحاجيات التي تعجز الدولة عن تلبيتها له، وهذا الدور تجند له وسائل الإعلام والاتصال، من خلال اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة، كما يأتي التعريف بأهمية العمل الجمعوي ونشاط الجمعيات ونشاط الجمعيات، من خلال البرامج التي تقدمها هذه الجمعيات وأهدافها وعملها بجدية، إن النشأة على التطوع في هذه المنظمات هي التأسيس الصحيح للفرد على مفهوم المواطنة.

الملاحق

الملحق (01): القانون الأساسي لجمعية كافل اليتيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الداخلية و الجماعات المحلية
الجمعية الخيرية "كافل اليتيم"الوطنية
النظام الداخلي

بناء على القانون الأساسي للجمعية المصادق عليه لأجل المطابقة للقانون رقم 12-06 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لـ 12 يناير سنة 2012 المتعلق بالجمعيات وفقا لوصل استلام التبليغ رقم 72 المؤرخ في 06 أكتوبر 2014.

بناء على مداولة الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ 08 ربيع الأول سنة 1436 هـ الموافق لـ20 ديسمبر 2015.، المتضمنة المصادقة على تعديل القانون الأساسي للجمعية وفقا للصياغة المبينة أدناه.

المادة الأولى: يهدف النظام الداخلي لجمعية "كافل اليتيم" الوطنية إلى وضع الإطار القانوني المنظم للعلاقة بين هياكل الجمعية وأعضائها و كيفية تسييرها وفقا لقانونها الأساسي.

الباب الأول
التدابير العامة

المادة 02 : بالإضافة لما ورد في المادة 02 من القانون الأساسي، يأخذ شعار الجمعية شكل رسم دائري، أعلاه كتاب فوقه شعاع يستند إلى حرفي " ك ي" في زاويتهما صورة امرأة و طفلين، يتضمن مركز الشعار حرفي "ج خ" و في الأسفل عبارة "كافل اليتيم" داخل إطار نصف دائري. يعلو الدائرة عبارة "الجمعية الخيرية كافل اليتيم" و في الأسفل تسمية "الوطنية" داخل حاشية خضراء.

الفصل الأول
عن العضوية

المادة 03 : يلتزم الأعضاء المذكورون في المادة 12 من القانون الأساسي للجمعية باحترام و تنفيذ القرارات الصادرة عن أجهزتها و هياكلها.

المادة 04 : يقصد بالأعضاء الوارد ذكرهم في المادة 12 من القانون الأساسي:

1- الأعضاء المؤسسون: كل الأشخاص الذين وقعوا على وثيقة تأسيس الجمعية.
2- الأعضاء الناشطون: كل الأعضاء المنخرطون في الجمعية و يمارسون مهاما ميدانية أو ذات صلة بالتسيير أو الإدارة.
يشترط في العضو الناشط أن يكون من جنسية جزائرية و متمتعا بحقوقه المدنية.
3- الأعضاء الشرفيون: هم الأشخاص الذين منحتهم الجمعية العامة صفة العضو الشرفي نظير ما قدموه للجمعية من خدمات.
كما يمكن منح صفة العضو الشرفي لشخصيات وطنية أو علمية أو تاريخية أو ممن قدموا خدمات للإنسانية.

الفصل الثاني
قواعد الانتخابات

المادة 05: تعتمد الجمعية نظام الانتخاب بالقائمة.
تضم كل قائمة للترشيحات عشرين (20) مرشحا، ثلاثة عشر (13) منهم أصليين و سبعة (07) احتياطيين.
تتم عملية التصويت حسب القائمة المقدمة من المترشحين حسب العدد المنصوص عليه في المادة 23 من القانون الأساسي ويمكن ان تطرح أكثر من قائمة للمترشحين يوم الاقتراع للتصويت عليها.
يتم الاستخلاف في حالة عدم الالتحاق أو الوفاة أو الاستقالة أو الشطب أو لأسباب انضباطية للعضو الأصلي و ذلك بعد إثبات حالة الشغور من طرف المكتب التنفيذي الوطني.

المادة 06: يعد ناخبا كل عضو مؤسس أو ناشط في الجمعية تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة الرابعة (04) من القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات و المادة الثالثة عشر (13) من القانون الأساسي للجمعية شريطة دفعه للاشتراكات قبل إعداد القوائم الانتخابية.

المادة 07 : تتم مراجعة القوائم الانتخابية من طرف المكتب التنفيذي الوطني خلال الثلاثي الاخير الذي يسبق تاريخ الانتخابات و يحق لكل ناخب الاطلاع عليها قبل الاقتراع.

المادة 08 : ينظم المكتب التنفيذي الوطني العملية الانتخابية قبل انتهاء عهدته ويعلم أعضاء الجمعية قبل شهرين على الأقل عن تاريخ الانتخاب ومكانه والمدة المحددة لإيداع الترشيحات.

القسم الأول

حول الترشيحات

المادة 09 : بالإضافة إلى أحكام المادة 24 من القانون الأساسي، يجب أن تتوفر في المترشح الشروط الآتية:

- أن يكون جزائري الجنسية.
- أن لا يكون قد تعرض لتدابير انضباطية وفقا لهذا النظام.
- أن يقوم بواجباته اتجاه الجمعية لاسيما حضور الجمعيات العامة و تسديد الاشتراكات.

المادة 10 : يعين المكتب التنفيذي الوطني من بين أعضاءه مكتبا لتحضير الانتخابات تكون مهمته تلقي و دراسة ملفات الترشح و ضبط القوائم.

المادة 11: تودع قوائم المترشحين لدى مكتب تحضير الانتخابات على أن ترفق بطلبات الترشح التي تتضمن وجوبا البيانات الآتية:

- الاسم واللقب والعنوان.
- الهاتف .
- البريد الالكتروني.
- تاريخ انضمامه للجمعية.

المادة 12: يتضمن ملف الترشح وجوبا ما يلي:

- نسخة من بطاقة العضوية سارية المفعول.
- شهادة ميلاد.
- شهادة الجنسية.
- صحيفة السوابق القضائية رقم 3 سارية المفعول.
- إشهاد بتسديد الاشتراكات من المكتب المختص.

المادة 13 : يجتمع مكتب تحضير الانتخابات وجوبا خلال الأسبوع الأول من تاريخ إقفال باب الترشيحات و يقوم بضبط قوائم المرشحين حسب الحروف الأبجدية.
يجب أن تسبب قرارات رفض الترشح و تبلغ الى المعنيين بطريق رسمي.

المادة14 :يجوز التظلم في قرارات رفض الترشح أمام المكتب التنفيذي الوطني خلال اثنان وسبعون (72) ساعة الموالية لتاريخ استلام قرار الرفض.
يبت في التظلم وجوبا خلال ثلاثة أيام (3)الموالية لإيداع التظلم بعد سماع المعني.
يعد سكوت المكتب التنفيذي الوطني قبولا للتظلم من حيث الموضوع ويترتب عنه تسجيل المعني في قائمة الانتخابات.

القسم الثاني

سير الانتخابات

المادة 15 : يتكون مكتب أو مكاتب التصويت من :

-رئيس.
-نائب رئيس.
-كاتب.
- مساعدين(2) .

يتم اختيار أعضاء المكتب أو المكاتب من غير المترشحين.
في حالة تعدد المكاتب يختار الأعضاء من بينهم رئيسا.

المادة16:تجرى العملية الانتخابية في اليوم المحدد وتدوم من الساعة الثامنة صباحا الى الخامسة مساء.
يجوز تمديد العملية إلى فترة إضافية بناء على اقتراح من رئيس مكتب أو مكاتب التصويت.

المادة 17: يزود مكتب التصويت بمعزل أو أكثر يضمن السرية للناخبين.
تكون عمليات التصويت والفرز والمراقبة علانية.

يجري التصويت ضمن مظاريف ذات نموذج موحد لا تحمل أي إشارة، توضع تحت تصرف الناخبين في مكتب التصويت.

المادة 18 : يتم التصويت وجوبا باستعمال صندوق شفاف مقفل له فتحة واحدة و يغلق بقفل قبل بدأ العملية.

يحتفظ رئيس المكتب بأحد المفتاحين و يسلم الآخر لأحد مساعديه الأكبر سنا.

المادة 19 : يمكن أن يمارس التصويت بالوكالة.

لا يمكن أن يستعمل الناخب أكثر من وكالة واحدة.

المادة20: عند اختتام عملية الاقتراع تغلق القائمة بخط يليها توقيعات اعضاء مكتب التصويت.

المادة 21: يبدأ الفرز بمكتب التصويت ويتواصل دون انقطاع الى غاية انتهائه .

المادة22:يوضع في كل مكتب تصويت محضر لرصد نتائج الفرز يتضمن عند الاقتضاء ملاحظات أو تحفظات الناخبين أو المترشحين.

يحرر محضر الفرز في ثلاث نسخ يوقعها أعضاء مكتب التصويت.

المادة 23 : بانتهاء عملية الفرز يعلن رئيس مكتب الانتخاب عن النتائج النهائية و تنشر على مستوى المكتب الوطني والمكاتب الولائية.

المادة 24: تدون نتائج الانتخابات في محضر رسمي يحرر من طرف محضر قضائي معين لهذا الغرض.

الفصل الثالث

النظام الانضباطي

المادة 25: يخضع العاملون بالجمعية من حيث التأديب والمتابعة للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

المادة 26 : دون الإخلال بالمسؤولية الجزائية والمدنية المنصوص عليها في التشريع المعمول به، يتعرض العضو المخل بواجباته اتجاه الجمعية أو بمناسبة تأديتها الى التدابير الانضباطية المنصوص عليها في هذا النظام.

القسم الأول

تصنيف الأخطاء

المادة 27 : تصنف الأخطاء إلى بسيطة و جسيمة:

الأخطاء البسيطة هي:

- مخالفة واجب الحفاظ على سرية المداولات.
- الإخلال بالنظام أثناء الاجتماعات و الجمعيات العامة.
- عدم القيام بالمهام المسندة إلى العضو دون عذر مقبول.
- عدم الاستجابة للاستدعاءات دون عذر مقبول.

الأخطاء الجسيمة هي:

- تكرار الأخطاء البسيطة.
- إخفاء وثائق خاصة بالجمعية.
- عدم تقديم التقارير الدورية الخاصة بنشاط الجمعية.
- رفض تنفيذ القرارات الصادرة عن الجمعية أو إحدى هياكلها.
- استعمال أملاك الجمعية لأغراض شخصية أو خارجة عن الأهداف المسطرة في القانون الأساسي.
- القيام بنشاطات تتعارض و أهداف الجمعية.
- المبادرة بنشاطات دون ترخيص من أجهزة الجمعية.
- الإدلاء بتصريحات لوسائل الإعلام باسم الجمعية دون ترخيص كتابي من رئيس الجمعية أو من ينوبه.
- ارتكاب أعمال عنف بمناسبة أداء نشاط متصل بالجمعية.
- الإتلاف ألعمدي لأملاك الجمعية مهما كانت طبيعتها.
- تزوير الشهادات أو المؤهلات أو كل وثيقة سمحت بالانضمام للجمعية.
- ثبوت حالة التنافي وفقا للمادة 65 أدناه.

القسم الثاني

في التدابير الانضباطية

المادة27: التدابير الانضباطية هي:

- لفت الانتباه.
- المنع من تولي مناصب قيادية في الجمعية.
- التوقيف المؤقت عن ممارسة المهام داخل الجمعية لمدة أقصاها ثلاثة أشهر.
- الشطب.

تسلط هذه التدابير بحسب درجة الخطأ المرتكب.

المادة28: تطبق على الأخطاء البسيطة التدابير الأولى و الثانية الواردة في المادة 27 أعلاه.

القسم الثالث

المتابعة الانضباطية

المادة29: يحاط المكتب الولائي بكل قرار يتخذه رئيسه في شأن مصير الشكاوى و التقارير و البلاغات المرفوعة إليه لأجل المصادقة أو الإلغاء.

المادة 30: يخطر المعني بما ينسب إليه بكل الطرق القانونية و على هذا الأخير تقديم رده في أجل أقصاه خمسة عشر (15) يوما من تاريخ أخطاره.

المادة31: تنعقد لجنة الانضباط بحضور أغلبية أعضائها و يفصل في الملفات بأغلبية الأصوات و بقرار مسبب.
في حالة تعادل الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا .

المادة32: يجب أن يستدعى المعني للحضور أمام لجنة الانضباط من طرف رئيسها قبل خمسة عشر (15) يوما على الأقل من التاريخ المحدد للجلسة بموجب رسالة مضمنة او عن طريق محضر قضائي.
يمكن للمعني الاطلاع على ملفه بنفسه أو بواسطة وكيله كما يحق له الاستعانة بمحام.
لا يجوز اتخاذ أي تدبير انضباطي دون الاستماع إلى المعني أو بعد استدعائه قانونا.

المادة33: يبلغ القرار الانضباطي إلى المعني في أجل خمسة عشر (15) يوما من تاريخ صدوره.

المادة 34: يجوز الطعن في قرارات لجنة الانضباط الولائية أمام لجنة الانضباط الوطنية في أجل ثلاثين (30) يوما ابتداء من تاريخ تبليغ القرار.

المادة 35:تتقادم المتابعة الانضباطية بمضي أربع (04)سنوات من يوم ارتكاب الأفعال.
ينقطع سريان التقادم بناء على أي إجراء من إجراءات المتابعة.

القسم الرابع
لجنة الانضباط الولائية

المادة 36:تنشأ على مستوى المكتب الولائي لجنة انضباط تتكون من خمسة (05) أعضاء من ضمنهم الرئيس.

المادة 37 : يتولى المكتب الولائي في أول اجتماع له، انتخاب أعضاء لجنة الانضباط من ضمن أعضاء المكتب الولائي عن طريق الاقتراع السري لمدة 04 سنوات.

المادة38: يعد رئيس المكتب الولائي قائمة اسمية بأعضاء لجنة الانضباط ويحرر محضر رسمي يتضمن إجراءات عملية الانتخاب ونتائجها النهائية في نسختين تبلغ نسخة منها الى المكتب الوطني في أجل شهر من تاريخ الانتخاب.

المادة39: تخطر لجنة الانضباط من طرف:
- رئيس المكتب الولائي.
- ثلثي 3/2 أعضاء المكتب الولائي.
- رئيس الجمعية الوطنية.

المادة 40: في حالة غياب رئيس لجنة الانضباط يخلفه نائبه وفي حالة حصول مانع لأحد أعضاء اللجنة يستخلف بالعضو الموالي للقائمة الانتخابية.

المادة 41: تجتمع لجنة الانضباط الولائية وجوبا بالمقر الرئيسي لها للنظر في القضايا المحالة عليها كلما دعت الضرورة.

المادة42: يجوز للعضو الماثل أمام لجنة التأديب رد أحد أعضاء اللجنة بسبب وجود عارض جدي كالقرابة أو المصاهرة كما يجوز لعضو اللجنة طلب تنحيته.
تفصل لجنة الانضباط في الحالتين أعلاه بقرار مسبب.

القسم الخامس

لجنة الانضباط الوطنية

المادة43: تنشأ لجنة انضباط وطنية تختص بالنظر في الطعون المرفوعة ضد قرارات لجان الانضباط الولائية . تنعقد اللجنة بالمقر الوطني للجمعية.

المادة44: تتشكل لجنة الانضباط الوطنية من إحدى عشرة عضوا، خمسة (5) أعضاء من المكتب التنفيذي الوطني من بينهم الرئيس و ستة (6) أعضاء عن اللجان الدائمة.

المادة45: تجتمع لجنة الانضباط الوطنية بناء على استدعاء من رئيسها أو من 3/2 أعضائها.
لا يجوز للجنة البت في الملفات المطروحة أمامها دون الاستماع للمعني أو بعد استدعائه للحضور قانونا.

المادة46 :يبلغ قرار لجنة الانضباط الوطنية للمعني وللمكتب الولائي المختص عن طريق رسالة مضمنة مع الإشعار بالوصول.

القسم السادس

أحكام انضباطية خاصة

المادة47: إذا ارتكب أي عضو خطأ جسيما أو أي جريمة من جرائم القانون العام بما لا يسمح له بالاستمرار في ممارسة نشاطه، يمكن لرئيس الجمعية أو رئيس المكتب ألولائي كل في اختصاصه توقيف المعني فورا الى غاية إحالته على لجنة الانضباط.

المادة 48: إذا ارتكب أحد الأعضاء المذكورين أدناه خطأ كما هو محدد في المادة 27من النظام الداخلي و يتم إحالته على لجنة انضباط ولائية يحددها رئيس الجمعية الوطنية وفقا للإجراءات الواردة في القسم الرابع المتضمن لجنة الانضباط الولائية.

المادة 49: الأعضاء المشار إليهم في المادة 48أعلاه، هم:

- أعضاء المكتب التنفيذي الوطني باستثناء رئيس الجمعية.
- أعضاء اللجان الدائمة المذكورين في المادة 25 من القانون الأساسي للجمعية.
- أعضاء المكاتب الولائية.

المادة 50: إذا ارتكب رئيس الجمعية الوطنية خطأ كما هو محدد في المادة 27من النظام الداخلي، تتم إحالته على لجنة انضباط وطنية خاصة بموجب مداولة مصادق عليها من ثلثي 3/2 أعضاء المكتب التنفيذي الوطني. تتشكل اللجنة أعلاه من كافة أعضاء المكتب التنفيذي الوطني و رؤساء اللجان الدائمة المذكورين في المادة 25 من القانون الأساسي برئاسة نائب الرئيس الأكبر سنا.

المادة 51: تسري على رئيس الجمعية الوطنية و الأعضاء المذكورين في المادة 49 أعلاه نفس الأحكام المتعلقة بالمتابعة الانضباطية.

الفصل الرابع
النظام المالي للجمعية

القسم الأول
نظام المحاسبة

المادة52 : تعتمد الجمعية نظام محاسبة مزدوجة معتمدة من قبل محافظ حسابات يعينه رئيس الجمعية بناء على اقتراح من المكتب التنفيذي الوطني .

المادة53: يجب أن تسجل جميع موارد و مداخيل الجمعية في حساب إيرادات الجمعية.

المادة54 : يمسك أمين المال السجلات الآتية :

- سجل الصندوق،
- سجل الإيرادات،
- سجل النفقات،
- سجل الهبات،
- سجل المساعدات المنصوص عليها في المادة 34 من القانون رقم 12-06 المتعلق بالجمعيات،
- سجل التبرعات العمومية المرخص بها وفق الشروط و الأشكال المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول به ،
- سجل جرد الممتلكات.

ترقم السجلات المذكورة أعلاه و يؤشر عليها من طرف محضر قضائي.

المادة 55 : تخضع المكاتب الولائية و فروعها البلدية للتفتيش و المراقبة بناء على برنامج سنوي يعده المكتب التنفيذي الوطني و كلما دعت الضرورة لذلك.

تسند مهام التفتيش و المراقبة إلى أعضاء من الجمعية يختارهم الرئيس بعد موافقة المكتب التنفيذي الوطني.

القسم الثاني

محاسبة الجمعية

المادة 56: تهدف محاسبة الجمعية إلى تحقيق الآتي :

- معاينة الإيرادات و النفقات.
- التأكد من مسك دفاتر المحاسبة .
- مطابقة الكتابات بوضعية الصندوق.

تتم مراجعة المحاسبة مرة واحدة في السنة على الأقل وتسند إلى محافظ الحسابات المعين وفقا للمادة 52 من النظام الداخلي.

المادة 57 : يجب على أمين المال تسهيل مراقبة الإعانات والمساعدات العمومية التي تمنحها الدولة و الجماعات المحلية .

القسم الثالث

المخزن و الصندوق

المادة 58 : يتكون صندوق الجمعية من مختلف الأموال النقدية التي تستلمها من طرف المحسنين.

المادة 59 : تحسب و تقيد المبالغ النقدية في السجل المعد لذلك ثم تودع دون تأخير في حساب الجمعية من طرف أمين المال.

المادة 60 : يتكون مخزن الجمعية من مختلف الأموال العينية التي تستلمها من الدولة أو من طرف المحسنين.
يتم إيداع الأموال أعلاه في المخزن بعد جردها في سجل يمسكه أمين المخزن بعد مراقبتها والتأكد من صلاحيتها.

القسم الرابع

التبرعات

المادة 61 : يترتب عن تلق الجمعية للتبرعات، تحرير وصل يحدد طبيعة الشيء المتبرع به وكميته إن كان عينا أو قيمته إن كان نقدا.

المادة 62 : يتولى المكتب التنفيذي الوطني مهمة إصدار دفاتر وصولات موحدة و مرقمة، يقوم بتوزيعها على جميع المكاتب الولائية.
تتولى المكاتب الولائية توزيع دفاتر الوصولات على المكاتب البلدية التابعة لها.

المادة 63 : يمنع استعمال أموال الجمعية لأغراض شخصية أو لفائدة الغير مهما كانت طبيعتها.
يتعرض مرتكب المنع المذكور أعلاه، للتدابير الانضباطية المقررة وفقا لهذا النظام دون الإخلال بالأحكام الجزائية المقررة وفقا للتشريع المعمول به.

المادة 64 : يحتفظ أمين المال ضمن صندوق الجمعية بمبلغ نقدي يستعمل لمواجهة النفقات المستعجلة يحدده المكتب التنفيذي الوطني تبعا للبرنامج السنوي المسطر.
يخضع تسيير المبلغ أعلاه لأحكام المحاسبة.

الفصل الخامس

حالات التنافي

و الالتزامات الخاصة ببعض المناصب في الجمعية

المادة65 : دون الإخلال بحالة المنع المنصوص عليها فيالمادة 15 من القانون الأساسي للجمعية، يمنع على شاغلي المناصب المذكورة أدناه، الجمع بين منصب المسؤولية المشغول ضمن الجمعية ومنصب مسؤولية ضمن أي هيئة أخرى .

المناصب المعنية بحالة التنافي هي:

- رئيس الجمعية.
- أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.
- رؤساء اللجان الدائمة للجمعية.
- أعضاء المكاتب الولائية.
- رؤساء الفروع البلدية.

المادة 66 : كل عضو في الجمعية يشغل إحدى المناصب المذكورة في المادة 65 أعلاه، مطالب باكتتاب إقرار يتضمن عدم وجوده في حالة تنافي كما هو مبين في نفس المادة .

الباب الثاني

عن تنظيم و سير أجهزة و هياكل الجمعية

الفصل الأول

الجمعية العامة

المادة 67 :عملا بالمادة 18 من القانون الأساسي للجمعية، تنعقد الجمعية العامة بحضور:

- أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.
- الأعضاء المؤسسون.
- أربعة أعضاء (04) عن كل ولاية يتم انتخابهم محليا .
- الأعضاء الشرفيون دون الحق في التصويت

المادة 68 : بالإضافة لنص المادة 20 من القانون الأساسي للجمعية، تدون قرارات الجمعية العامة في محضر يحرره محضر قضائي.

الفصل الثاني
المكتــب التنفيذي الوطنــي

المادة 69 : يجب أن يجتمع الأعضاء المنتخبون خلال الأسبوع الموالي للجمعية العامة تحت رئاسة العضو الأكبر سنا لانتخاب الرئيس و تحديد مهام أعضاء المكتب التنفيذي الوطني.

المادة 70 : في حالة عدم التحاق العضو المنتخب أثناء الاجتماع الأول للمكتب التنفيذي الوطني دون عذر أو تغيب لثلاث اجتماعات متتالية، يتم استخلافه من القائمة الاحتياطية بعد إثبات حالة الشغور.

المادة 71 : في إطار نشاطاته و مهامه، يجوز للمكتب التنفيذي الوطني :

- توسيع دراسة القضايا الخاصة، لتضم أعضاء من المكاتب الولائية.
- الاستعانة بخبراء في مجالات تتطلب تخصصا علميا أو معرفيا محددا.

الفصل الثالث
الرئـيـس

المادة 72 : تطبيقا للمادة 32 من القانون الأساسي للجمعية، يقوم الرئيس بتوظيف المستخدمين بموجب عقود يصادق عليها المكتب التنفيذي الوطني.
تبرم العقود أعلاه وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

المادة 73 : تطبيقا للمادة 23 من القانون الأساسي للجمعية يتم استخلاف الرئيس في حالة غيابه من طرف نائبه الأكبر سنا.

الفصل الرابع
المكاتب الولائية

المادة 74 : تنشأ المكاتب الولائية بناء على طلب يقدمه مجموعة من سكان الولاية المعنية لا يقل عددهم عن خمسة عشرة (15) مواطنا منبثقين عن بلديتين على الأقل.

يتضمن الطلب:

- تشكيلة المكتب الولائي المنتخب.
- تحديد مقر المكتب.

يرفق الطلب بالملفات الإدارية لكل عضو تتضمن:

- طلب خطي.
- شهادة ميلاد.
- نسخة من بطاقة الهوية.
- صورتان شمسيتان.
- صحيفة السوابق القضائية رقم 3 سارية المفعول.
- تصريح شرفي بعدم تولي منصب قيادي في أي هيئة آخرى.

المادة 75 : يقرر المكتب التنفيذي الوطني إنشاء المكاتب الولائية بالأغلبية.

المادة 76 : ينتخب المكتب الولائي رئيسه و مكتبه التنفيذي حسب الأشكال المقررة في هذا النظام.

المادة 77 : يمثل رئيس المكتب الولائي الجمعية أمام السلطات المحلية في حدود الصلاحيات المخولة له وفقا للمهام و الأهداف المحددة للجمعية في القانون الأساسي.

المادة 78 : يلتزم رئيس المكتب الولائي بإحاطة المكتب التنفيذي الوطني بالآتي:

- برنامج النشاط السنوي الولائي و البلدي.
- حصيلة الأنشطة كل ثلاثة أشهر.
- حصيلة الأنشطة الاستثنائية.
- الوضيعة المالية والمحاسبية للمكتب نهاية كل سنة و كلما طلب منه ذلك.
- الجرد السنوي للممتلكات.
- قوائم المنخرطين في الجمعية و تحيينها.
-

المادة 79 : يخطر رئيس الجمعية مسبقا بكل نشاط يرغب في تنظيمه المكتب الولائي خارج اختصاصه الإقليمي.

المادة 80 : لا يمكن حل المكاتب الولائية إلا بقرار من المكتب التنفيذي الوطني يتخذ بأغلبية الثلثين (3/2).

يشرف المكتب التنفيذي الوطني على ديمومة الخدمة للمكاتب الولائية كلما استدعت الضرورة.

المادة 81 : يستحدث المكتب الولائي ضمن اختصاصه الإقليمي، فروعا له في البلديات بعد موافقة المكتب التنفيذي الوطني.

يتابع المكتب الولائي كل أنشطة فروعه و يراقبها.

المادة 82 : يجوز للمكتب الولائي اقتراح حل فرع بلدي تابع لاختصاصه الإقليمي.

يفصل المكتب التنفيذي الوطني في الاقتراح ضمن الآجال المعقولة .

ختامية

المادة 83 :في حال قبول حل مكتب ولائي أو فرع بلدي، تحتفظ الجمعية بكافة الممتلكات التي كان يسيرها المكتب أو الفرع المحل.

المادة 84 : لا يجوز لأي عضو و/ أو أعضاء في الجمعية مهما كان مركزه أو مركزهم، الاحتفاظ بممتلكات الجمعية في حال المغادرة لها.

المادة 85 : يجب على أعضاء الجمعية الذين هم في حالة تنافي وفقا للمادة 65 من هذا النظام، تسوية وضعيتهم اتجاه الجمعية خلال أربعة (04) أشهر تسري من تاريخ مصادقة الجمعية العامة على نظامها الداخلي وفق الصياغة الحالية.

المادة 86 :يبدأ سريان هذا النص فور المصادقة عليه من طرف الجمعية العامة.

البليدة في: 20 ديسمبر 2015.

الرئيس الكاتب العام

مسعود قادري رابح عرباوي

الملحق (02): ملخص بيان الجمعية العامة لجمعية كافل اليتيم الوطنية.

اليوم

السبت 10 ماي 2014 / 11 رجب 1435

الجمعية الخيرية «كافل اليتيم» الوطنية

ملخص بيان الجمعية العامة

على الساعة 11 صباحا من يوم السبت 29 ذو الحجة 1435 ، الموافق لـ 05 أكتوبر2013م بتعاضدية عمال مواد البناء بزرالدة، عقدت جمعية عامة استثنائية للجمعية الخيرية «كافل اليتيم » الوطنية ترأسها السيد رابح عرباوي رئيس الجمعية وحضرها أغلبية الأعضاء المشكلين من :

- أعضاء المكتب الوطني ، أعضاء مؤسسون، رؤساء المكاتب الولائية ونوابهم وبحضور المحضر القضائي السيد عبد الكريم بلرقاع.

تضمن جدول الأعمال نقطتين :

مطابقة القانون الأساسي للجمعية مع القانون 06/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات

تدعيم المكتب التنفيذي بتعويض العناصر المتخلية.

وقد صادق الحاضرون بالإجماع على النقطتين وأصبح المكتب مشكلا كالتالي :

الرئيس رابح عرباوي. النواب : عبد القادر بوشنافة، هامل الهامل .عبد الوهاب جيجلي شعبان حاج حسين . الأمين العام : مسعود قادري ، نائب الأمين العام: عمر عمامري ، أمين المال محمد نور الدين عالم ، نائب أمين المال : عبد الحميد بوشلاغم الأعضاء : خالد عاشوري ،عبد اللطيف مادي ، رابح لاوسين،حمزة قاضي ،علي إسماعيل موساوي، بولتوار قويدرالواحد ، نصرالدين حليلو ، توفيق قطوش ، فصيلة بوعمران . عبد الكريم بن رايس والحسين آيت الصديق .

الجمعية الخيرية «كافل اليتيم» الوطنية

وصل تسليم بالمطابقة القانونية مع القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات

طبقا لأحكام المادة 18 من القانون 06/12 المؤرخ في 18صفر 1433 هـ الموافق لـ 12/ يناير 2012، تم يوم 2013/11/21 تحت رقم 005438 بريد مسجل . وقد استلم الملف يوم 11/26 2013 - إرسال ملف الجمعية العامة الاستثنائية للجمعية الخيرية» كافل اليتيم « الوطنية المتعلقة بالمصادقة على القانون الأساسي المطابق للقانون 06/12 المتعلق بالجمعيات مع التعديلات التي أدخلت علي القانون الأساسي للجمعية المسماة :

الجمعية الخيرة « كافل اليتيم» الوطنية

المسجلة تحت رقم: 34/م.ع.ح.ع.ش.ق/م.ح.ج/م.ف.ج /11 بتاريخ 2011/12/07

المقر الاجتماعي : نهج أحمد بورقعة

- قرب مسجد بدر- البليدة

الملحق(03): وصل تسجيل التصريح بتأسيس جمعية وطنية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة الداخلية و الجماعات المحلية
المديرية العامة للحريات العامة و الشؤون القانونية
مديرية الحياة الجمعوية
المديرية الفرعية للجمعيات
رقم ٣٤ /م.ع.ح.ع.ش.ق/م.ح.ج/م.ف.ج /11.

وصل تسجيل التصريح
بتأسيس جمعية وطنية

بمقتضى القانون رقم 90-31 المؤرخ في 17 جمادى الأول عام 1411 الموافق لـ 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات، تم هذا اليوم : 07 ديسمبر 2011
تسليم وصل التصريح بتأسيس الجمعية الوطنية ذات الطابع الاجتماعي المسماة:

الجمعية الخيرية "كافل اليتيم" الوطنية

الكائن مقرها بـ: نهج أحمد بورقعة، قرب مسجد البدر، البليدة.
رئيس الجمعية المنتخب خلال الجمعية العامة التأسيسية: رابح عرباوي
تاريخ ومكان الميلاد:1950/10/13، بـ تيبازة.
القاطن بـ: 08 شارع فحصي تلمساني، زعبانة، البليدة.

نسخة طبق الأصل
الجزائر في 11 DEC. 2011

التأسيس القانوني للجمعية يتم بعد القيام الإجباري بشكليات الإشهار على نفقة الجمعية في جريدة يومية إعلامية واحدة على الأقل و ذات توزيع وطني وفقا لأحكام المادة 07 الفقرة 03 من القانون 90-31 المتعلق بالجمعيات.

الملحق (04): مخطط يوضح مقر تواجد جمعية كافل اليتيم بولاية عين الدفلى.

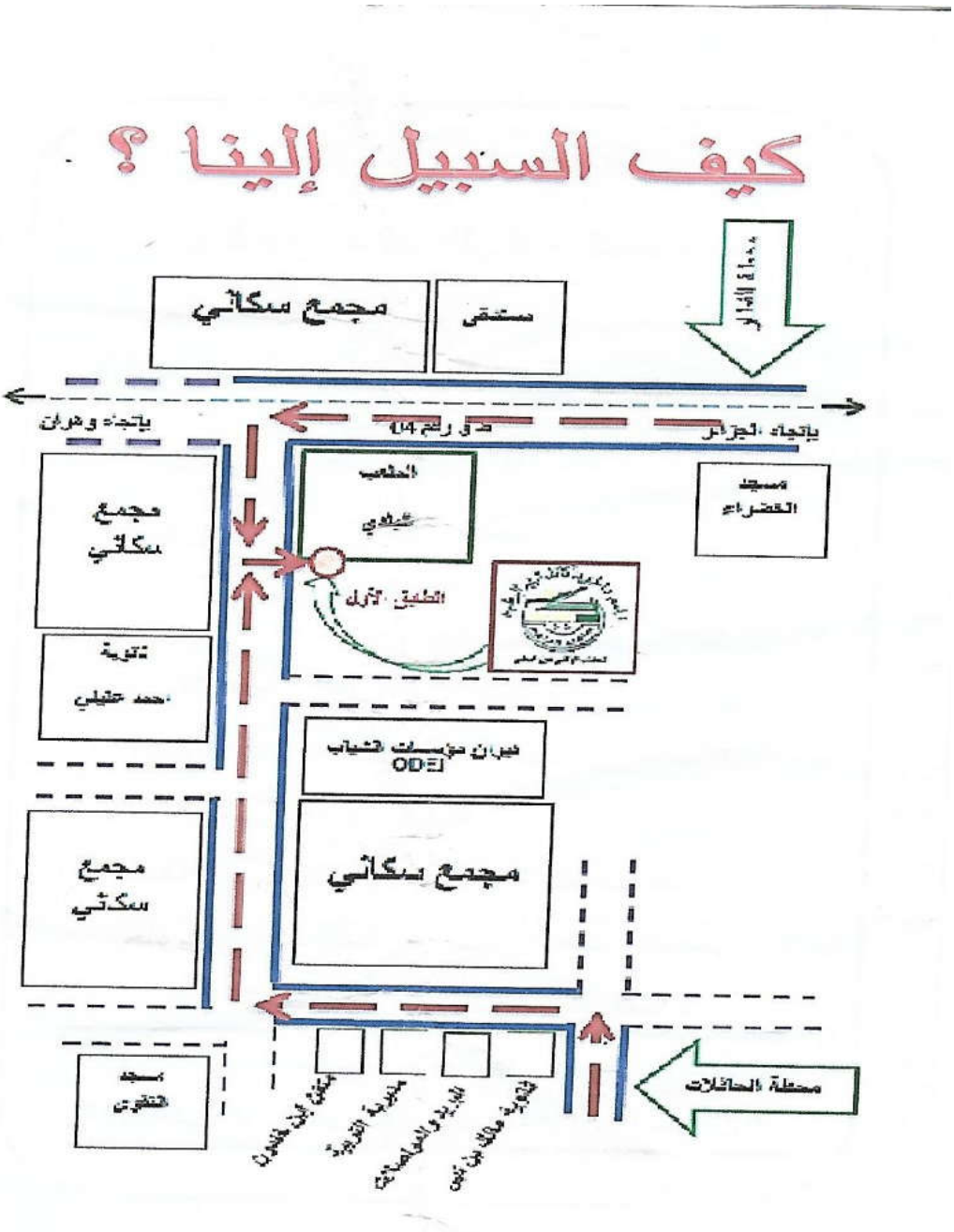

قائمة المصادر والمراجع

أولا:القرآن الكريم.

ثانيا:القواميس والمعاجم:

• ابن منظور جمال الدين: لسان العرب، بيروت: دار الكتاب العلمية، ط1، ج7.

ثالثا:الكتب:

• ابراهيم سعد الدين: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مصر: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

• إبراهيم سعد الدين: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1993.

• باشوليه دومينيك شنابرو كريستيان: ما المواطنة، (تر: سونيا محمود نجا) ، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط1، 2016.

• بنت عبد العزيز شروق و بن خليفة إسماعيل الخليف محمد: المواطنة وتعزيز العمل التطوعي، الرياض: مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 1434.

• بوضياف محمد:الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، سطيف : دار المجده للنشر والتوزيع، د.س.ن.

• جرار أماني غازي: المواطنة العالمية، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2010.

• حجازي أحمد علي: منظمات المجتمع المدني والتنمية، القاهرة:مصر العربية للنشر والتوزيع، ط2، 2013.

• عبد الحليم إبراهيم: دراسة مشروع النظام الأساسي للهيئة العليا لمنظمات المجتمع المدني في الوطن العربي، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007، ص124.

• عدلي هويدا: فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثير على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، الإسكندرية: مركز دراسات الوحدة العربية،2005 .

• العكش محمد أحمد نايف: مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1، 2012.

• عليوة السيد ، محمود منى:المشاركة السياسية، د.م.ن: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، د.س.ن.

• قنديل أماني: الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008.

• قيرة إسماعيل ، وآخرون: مستقبل الديمقراطية في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2009.

• الكواري علي خليفة ، وآخرون: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

• ليلة علي: المجتمع المدني العربي (قضايا المواطنة وحقوق الإنسان)، القاهرة:مكتبة الانجلو مصرية للنشر والطباعة، ط2، 2013.

• ماير توماس ، هولت أودو فور: المجتمع المدني والعدالة، (تر:رندا النشار وآخرون) ، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.

• مباركية منير: مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.

• مرقس سمير: الآخر، الحوار، المواطنة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2005 .

• مرقس سمير: المواطنة والتغيير (دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة) ، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2006.

• مركز الدراسات والبحوث: دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية الأمنية، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2010.

• مهران حمدي: المواطنة والمواطن في الفكر السياسي (دراسة تحليلية نقدية)، الإسكندرية: دار الوفاء الدنيا للطباعة والنشر، ط1، 2012.

• ناجي عبد النور: مدخل إلى علم السياسة ، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.

• نبيه نسرين عبد الحميد: مبدأ المواطنة(بين الجدل والتطبيق)، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008 سامح فوزي: المواطنة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ط1، 2007.

• ولديب سيدي محمد: الدولة و إشكالية المواطنة (قراءة في مفهوم المواطنة العربية) ، عمان: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، ط1، 2011.

رابعا:المقالات والمجلات:

• بالخير آسيا: (المجتمع المدني وسؤال المواطنة)، **مجلة العلوم الانسانية**، العدد الثامن، ج1، ديسمبر2017.

• بالعسلة فتيحة:(دور المدرسة الجزائرية في تنشئة الفرد على قيم المواطنة)، **مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا**، العدد 25،الجزائر،

• بامحمد رحمة:(الجمعيات الخيرية وسبيل تطويرها الموارد والأهداف)، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، العدد04، الجزائر، 27 سبتمبر2018.

• بغداد محمد حيرش ، (المجتمع المدني والمواطنة)،**مجلة دفاتير إنسانية**، العدد 3، 2012.

• بن صفية عبد اللطيف: (وسائل الإعلام والمجتمع المدني في الفضاء العمومي –الحراك العربي بين ثقافة المواطنة والديمقراطية–) ، **مجلة الإذاعات العربية**، الرباط، د.س.ن.

• بن يحي فاطمة ، طعام عمر: (واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري)، **مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**، جامعة الشهيد حمة لخضر، العدد11، الوادي، جوان 2015.

• تمام أمال يعيش ، مناصرية حنان:(دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال التحسيس ونشر القيم البيئية)، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، العدد الرابع، نوفمبر2017، د.م.ن.

• تنيو فاطمة الزهراء: أي دور للإعلام الجديد في تعزيز قيم المواطنة، قسنطينة: جامعة صالح بوبندير،

• جابي عبد الناصر: العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر–واقع وأفاق–، نوفمبر2006.

• الجبوري طاهر محسن هاني:(مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة)، دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل، **مجلة جامعة بابل العلوم الإنسانية**، المجلد 18، العدد 1، د.م.ن، 2010.

• جينكو علاء الدين عبد الرزاق: المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة، كردستان العراق، د.س.ن.

• دراس عمر:(العمل الجمعوي بالجزائر)، **مجلة إنسانيات**، العدد الثامن، الجزائر، 1999

• سليماني صفية ، عبد الكريم جمال:(دور المجتمع المدني في العملية الانتخابية في الجزائر على ضوء تعديل 2016)،**مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، العدد العاشر، الجلفة، جوان 2018.

• شريف حورية علي ، بن قفة سعاد: (الثقافة المدرسية وترسيخ قيم المواطنة لدى الناشئة)، د.م.ن،**مجلة دفاتر مخبر المسألة التربوية في ظل التحديات الراهنة**،د.س.ن.

• شليغم غنية : المجتمع المدني والمواطنة في الجزائر (الواقع والمعوقات) ، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** ، العدد الثامن (8) ، جانفي، 2016.

• الغرام جهاد:(جهود المجتمع المدني في تدعيم دور الشباب العربي من خلال خلفيات الحضارات)، **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد السادس، ديسمبر2016.

• فرحات أحمد ، عون عمار: (المجتمع المدني(الجمعيات) ودوره في تنمية روح المواطنة عند الشباب)، **مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع**، العدد السادس، جوان2018،الجزائر.

•قريشي فيصل:(التدين وعلاقته بسلوك المواطنة لدى الطالب الجامعي الجزائري)، **مجلة تنمية الموارد البشرية**، العدد الحادي عشر، ديسمبر2015

• قوي بوحنية:المجتمع المدني الجزائري: بين إيديولوجية السلطة والتغيير السياسي(1)، د.م.ن : مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

• كاظم ثائر رحيم: (العولمة والمواطنة والهوية)، **مجلة القادسية في الأدب والعلوم التربوية**، العدد 1، 2009،د.م.ن.

• لكحل أحمد: (دور الجامعة في تطوير قيم المواطنة)،**مجلة المفكر**، العدد الثاني عشر، المدية، د.س.ن.

• مسرحي فارح:المواطنة من الفكرة إلى الفعل،باتنة، د.س.ن.

•مصطفى أحمد إبراهيم: دور وسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني في تفعيل الشراكة المجتمعية من أجل تصدي للجريمة، د.م.ن: مركز الإعلام الأمني، د.س.ن،.

• مفتاح عبد الجليل:(دور المجتمع المدني في تنمية التحول الديمقراطي في بلدان المغرب العربي)، **مجلة الفكر**، العدد الخامس، بسكرة، د.س.ن.

•مفتي محمد احمد علي: (مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية) ، **مجلة البيان**: مركز البحوث والدراسات، الرياض 1435.

• منير مباركية:(علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر)، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، عدد خاص، أفريل 2011.

• منيغد أحمد ،(الشباب الجامعي الجزائري بين تحديات المواطنة وهشاشة المنظومة القيمة)، **المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية**،د.م.ن، العدد السادس، جوان 2018.

• ميهوبي فوزي ، سعد الدين طبال:(اتجاهات الشباب الجامعي نحو المواطنة في الجزائر)، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، العدد 14، الجزائر، مارس2014.

• نفيسة زريق: (المواطنة في الجزائر –قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر–) ، **مجلة البحوث السياسية والإدارية**، العدد الحادي عشر11، الجلفة، 2017.

• نوري دريس:(المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة: اقتصاد سياسي لتجربة انتقال ديمقراطي غير مكتملة)، **مجلة سياسات عربية**، العدد19، الجزائر، مارس 2016.

• النوي الجمعي : (معوقات تشكل المجتمع الجزائري مقاربة سيسو–سياسية)، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة فرحات عباس، سطيف،د.س.ن.

خامسا:الندوات والملتقيات:

• التقرير المقدم من قبل اللجنة القانونية للجمعية الخيرية كافل اليتيم الوطنية.

• الجاسور ناظم عبد الواحد: دور المجتمع المدني في تنمية الدولة،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثامن حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر-واقع وتحديات-، أدرار: الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية،نوفمبر2005.

• جمعية الهيئات الأهلية للعمل المدني:دليل حول تأثير ودور منظمات المجتمع المدني في محيطها المحلي والوطني، لبنان، د.س.ن

• ديهوم علي محمد ، فتحي بلعيد أبو رزيزة: المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية المحلية، المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية، منطقة الخمس،25 /27 ديسمبر،2017.

• شعشوع قويدر:آليات تعزيز المواطنة ودورها في احترام حقوق الإنسان،مداخلة نشرت في كتاب أعمال ملتقى التربية على المواطنة وحقوق الإنسان.

• مداخلة الأستاذ لدرم أحمد : منظمات المجتمع المدني فالجزائر ودورها فالتنمية، جامعة شلف، د.س.ن

• فضيلة زعيتر: ورقة بحثية عن الجمعية الخيرية كافل اليتيم فرع بلدية عين الدفلى،2015.

سادسا:المذكرات.

• أبربر غنية: دور المجتمع الصياغة السياسات البيئية (دراسة حالة الجزائر) ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير) ،قسم العلوم السياسية ،كلية الحقوق ،جامعة الحاج لخضر،باتنة،(2010/2009).

• أحمد كمال قنون، التنشئة السياسية والمواطنة في الحركة الكشفية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية،جامعة وهران،(2014/2013).

• بركات كريم:مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة بومرداس،(2005/2004).

• بلهادي جلول: المواطنة الفعالة كآلية لتحقيق الحكم الراشد في الجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة-،(2018/2017).

• بن عبد العزيز خيرة:دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد أنموذج المنطقة العربية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام،جامعة الجزائر-بن يوسف بن خدة،(2006).

• بن محرز ليندة لطاد:المجتمع المدني في الجزائر،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كليه العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر-3-،(2013/2012)،

• بن مشري بسمة: المجتمع المدني كأداة لمكافحة الفقر في الجزائر،(مذكرة شهادة الماستر)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي،(2015/2014).

• بوجمعة سمية:المواطنة بين الحقوق والواجبات في الجزائر،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر)، تخصص قانون عام معمق،كلية الحقوق العلوم القانونية والإدارية، (2015 /2016).

• بوخزنة ماجدة: آليات الإشراف والرقابة على العملية الانتخابية في الجزائر،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حمة لخظر بالوادي،(2015/2014).

• حفاف محمد: دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية (مطلع الألفية)،(مذكرة شهادة الماجستير)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة01،(2017/2016).

• حنيش فيروز: إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر(1989-2005)،(مذكرة لنيل ماجستير)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خده،(2018/2017).

• خالدي محمد:تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه)، قسم علم الاجتماع، كليه العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان،(2016/2015).

• درغام نعيم: تمثلات المواطنة لدى الشباب الجزائري،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، كليه العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2،(2017/2016).

• رشيد عادل:دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور الطاهر مولاي، سعيدة،(2015/2014).

• ريميلاوي سفيان:دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كليه العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر03، (2010).

• سالمي سلاف: دور المجتمع المدني في المغرب العربي في عهد التعددية السياسية – الجزائر دراسة حالة –، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسة ، جامعة محمد خيضر، بسكرة،(2010/2009).

• سليماني سليمان:إشكالية المواطنة في الجزائر بين تعالي المدني وشمولية الدين،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه)، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي اليابس-سيدي بلعباس،(2018/2017).

• سمية بوجمعة:المواطنة بين الحقوق والواجبات في الجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر)، تخصص قانون عام معمق،كلية الحقوق العلوم القانونية والإدارية،(2016/2015).

• شاوش إخوان جهيدة:واقع المجتمع المدني الجزائري،(أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه)، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-،(2015/2014).

• العابد عمر: المجتمع المدني في الجزائر و دوره في التنمية السياسية (2012/1989)، (مذكرة شهادة ماستر)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، (2016/2015).

• عبادي خير الدين:المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 2010/1990،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3،(2011).

• عبد الاوي عبد السلام: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج،(مذكرة شهادة الماجستير)،قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،(2011/2010).

• عبد الكريم هشام:المجتمع المدني ودوره في التنمية السياسية بالجزائر 1999/1989،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، (2007).

• عبد اللطيف إيمان عز الدين: القيم المرتبطة بمفهوم المواطنة في منهاج المواد الاجتماعية للصف التاسع الأساسي ومدى اكتساب الطلبة لها،(مذكرة شهادة الماجسيتر)، قسم المناهج وطرق التدريس، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة ،(2013).

• العجال سمية ، مسقم أم النون ، آليات تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية من خلال إصلاحات أفريل2011، (مذكرة شهادة الماستر)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة،(2017/2016).

• فاضلي سيد أحمد: نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،(2009/2008).

• قصير مهدي: مفهوم المواطنة في المدرسة الجزائرية- بين التصور والممارسة-،(أطروحة للحصول على الدكتوراه)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2-محمد بن أحمد-،(2016/2015).

•كير أميمة ، كشيدة خديجة: دور مادة التربية البدنية في تعزيز قيم المواطنة في بعديها الاجتماعي والقيمي لدى تلاميذ السنة الثالثة من التعليم الثانوي،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير)، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم السياسية والإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي،(2015/2014).

• المدهوم يحي إبراهيم: دور الصحافة الالكترونية الفلسطينية في تدعيم قيم المواطنة لدى طلبة الجامعات بمحافظة غزة،(رسالة ماجستير، كلية التربية) ، جامعة الأزهر، غزة،(2012).

• هاشمي صدام ، خالدي عبد الصمد:دور الجمعيات في التنمية المحلية في الجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر)، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر –سعيدة-،(2016/2015).

• هياق إبراهيم: المواطنة وحقوق الإنسان في المنهاج الدراسي في ضوء الإصلاحات التربوية الأخيرة في الجزائر، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه)، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر-بسكرة-،(2016/2015).

الوثائق الرسمية:

• الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06/12، المؤرخ في 20 رجب عام1432 الموافق ل 22 يناير2012، المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد02، الصادر15 يناير2012.

• المادة 02و03 من06/12 القانون الأساسي للجمعية.

• المادة 25 من المرسوم 06/12، القانون الأساسي للجمعية.

المواقع:

• رمعون حسن:سؤال المواطنة في الجزائر، تم الإطلاع عليها عبر الموقع الإلكتروني:-www.philo-ethique.alafdal.com

- شريف الدين: المواطنة في الجزائر، تم الإطلاع عليها عبر الموقع الالكتروني: https://journal.openedition.org
- عبد العاطي صلاح:دور منظمات المجتمع المدني في الرقابة على الانتخابات،تم الاطلاع عبر الموقع الإلكترونيhttps:// www.m.alhewar.org
- قيراط محمد ، جدلية الإعلام والمجتمع المدني،صحيفة البيان، يوم 31يناير 2014، تم الإطلاع عليها عبر الموقع الإلكتروني:https://www.alpayan.com.
- الكيلاني خالد:دور الإعلام في دعم المجتمع المدني، الحوار المتمدن، العدد 3164، تم الإطلاع عليها عير الموقع لإلكتروني:https://www.alhewar.org.
- مرقوص منصور ، طري سميحة: معوقات التنمية السياسية في الجزائر بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي،تم الإطلاع عليه عبر الموقع الإلكتروني https://www.univ.chlef.dz.
- المسؤولية الاجتماعية ودورها في بناء واستقرار المجتمع ، تم الاطلاع عليه على الموقع الالكتروني .www. mogadishucenter.com
- ياسر صالح: المجتمع المدني والديمقراطية، مقالة منشورة على موقع الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك. www.ao-academy.org.

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Marshall TH: The Citizen ship and syndics of the Cambridge press,1950 social class, Ed, New York:
- Oxford English Dictionary (Oxford:Clarendon Press,1977)..

فهرس
الأشكال
والجداول

الموضوع	الصفحة
الشكل (01) مخطط توضيحي لمفهوم المجتمع المدني.	14
الشكل (02) مخطط يوضح معنى المواطنة.	23
الشكل(03) هيكل تنظيمي لجمعية كافل اليتيم الوطنية بولاية عين الدفلى.	57
الجدول (01) يوضح عدد الأيتام المتكفل بهم من طرف جمعية كافل اليتيم في بعض البلديات بولاية عين الدفلى.	61
الجدول (02) يوضح عدد الأيتام حسب المستوى الدراسي.	65

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر و تقدير.	
إهداء.	
مقدمة.	8-1
الفصل الأول: التأصيل النظري والمعرفي للمجتمع المدني والمواطنة.	10
تمهيد.	29-11
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني.	16-11
المطلب الأول: تعريف المجتمع المدني ونشأته.	14-11
الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني.	16-14
الفرع الثاني: نشأة المجتمع المدني.	18-16
المطلب الثاني : مكونات المجتمع المدني.	20-18
المطلب الثالث: وظائف المجتمع المدني وخصائصه.	29-21
المبحث الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي للمواطنة.	25-21
المطلب الأول: تعريف المواطنة.	27-25
المطلب الثاني: التطور التاريخي لمفهوم المواطنة.	28-27
المطلب الثالث: خصائص المواطنة.	29-28
المطلب الرابع: أهمية المواطنة.	30
خلاصة الفصل.	
الفصل الثاني: مظاهر مساهمة المجتمع المدني الجزائري في تكريس المواطنة.	32
تمهيد.	39-33
المبحث الأول: واقع المجتمع المدني والمواطنة في الجزائر.	38-33
المطلب الأول: المجتمع المدني الجزائري.	39-38
المطلب الثاني: المواطنة في الجزائر.	47-39
المبحث الثاني: سبل عمل المجتمع المدني الجزائري في تعزيز المواطنة.	44-39
المطلب الأول: دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم العملية الانتخابية.	47-44
المطلب الثاني: آليات عمل المجتمع المدني الجزائري في ترسيخ المواطنة.	51-47

المبحث الثالث: الصعوبات التي تواجه المجتمع المدني الجزائري في تكريس المواطنة.	49-47
المطلب الأول: العراقيل التي تواجه المجتمع المدني الجزائري.	51-49
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المواطنة في الجزائر.	52
خلاصة الفصل.	
الفصل التطبيقي: دور جمعية كافل اليتيم الوطنية بولاية عين الدفلى في تعزيز قيم المواطنة	54
تمهيد.	62-55
المبحث الأول: التعريف بجمعية كافل اليتيم الوطنية.	55
المطلب الأول: الإطار القانوني لجمعية كافل اليتيم الوطنية.	61-56
المطلب الثاني:الهيكل الإداري لجمعية كافل اليتيم الوطنية.	62-61
المطلب الثالث:أهداف جمعية كافل اليتيم الوطنية بولاية عين الدفلى.	70-63
المبحث الثاني: نشاطات جمعية كافل اليتيم الوطنية بولاية عين الدفلى.	65-63
المطلب الأول: النشاطات الإجتماعية.	68-65
المطلب الثاني: النشاطات التعليمية والتربوية والثقافية.	70-68
المطلب الثالث: المشاكل التي تعاني منها الجمعية ومشاريعها المستقبلية.	71
خلاصة الفصل.	75-73
خاتمة.	94-77
قائمة الملاحق.	104-96
قائمة المراجع .	106
فهرس الجداول والأشكال.	109-108
فهرس المحتويات.	
ملخص.	

ملخص

ملخص:

الهدف من إجراء هذه الدراسة هو محاولة الكشف عن العلاقة بين المجتمع المدني الجزائري والمواطنة، وللوصول إلى هذا تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للمجتمع المدني والمواطنة، أما الفصل الثاني فركز على مساهمة المجتمع المدني في تعزيز المواطنة في الجزائر ، وفي الفصل الأخير، تناول الجانب التطبيقي لجمعية كافل اليتيم بولاية عين الدفلى.

تم جمع هذه المعلومات بالاعتماد على الكتب والمجلات والمذكرات وأيضا المقابلة التي أجريت مع رئيس جمعية كافل اليتيم *رابح جاهد، وبعض أعضاء الجمعية.و في الأخير الهدف الرئيسي الذي تم استخلاصه من هذه الدراسة هو أن المجتمع المدني ساهم في رفع ثقافة المواطنة في الجزائر.

Abstract:

The purpose of this study is to attempt to discover the relationship between Algerian civil society and citizenship.

To reach this, we divided the study into three chapters, in the first chapter spoke about the theoretical conceptual frame-work of civil society and citizenship, then in the second chapter; we focus on contribution the civil society to promote the citizenship in Algeria. In the last chapter, we applied frame-work for "kafil Elyatim Association of wilaya Ain Defla"

The data of this study were collected from the books, articles and thesis also interviews were conducted with the president of kafil Elyatim Association of Ain Defla *Djahid Rabah* and with other members of the Association.

In conclusion, the main aim of graduation thesis has been reached: civil society is contributing to develop the culture of citizenship in Algeria.